Credit: Inter-Parliamentary Union
Photographer: Joel Sheakoski

الأقوال والأفعال

إخضاع الحكومات للمساءلة في عملية مراجعة بيجين+٣٠
الإصدار السادس

الإصدار السادس

Equality Now
A just world for women and girls.

الأقوال والأفعال

جدول المحتويات

دعوة للعمل ٦
رؤساء الدول والبرلمانيون ٧
الزعماء التقليديون والدينيون ٧
المجتمع المدني ٧

مقدمة ٨

التقدم المحرز والانتكاسات في تنفيذ منهاج عمل بيجين ١٠

ردة الفعل العالمية ضد حقوق النساء والبنات..... ١٣
التراجع عن الحقوق الإنجابية والحماية من الاغتصاب الزوجي وحقوق مجتمع الميم ١٣
القيود على المجتمع المدني في القانون ١٤
القيود المفروضة على التعليم والتنقل والتعبير والمساواة في القانون ١٥
تفكيك المؤسسات والقوانين الحكومية التي تحمي حقوق النساء ١٦

أزمة فيروس كورونا المستجد (كوفيد-١٩)..... ١٧

تركيز خاص: المساواة الدستورية ١٨

تركيز خاص: قانون الأسرة..... ٢١

الحالة الزوجية ٢٦
ما هي المشكلة؟ ٢٦
ما هو الأثر؟..... ٢٧
ما الذي يجب أن يتغير؟..... ٢٧

التزويج القسري والمبكر للأطفال ٢٩
مالي ٣٠
ميسيسبي ٣٠
تنزانيا..... ٣١

الزواج والطلاق وتعدد الزوجات وطاعة الزوجة ٣٢
أفغانستان ٣٢
الجزائر..... ٣٢
بوروندي..... ٣٣
جمهورية الكونغو الديمقراطية ٣٣
هندوراس..... ٣٣
الهند ٣٤
إندونيسيا..... ٣٤
إسرائيل..... ٣٥
اليابان ٣٦
الأردن..... ٣٧
كينيا..... ٣٧
لبنان ٣٨
ماليزيا..... ٣٨
مالي ٣٩
السودان ٣٩
اليمن ٤٠
ميسوري ٤١

الوضع الاقتصادي..... ٤٢
ما هي المشكلة؟ ٤٣
ما هو الأثر؟ ٤٤
ما الذي يجب أن يتغير؟..... ٤٥

الإرث والملكية ٤٦
الكاميرون ٤٦
تشيلي ٤٦
سريلانكا ٤٦
تونس ٤٧
الإمارات العربية المتحدة..... ٤٧

التوظيف ٤٨
البرازيل..... ٤٨
الكاميرون ٤٩
الصين..... ٤٩
أيرلندا ٥٠
مدغشقر ٥٠
قيرغيزستان..... ٥٠
الاتحاد الروسي..... ٥١
سويسرا..... ٥٢
كوريا الجنوبية ٥٣

الحالة الشخصية ٥٤
ما هي المشكلة؟ ٥٥
ما هو الأثر؟ ٥٦
ما الذي يجب أن يتغير؟ ٥٧

المواطنة ٥٨
البحرين ٥٨
براوناي ٥٨
موناكو ٥٩
توغو ٦٠
الولايات المتحدة الأمريكية ٦٠

الأدلة ٦٢
إيران ٦٢
باكستان ٦٣

السفر ٦٣
سلطنة عمان ٦٣

العنف ٦٤
ما هي المشكلة؟ ٦٤
ما هو الأثر؟ ٦٧
ما الذي يجب أن يتغير؟ ٦٧

العنف الجنسي ٦٨
جزر البهاما ٦٨
الهند ٦٨
الكويت ٦٩
ليبيا ٦٩
باراغواي ٧٠
سنغافورة ٧٠
تايلاند ٧٢

العنف المنزلي ٧٢
العراق ٧٢
نيجيريا ٧٣

جرائم القتل بدافع "الشرف" ٧٣
مصر ٧٣

الهوامش ٧٤

الملحق ٨١

عن Equality Now

Equality Now هي منظمة دولية لحقوق الإنسان تأسست عام ١٩٩٢ لحماية وتعزيز حقوق جميع النساء والبنات في جميع أنحاء العالم. وتركز حملاتها على أربع مجالات برنامجية هي: تحقيق المساواة القانونية، وإنهاء العنف الجنسي، وإنهاء الممارسات الضارة، وإنهاء الاستغلال الجنسي، مع التركيز الشامل على الاحتياجات الخاصة للمراهقات والفئات الضعيفة الأخرى.

تربط منظمة "Equality Now" بين النشاط الشعبي وآليات المساءلة الدولية والإقليمية والوطنية لإحداث تغيير قانوني ونظامي من أجل تحقيق قدر أكبر من المساواة والمنفعة للجميع. وتعمل المنظمة على حمل الحكومات على سن وتطبيق القوانين والسياسات التي تدعم حقوق النساء والبنات بما يتماشى مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان. وقد ساهمت مناصرتنا في التعديل أو الإلغاء الكامل أو الجزئي لأكثر من ٥٩٪ من القوانين التمييزية على أساس الجنس في هذه التقارير وحدها على مدى السنوات الـ ٢٥ الماضية، بما في ذلك منذ إصدار طبعتنا لعام ٢٠٢٠ في كوبا وجمهورية الدومينيكان واليابان والفلبين وروسيا وسويسرا وسوريا وتايلاند والإمارات العربية المتحدة والولايات المتحدة وزامبيا. كما كان لنا دور فعال في إجراء إصلاحات في بلدان أخرى وسن قوانين ضد جميع أشكال العنف القائم على نوع الجنس، بما في ذلك الاغتصاب والاتجار بالجنس والممارسات الضارة مثل تزويج الأطفال والزواج القسري المبكر والاقتران القسري وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث (FGM).

Equality Now هي منظمة عالمية لها شركاء في جميع أنحاء العالم. ستجد أكثر من ٨٠ فريقاً من فريقنا في جميع أنحاء العالم في أماكن مثل بيروت وجوهانسبرغ ولندن وجنيف وسان خوسيه ونيويورك ونيروبي وتبليسي وواشنطن العاصمة، وغيرها الكثير.

شكر وتقدير

تم إعداد هذا التقرير بفضل المساهمات الجماعية والفردية للعديد من المنظمات والأفراد حول العالم . يرجى الاطلاع على قائمة المساهمين في نهاية هذا التقرير. بالإضافة إلى ذلك، نود أن نشكر موظفي ومستشاري منظمة Equality Now في جميع أنحاء العالم، وعلى وجه الخصوص شيفانجي ميسرا، وأنتونيا كيركلاند، وأناستازيا لو، ورايا غوميز، الزميلة القانونية. شكرًا لمؤسسة Lovell Foundation على دعمها.

المصمم: بيتر ويلبورن

المترجمون: Prime Production, Andovar

المصورون: بيبول إيمدجز، ديسوبي آرت، جوردي ستوك، جيسي آر، جورج ميلتون، آر دي إن إي، أحمد عكاشة، إيمي إي، فيرنر بفنيج، تشوفاشر، لورا جيمس، جراندريفر، كار- تر، لالوكراتشيو، سستوفيك، بيل فيجوالز، ميديا لينس كينج، فرازاو ستوديو لاتينو، إس دي آي برودكشنز، ميودراغ إغناتوفيتش، ١٢٣ آرتيست إيمدجز، الاتحاد البرلماني الدولي، جويل شيكوسكي.

مارس ٢٠٢٥

دعوة للعمل

Credit: PeopleImages / iStock

يجب على جميع الحكومات مراجعة وتعديل قوانينها التمييزية على أساس الجنس ووضع ضمانات دستورية واضحة أو غيرها من ضمانات المساواة على وجه السرعة لحماية جميع الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للنساء والفتيات بموجب منهاج عمل بيجين وغيره من القوانين والمعايير والالتزامات الدولية.

تقع على عاتق الحكومات مسؤولية إنهاء التمييز القائم على نوع الجنس والنوع الاجتماعي في القانون. ولتحقيق مساواة حقيقية لتحسين حياة النساء والفتيات على مستوى العالم، فإن لكل قطاع دور فعال يؤديه.

رؤساء الدول والبرلمانيين

- مراجعة وتعديل أو إلغاء جميع التشريعات التمييزية على أساس الجنس على وجه السرعة؛
- اعتماد و/أو إنفاذ أحكام المساواة في دستورك؛ و
- استحداث وتنفيذ تشريعات تراعي الفوارق بين الجنسين، في حالة عدم توفرها، بما يتوافق مع القانون الدولي ومن خلال المشاركة الفعالة مع منظمات المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان والناجين/ات.

الزعماء التقليديين والدينيين

- التأكد من امتثال جميع القوانين والممارسات الدينية والعرفية للأحكام الدستورية وغيرها من أحكام المساواة والقانون والمعايير الدولية، بما في ذلك منهاج عمل بيجين وأهداف التنمية المستدامة (SDGs)، ومحاسبة الزعماء الدينيين والعرفيين الآخرين على الالتزام بنفس المعايير.

الأمم المتحدة والهيئات الإقليمية

- الاستمرار في مساءلة الدول الأعضاء من خلال آليات استعراض تنفيذ المعاهدات، وحثها على تنفيذ التزاماتها في مجال حقوق الإنسان لإلغاء القوانين التي تميز على أساس الجنس؛
- مواصلة دعم مبادرات مثل المساواة في القانون للنساء والفتيات بحلول عام ٢٠٣٠: استراتيجية تجمع بين أصحاب المصلحة من أجل تسريع العمل.

المجتمع المدني

- حث رؤساء دول البلدان الواردة في هذا التقرير وأولئك الذين يتمتعون بسلطة تشريعية على دعم تعديل أو إلغاء جميع القوانين التي تميز على أساس الجنس والوفاء بالتزامهم بمنهاج عمل بيجين لعام ١٩٩٥ والمساواة بين الجنسين؛
- الطلب من رئيسك أو رئيس وزرائك والبرلمانيين والكيانات المخولة الأخرى مراجعة التشريعات في بلدك لتعديل جميع القوانين التي تنطوي على تمييز مباشر أو لها تأثير تمييزي على النساء والبنات. يمكن أن يشمل ذلك إنشاء لجنة لمراجعة القوانين وتطوير آلية وطنية لمتابعة تنفيذ الالتزامات والتوصيات الدولية الصادرة عن الأمم المتحدة والهيئات الأخرى، إذا لم تكن موجودة بالفعل؛
- الترويج لفكرة زيادة الأثر! شارك هذه الحملة مع شبكاتك لمحاسبة الحكومات على التزاماتها القانونية الدولية لتحقيق المساواة بين الجنسين؛
- الانضمام إلى حركة إنهاء التمييز على أساس الجنس في قوانين الجنسية وتزويج الأطفال والعنف الجنسي وتبني قوانين إيجابية للمساواة بين الجنسين من خلال الانضمام إلى شبكة صناع التغيير على https://equalitynow.org/changemakers/.

مقدمة

قبل ثلاثين عامًا، في عام ١٩٩٥، اعتمد المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، وهو أكبر مؤتمر عقدته الأمم المتحدة في ذلك الوقت، إعلان ومنهاج عمل بيجين ("منهاج عمل بيجين") بمهمة لا تزال وثيقة الصلة بالموضوع، وهي "إزالة جميع العقبات التي تحول دون مشاركة المرأة الفعالة في جميع مجالات الحياة العامة والخاصة من خلال المشاركة الكاملة والمتساوية في صنع القرار الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والسياسي". اجتمع أكثر من ١٧,٠٠٠ من الدبلوماسيين وقادة العالم للاتفاق على مجموعة من مبادئ حقوق الإنسان وخطة للمستقبل. وبعد أسبوعين من النقاش السياسي والمفاوضات، اتفقت ١٨٩ حكومة بشكل جماعي على التزامات لم يسبق لها مثيل من حيث النطاق، ولا تزال حتى الآن تشكل مخططاً يُستخدم لمراقبة وتعزيز تقدم حقوق النساء والبنات في العالم.

ويحدد منهاج عمل بيجين ١٢ مجالاً من مجالات الاهتمام الحاسمة ذات الأهداف والإجراءات الاستراتيجية التي تشمل:

Credit: Ahmed Akacha / Pexels

Credit: RDNE / Pexels

Credit: Laura James / Pexels

Credit: Chuvasher / Pexels

Credit: Ahmed Akacha / Pexels

Credit: JordiStock / iStock

Credit: Emmy E / Pexels

Credit: Werner Pfennig / Pexels

Credit: RDNE / Pexels

Credit: George Milton / Pexels

Credit: Jesse R / Pexels

Credit: DisobeyArt / iStock

ولا يزال هناك حاجة ملحّة لاتخاذ إجراءات لتحقيق تقدم جوهري في جميع هذه المجالات من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين والتنمية المستدامة.

يتمثل أحد الإجراءات الرئيسية الأساسية في منهاج عمل بيجين التي يتعين على الدول اتخاذها في "إلغاء أي قوانين متبقية تميز على أساس الجنس،" وهو محور تركيز هذا التقرير. تم التأكيد على ذلك مرة أخرى في ميثاق المستقبل الذي تم اعتماده مؤخرًا، حيث دعت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بعضها البعض إلى "إزالة جميع الحواجز **القانونية** والاجتماعية والاقتصادية لتحقيق المساواة بين الجنسين على وجه السرعة ..."

ومن الجدير بالذكر أن منهاج عمل بيجين يؤكد أيضًا التزام الحكومات بدعم وتنفيذ واحدة من أكثر المعاهدات شمولًا بشأن مساواة المرأة، وهي اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة). توفر اتفاقية CEDAW إطارًا ملزمًا قانونًا يتطلب من الدول المصدقة على الاتفاقية تنفيذ تدابير محددة للقضاء على التمييز ضد المرأة، بما في ذلك توفير المساواة في القانون وأمام القانون. يجب على الدول تقديم تقارير منتظمة عن التقدم الذي تحرزه. كما أن المعاهدات الإقليمية، مثل البروتوكول الملحق بالميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب بشأن حقوق المرأة في أفريقيا (بروتوكول مابوتو) واتفاقية مجلس أوروبا بشأن منع ومكافحة العنف ضد المرأة والعنف المنزلي (اتفاقية اسطنبول)، قد فصّلت بشكل شامل التزام الدول بإنهاء مختلف أشكال العنف والتمييز ضد النساء والفتيات، بما في ذلك في القانون ومن خلاله.

بعد مرور عشرين عامًا على منهاج عمل بيجين، في عام ٢٠١٥، اعتمدت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة اتفاقًا رئيسيًا آخر لرسم خريطة التقدم في مختلف قطاعات المجتمع، أي خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ التي تضم ١٧ هدفاً متكاملاً من أهداف التنمية المستدامة (SDGs) مع أحد أهدافها المستقلة، وهو الهدف (SDG ٥)، وهو هدف تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والبنات. عزز الهدف (SDG ٥) حقوق النساء والفتيات من خلال تعزيز المعايير التي وضعتها منهاج عمل بيجين في أجندة عالمية، مؤكدًا أن إنهاء جميع أشكال التمييز ضد النساء والبنات شرط أساسي لتحقيق التقدم في جميع المجالات لتحقيق التنمية المستدامة.

إن لجنة وضع المرأة (CSW) تقود عملية رصد ومراجعة التقدم المحرز في تنفيذ منهاج عمل بيجين. تجتمع لجنة وضع المرأة (CSW) كل عام في مقر الأمم المتحدة في نيويورك لتعزيز وتوفير خارطة طريق واضحة وأدوات لتعزيز التعاون الدولي في مجال المساواة بين الجنسين من خلال الجمع بين ممثلين من الحكومات والمجتمع المدني والمنظمات الدولية لمناقشة أفضل الممارسات وتبادل الخبرات وتنسيق الجهود لمعالجة قضايا المساواة بين الجنسين على مستوى العالم. **نأمل أن يساهم هذا التقرير والحملة المرتبطة به في الحوار خلال الدورة ٦٩ للجنة وضع المرأة في مارس ٢٠٢٥ وما بعدها، وأن تلهم الحكومات لتسريع تحقيق المساواة القانونية لما فيه مصلحة الجميع، وتحويل الأقوال إلى أفعال.**

التقدم المحرز والانتكاسات

في تنفيذ منهاج عمل بيجين

منذ عام ١٩٩٩، تقوم منظمة Equality Now بتقييم وضع مساواة المرأة في القانون وتسليط الضوء بشكل صريح على القوانين التي تُميز على أساس الجنس* في جميع أنحاء العالم في مجالات محددة من حياة النساء والبنات، وهي مجالات مترابطة بشكل عميق: الحالة الزوجية للنساء والفتيات وحالتهن الشخصية ووضعهن الاقتصادي والعنف المرتكب ضدهن، لا سيما إذا كان مُيسَّرًا من خلال القانون.

٢٠٢٠

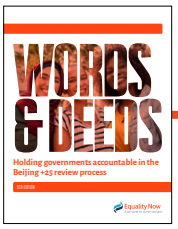

الأقوال والأفعال: إخضاع الحكومات للمساءلة في عملية مراجعة بيجين+٢٥ (٢٠٢٠)
منذ إصدار النسخة السابقة من تقريرنا، واصلنا الإبلاغ عن الإصلاحات القانونية وأي انتكاسات في تلك المجالات المتعلقة بحقوق المرأة.

٢٠٢٢

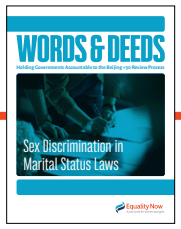

الأقوال والأفعال التمييز على أساس الجنس في قوانين الحالة الاجتماعية (٢٠٢٢)

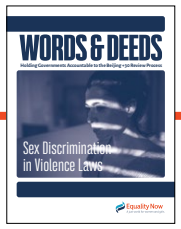

الأقوال والأفعال التمييز على أساس الجنس في قوانين العنف (٢٠٢٢)

٢٠٢٣

الأقوال والأفعال التمييز على أساس الجنس في قوانين الأحوال الشخصية (٢٠٢٣)

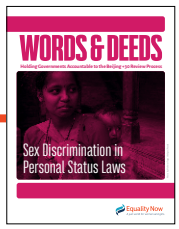

٢٠٢٤

الأقوال والأفعال التمييز على أساس الجنس في قوانين الوضع الاقتصادي (٢٠٢٤)

لم تكن هذه الفترة خالية من التقدم.

يسر منظمة Equality Now أن تعلن أن العديد من القوانين التمييزية على أساس الجنس التي تم تسليط الضوء عليها في "الأقوال والأفعال" (٢٠٢٠) قد تم تعديلها أو إلغاؤها، وهي دليل على جهود النشطاء المحليين والمستشارين القانونيين والمجتمعات التي دفعت باتجاه التغيير.

انظر الملحق للاطلاع على قائمة كاملة بالقوانين التي تم إصلاحها والتي تم تسليط الضوء عليها كأمثلة في تقارير الأقوال والأفعال لمنظمة Equality Now منذ عام ١٩٩٩.

* "الجنس" هو المصطلح المستخدم في منهاج عمل بيجين ومعظم القوانين الدولية الأخرى. تهدف منظمة Equality Now إلى تبني نهج شامل في تحليلها القانوني ودعوتها للتصدي للقوانين التي تُميز على أساس الجنس وتستخدم المصطلح على نطاق واسع. نحن ندرك أن الأشخاص قد يتعرضون للتمييز بسبب جنسهم وهويتهم الجنسية. يستحق جميع الناس، بغض النظر عن جنسهم أو هويتهم الجنسية، المساواة والتمتع الكامل بحقوقهم الإنسانية.

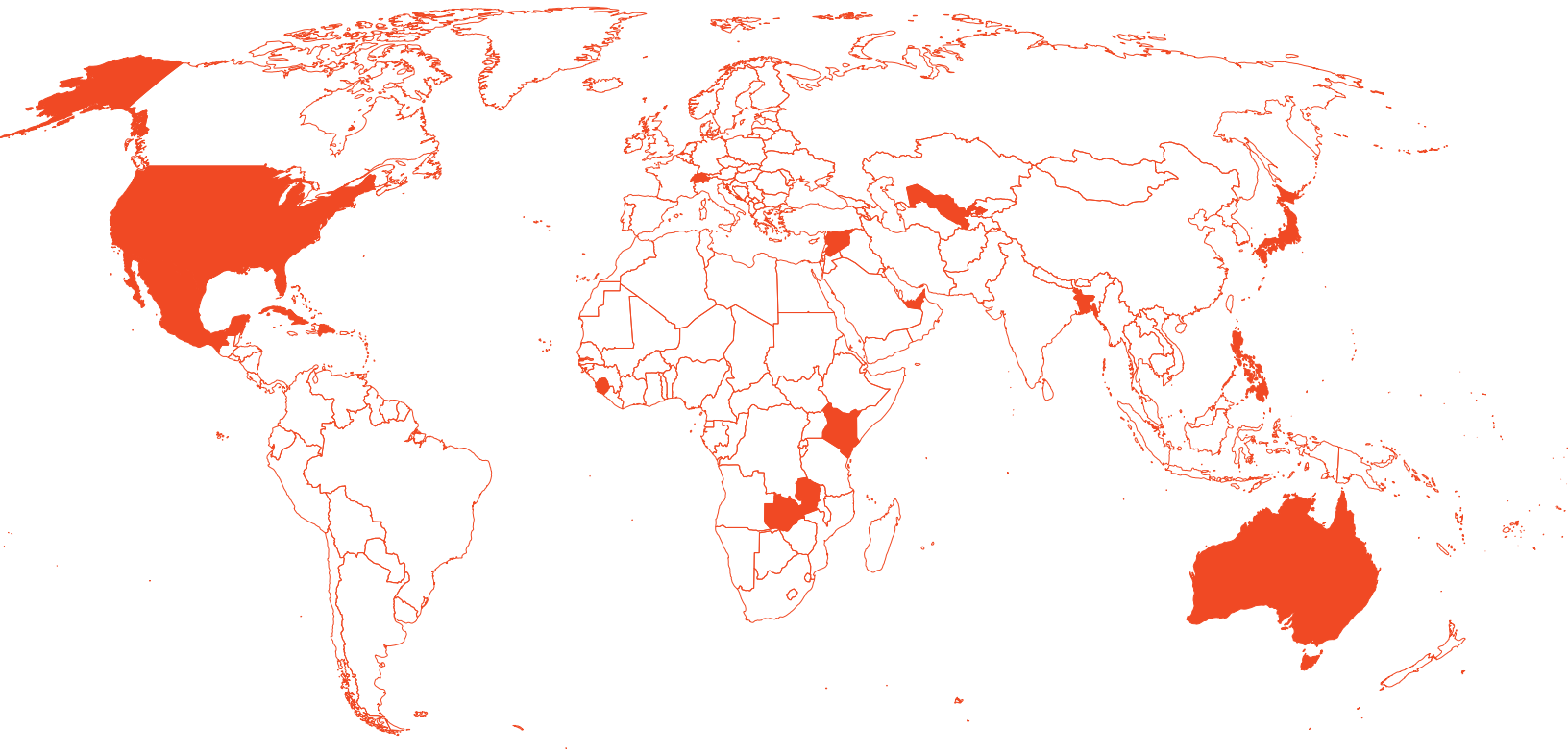

في عام ٢٠٢٢، ألغت اليابان جزئيًا قانونًا تمييزيًا كان يحظر على النساء، وليس الرجال، الزواج مرة أخرى لمدة ١٠٠ يوم بعد فسخ الزواج أو إبطاله، وفي الفلبين أُلغيت المادة ٢٠٢ من قانون العقوبات المنقح التي كانت تعرّف الدعارة كجريمة لا ترتكبها إلا النساء. أتبعت كوبا في عام ٢٠٢٢ أيضًا دستورها الجديد، الذي يحظر التمييز القائم على نوع الجنس، نجحت في استفتاء يوافق على تعديل قانون الأسرة وإزالة جميع الاستثناءات المتعلقة بالحد الأدنى لسن الزواج البالغ ١٨ عامًا، إلى جانب تعديلات تقدمية أخرى. أحرزت الإمارات العربية المتحدة (UAE) بعض التقدم في عام ٢٠٢٢ بتعديل قوانين الميراث لغير المسلمين الذين يعيشون في الإمارات العربية المتحدة. في عام ٢٠٢١، سنّت جمهورية الدومينيكان ونشرت قانونًا يحظر الزواج دون سن ١٨ عامًا، مما أدى إلى تعديل القانون المدني وتوحيد سن الزواج للرجال والنساء. في الولايات المتحدة (US)، ألغى أمر تنفيذي رئاسي صدر في يناير ٢٠٢١ فعليًا توجيهًا لوزارة الدفاع كان يحظر على الأشخاص المتحولين جنسيًا أو من يعانون من اضطراب الهوية الجندرية الخدمة في الجيش. كما عدلت الولايات المتحدة أيضًا الباب ١٨ من مدونة قوانين الولايات المتحدة المادة ٢٢٤٣ من خلال قانون إعادة تفويض قانون مكافحة العنف ضد المرأة في عام ٢٠٢٢ لإلغاء الزواج كدفاع عن جريمة الاغتصاب القانوني، على الرغم من أن دفاعًا مشابهًا لا يزال قائمًا في القانون العسكري الأمريكي بموجب الباب ١٠ من مدونة قوانين الولايات المتحدة، القسم ٩٢٠ ب. عام ٢٠٢١، قلصت روسيا قائمة المهن التي لا يمكن للنساء العمل بها. في عام ٢٠٢٠، ألغت سوريا المادة ٥٤٨ من قانون العقوبات التي كانت تمنح عذرًا مخففًا لجرائم "الشرف" وبالتالي عقوبة أقل بكثير.

بالإضافة إلى إلغاء أو تعديل الأحكام القانونية التي تميز صراحةً على أساس الجنس أو النوع الاجتماعي، اعتمدت الحكومات منذ عام ٢٠٢٠ **قوانين تقدمية** تعزز المساواة بين الجنسين وتمثل خطوة نحو الامتثال للقانون الدولي. على سبيل المثال، في سيراليون تم تمرير قانونًا يحظر التمييز القائم على نوع الجنس في العمل في عام ٢٠٢٣، وقانونًا يحظر تزويج الأطفال في عام ٢٠٢٤. بالإضافة إلى ذلك، ألغت بنغلاديش نصًا قانونيًا تمييزيًا كان يأخذ في الاعتبار "سمعة" الناجية من الاغتصاب كجزء من تاريخها الجنسي.

تُشجِّع الحكومات، بمشاركة فعالة من المجتمع المدني، على إصدار التشريعات تكون **شاملة** وتتناول كل أشكال التمييز متعدد الجوانب، ويفضل أن تكون **متوافقة على جميع المستويات**. وقد اتخذ البعض إجراءات؛ على سبيل المثال، في عام ٢٠٢٣ في أوزبكستان أُعتمد قانونًا لمناهضة العنف القائم على النوع الاجتماعي، يعترف بالعنف الاقتصادي والنفسي، بالإضافة إلى أحكام تقدمية أخرى مثل حظر المطاردة ومشاركة المعلومات الشخصية. سنت ست ولايات ومقاطعة كولومبيا قوانين ضد تشويه الأعضاء التناسلية للإناث في الولايات المتحدة الأمريكية تحظر صراحةً تشويه الأعضاء التناسلية للإناث (FGM) بالإضافة إلى القانون الفيدرالي الحالي بشأن تشويه الأعضاء التناسلية للإناث. تساعد القوانين على مستوى الولايات على زيادة انتشار البرامج الاجتماعية، خاصة في قطاعي التعليم والرعاية الصحية، والتي غالباً ما تكون تحت سلطة حكومات الولايات. على الرغم من عدم كفايتها، فقد حظرت ١١ ولاية أمريكية من أصل ٥٠ ولاية أمريكية أيضًا تزويج الأطفال منذ عام ٢٠٢٠

Credit: grandriver / iStock

”لا يوجد بلد يوفر فرصًا متساوية للنساء - ولا حتى أغنى الاقتصادات.“

تقرير البنك الدولي، المرأة والأعمال والقانون ٢٠٢٤

بتحديد الحد الأدنى لسن الزواج عند ١٨ عامًا دون استثناء. وبالمثل، في عام ٢٠٢٣، أقر برلمان زامبيا قانونًا يحدد بشكل لا لبس فيه سن الزواج عند ١٨ عامًا دون استثناء، بما في ذلك الزواج العرفي، والذي كان يعني سابقًا أن أي فتاة بلغت سن البلوغ يمكن أن تتزوج.

من بين التطورات الإيجابية الأخرى منذ عام ٢٠٢٠، قضت المحكمة العليا في المكسيك بإلغاء تجريم الإجهاض على المستوى الفيدرالي، معتبرة أن تجريم الإجهاض يشكل انتهاكًا لحقوق الإنسان للنساء. في الواقع، على مدى السنوات الثلاثين الماضية، حررت أكثر من ٦٠ دولة قوانينها المتعلقة بالإجهاض. في كينيا أيدت هيئة مؤلفة من ثلاثة قضاة في المحكمة العليا في نيروبي في عام ٢٠٢١ دستورية قانون الذي يحظر تشويه الأعضاء التناسلية للإناث (FGM) في البلاد، وفي سويسرا تم التصويت في استفتاء في سبتمبر ٢٠٢٠ لصالح الموافقة على منح ١٠ أيام إجازة أبوة، والتي ينبغي زيادتها لتكون ذات أثر حقيقي. مررت أستراليا قانونًا جديدًا في عام ٢٠٢٤ ينص على أن الموظفين الذين يرفعون دعاوى تتعلق بالتحرش الجنسي لن يتحملوا أي تكاليف لصالح صاحب العمل إذا خسروا القضية في المحكمة، مما يشكل خطوة إيجابية نحو إزالة العوائق التي تمنع الإبلاغ عن حالات التحرش الجنسي.

ومع ذلك، على الرغم من التقدم المحرز، لم يحقق أي بلد حتى الآن هدف القضاء التام على القوانين التمييزية على أساس الجنس الذي تم تحديده في عام ١٩٩٥. في عام ٢٠٢٣، قيّم تقرير البنك الدولي ”المرأة والأعمال والقانون“ (WBL) حياة المرأة العاملة في ٨ قطاعات، ووجد أن ١٤ دولة في العالم حققت المساواة القانونية بين المرأة والرجل. أشار تقرير WBL الأخير لعام ٢٠٢٤، الذي قيّم مؤشرات إضافية تتعلق برعاية الأطفال والسلامة (العنف)، إلى أنه لم تحقق أي دولة المساواة القانونية الكاملة. وقد قيّم التقرير الفرص الاقتصادية للنساء في ١٩٠ دولة عبر عشرة مجالات (السلامة، التنقل، مكان العمل، الأجور، الزواج، الأبوة والأمومة، ريادة الأعمال، الممتلكات، رعاية الأطفال، والمعاشات التقاعدية)، ووجد أن ٣٧ دولة تمنح النساء أقل من نصف الحقوق القانونية التي يحصل عليها الرجال، مما يضر بنصف مليار امرأة.

تتمتع المرأة اليوم بأقل من ثلثي الحقوق القانونية التي يتمتع بها الرجال وفقًا للقانون، **بل إن الفجوة في المساواة بين الجنسين أوسع في الممارسة العملية** بسبب النقص الجدي في تطبيق القوانين الجيدة. وفقًا للتقديرات الحالية للأمم المتحدة، سيستغرق تحقيق المساواة القانونية وإزالة القوانين التمييزية، على مستوى المجتمع العالمي، أكثر من ٢٨٠ عامًا إذا استمر التقدم بالوتيرة الحالية. وهذا يعني أيضًا أننا لسنا على المسار الصحيح لتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، بما في ذلك هدف المساواة بين الجنسين. وباختصار، لا تزال النساء والفتيات، بكل تنوعهن، يواجهن أشكالاً متعددة من التمييز المتقاطع والمنهجي، وغالبًا دون أي حماية قانونية.

ردة الفعل العالمية ضد حقوق النساء والبنات

على الرغم من أن الحكومات قد أحرزت تقدمًا كبيرًا منذ اعتماد منهاج عمل بيجين، إلا أننا شهدنا أيضًا تراجعًا أو تهديدًا بالتراجع عن المكاسب التي تحققت بشق الأنفس، مما أدى إلى تدهور حقوق المرأة، بما في ذلك في القانون نفسه. بمجرد ضمان الحقوق، يجب ألا يكون هناك تراجع عنها لكي تلتزم الدولة بالتزاماتها الدولية في مجال حقوق الإنسان. إن أي إجراء قانوني وسياسي يقلل من مجموعة حقوق الإنسان الحالية ويهددها وينتهك المبادئ الأساسية لقانون حقوق الإنسان.

غالبًا ما تكون هذه الردة مدفوعة بجذور أبوية عميقة، تتجلى في النزعات الوطنية، والسياسات المحافظة، والمعتقدات الدينية المتشددة، أو الأعراف الثقافية والاجتماعية التي تعزز القوالب النمطية للجنسين، مثل أدوار الرجال والنساء داخل الأسرة، مما يحد من خيارات الجميع. في كثير من الحالات، يتم استغلال الدين والثقافة لتبرير رد الفعل العنيف وتهديد عالمية حقوق الإنسان. ومع ذلك، من المهم التأكيد، كما أوضحت مجموعة العمل التابعة للأمم المتحدة المعنية بمسألة التمييز ضد النساء والفتيات، أنه بغض النظر عن أصل الممارسات، لا يمكن استخدام التنوع الديني والثقافي كذريعة لإنكار الحقوق أو التمييز ضد النساء والفتيات.

التراجع عن الحقوق الإنجابية والحماية من الاغتصاب الزوجي وحقوق مجتمع الميم

تقوض ردود الفعل العنيفة القائمة على النوع الاجتماعي الإنجازات الحالية وآفاق التقدم في المستقبل. في عام ٢٠٢٢، عارضت الولايات المتحدة الاتجاه العالمي السائد نحو توسيع نطاق حق الإجهاض القانوني، وقامت بتقييد الحقوق الإنجابية في جميع أنحاء البلاد. قضت المحكمة العليا في يونيو ٢٠٢٢، في قضية دوبس ضد منظمة جاكسون لصحة المرأة بأن الدستور الأمريكي لا يمنح الحق في الإجهاض. جعل هذا القرار الولايات المتحدة واحدة من أربع دول فقط في العالم ألغت حق الإجهاض منذ عام ١٩٩٤، واعتبارًا من يناير ٢٠٢٥، أدى ذلك إلى تجريم الإجهاض في ١٤ ولاية أمريكية. في هجوم مماثل على الحقوق الجنسية والإنجابية، ألغت المحكمة الدستورية في بولندا آخر الأسس المتبقية التي كانت تسمح بالإجهاض في عام ٢٠٢١ (الإجهاض على أساس "عيب قاتل" أو مرض غير قابل للعلاج)، مما أدى إلى حظر الإجراء إلا إذا كان الحمل يهدد حياة أو صحة الحامل، أو كان نتيجة للاغتصاب أو سفاح القربى. في روسيا هناك محاولات تحت عنوان "مناهضة الدعاية" لتبني تشريع يحظر الترويج لـ "أسلوب حياة بدون أطفال"، والذي يتبع حظرًا في عام ٢٠٢٢ على العلاقات في مجتمع الميم. وبالمثل،

Credit: Kar-Tr / iStock

اعتمدت كل من قيرغيزستان جورجيا أيضًا قوانين تحد من حقوق مجتمع الميم، حيث تحظران بشكل خاص نشر "الدعاية" المتعلقة بالأشخاص من هذا المجتمع.

جمهورية الدومينيكان هي واحدة من خمس دول في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تفرض حظرًا كاملًا على الإجهاض، وتجرّم النساء والبنات اللاتي يسعين إلى الإجهاض ومن يساعدهن. وخلافًا لالتزاماتها القانونية الدولية، يقترب مجلس الشيوخ في البلاد من تمرير مشروع قانون لا يستمر فقط في فرض الحظرعلى الإجهاض، بل يخفض أيضًا العقوبات على العنف الجنسي الزوجي، ويصفه بأنه "نشاط جنسي بدون تراضٍ" بدلاً من تسميته اغتصابًا. في عام ٢٠٢٤، قدم سياسيون من اليمين المتطرف في الكونغرس البرازيلي، الذي يهيمن عليه المحافظون، قانونًا كان سيعتبر الإجهاض بعد ٢٢ أسبوعًا من الحمل جريمة قتل تصل عقوبتها إلى ٢٠ عامًا. وسُمي بـ "مشروع قانون الاغتصاب وكان سيُطبق حتى في الحالات التي توجد فيها استثناءات، مثل الحمل نتيجة الاغتصاب أو عندما تكون حياة الأم في خطر.

كما أننا نشهد أيضًا موجة من التشريعات المناهضة للمتحولين جنسيًا، لا سيما تلك التي تستهدف الشباب المتحولين جنسيًا. على سبيل المثال، اعتبارًا من عام ٢٠٢٤، تم تقديم أكثر من ٦٠٠ مشروع قانون معادي لمجتمع الميم في مختلف الهيئات التشريعية للولايات الأمريكية، وتم تمرير أكثر من ٤٠ قانونًا. وقد أقرت ٢٦ ولاية قوانين تحظر على الشباب المتحولين جنسيًا (وحتى بعض البالغين) الحصول على الرعاية الطبية الداعمة لهويتهم الجندرية. كما أصدرت الولايات قوانين تمييزية تؤثر على قدرة بعض البنات على المشاركة في الألعاب الرياضية، وتقييد الوصول إلى الحمامات، والحد من المعلومات والمناقشات المفتوحة حول الجنس والتوجه الجنسي في المدارس.

اقرأ المزيد عن المساواة الدستورية وحقوق مجتمع الميم في الولايات المتحدة: أحتاج إلى تعديل المساواة في الحقوق... لأن حقوق مجتمع الميم حقوق إنسان أيضًا

في غامبيا، تم تقديم مشروع قانون في عام ٢٠٢٤ لإلغاء القانون الحالي ضد تشويه الأعضاء التناسلية للإناث (FGM) بعد أول محاكمة وإدانات ناجحة بموجب هذا القانون. ولحسن الحظ، صوتت الجمعية الوطنية في غامبيا على تأييد القانون بسبب مناصرة ودعم الناجيات والناشطين/ات والجماعات الدينية والمجتمع المدني الوطني والدولي، على الرغم من أن دستورية قانون مكافحة تشويه الأعضاء التناسلية للإناث قد تم الطعن فيه الآن أمام المحكمة العليا في غامبيا. وفي العراق، تم تقديم مشروع قانون في عام ٢٠٢٤ يقترح تعديل قانون الأحوال الشخصية. في حال إقراره، سيقوض القانون الدستور العراقي حيث سيتم تطبيق قوانين شخصية مختلفة بناءً على ديانة الزوج. في بعض الحالات، تسمح القوانين الدينية الشخصية بالزواج من سن ٩ سنوات. وبالتالي، فإن هذا القانون سيفتح الباب أمام تزويج الأطفال والتمييز ضد النساء والفتيات المنتميات إلى طوائف دينية مختلفة. في الوقت الحالي، ينص القانون في العراق على الحد الأدنى لسن الزواج عند ١٨ عامًا، مع استثناءات للموافقة القضائية. هذا القانون، إذا تم تمريره، فإنه سيعرض ملايين الفتيات فورًا لخطر الاغتصاب، والحرمان من التعليم، والتهميش الاقتصادي، والاستغلال.

القيود على المجتمع المدني في القانون

نشهد في جميع أنحاء العالم تضييقًا متزايدًا على المجتمع المدني. في الهند على سبيل المثال، استخدمت الحكومة قوانين التمويل الأجنبي لفرض قيود صارمة على التمويل الدولي لمئات منظمات المجتمع المدني، وفي بعض الحالات حتى لمشاركتها مع آليات هيئات الأمم المتحدة المعنية بالمعاهدات، بهدف إسكات الانتقادات الموجهة للحكومة أو تجريم المدافعين عن حقوق الإنسان، والعديد منهم من نشطاء حقوق المرأة. هذه الخطوة الحكومية تعرضت لانتقادات من قبل مؤسسات حقوق الإنسان على مستوى العالم. وبالمثل، اعتمدتا كل من جورجيا و قيرغيزستان تشريع "العميل الأجنبي" الذي يتطلب من المنظمات ذات التمويل الأجنبي، بما في ذلك وسائل الإعلام والمجتمع المدني والنقابات العمالية، التسجيل على أنها "تسعى لتحقيق مصالح قوة أجنبية". تؤدي هذه الإجراءات إلى الرقابة الذاتية ونشر ثقافة الخوف بين المدافعين والنشطاء، مما يحرمهم من التمويل الضروري لأنشطتهم المتعلقة بحقوق الإنسان.

Credit: Lalocracio / iStock

القيود المفروضة على التعليم والتنقل والتعبير والمساواة في القانون

في أفغانستان، منذ عام ٢٠٢١، فرضت السلطة الفعلية المتمثلة في طالبان قيودًا ش التي تحظر حق البنات في التعليم ديدة وحملات قمع على حقوق المرأة، لتصبح الدولة الوحيدة التي تحظر حق البنات في التعليم الثانوي والنساء من التعليم العالي. تم استبعاد النساء بشكل منهجي وقسري من المشاركة في الحياة العامة، وأماكن العمل والترفيه، بما في ذلك التجمع في أماكن مثل صالونات التجميل. ومما يبعث على القلق الشديد أنه تم (إعادة) اصدار "قانون الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر" في أغسطس ٢٠٢٤، ووفقًا للأمم المتحدة يعاقب النساء حتى على التحدث خارج منازلهن.

وفي إيران، تعرضت النساء لحملات قمع عنيفة ضد حقوقهن الإنسانية، بما في ذلك معارضة القوانين التمييزية على أساس الجنس، حيث واجهن الاعتقال والتعذيب.

توفيت جينا مهسا أميني البالغة من العمر ٢٢ عامًا في ٦١ سبتمبر ٢٢٠٢، وهي في قبضة "شرطة الآداب" بعد اعتقالها لعدم ارتدائها الحجاب بشكل صحيح. أثارت وفاتها احتجاجات واسعة في إيران تحت شعار "المرأة، الحياة، الحرية"، حيث طالبت النساء الإيرانيات بحقهن في الاستقلال الجسدي والحرية، ودعون إلى المحاسبة في مواجهة تزايد القمع والعنف، بما في ذلك الاغتصاب والقتل والاعتقالات وانتهاك حقوق المعتقلين/ات.

شاهد فيلمنا التضامني عن ثبات وشجاعة النساء في إيران.

بعد أيام قليلة من الذكرى السنوية الأولى لوفاة مهسا أميني في عام ٢٠٢٣، أقرت اللجنة القضائية والقانونية في البرلمان الإيراني قانونًا تمييزيًا يؤثر على قواعد اللباس تحت عنوان "**دعم الأسرة من خلال تعزيز ثقافة العفة والحجاب**"، والذي وضع عقوبات قاسية للغاية لمن يخالف هذا القانون، بما في ذلك الغرامات الباهظة والسجن. وقد مُنحت سلطات إنفاذ القانون مزيدًا من الصلاحيات لقمع النساء اللاتي يخالفن هذا القانون وتنفيذ إجراءات ضد الشركات والمشاهير وأي شكل من أشكال مقاومة ارتداء الحجاب الإلزامي. ينتهك القانون نفسه الالتزامات التي تقع على عاتق إيران بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (ICCPR) وتوصيات اللجنة المعنية بحقوق الإنسان في عام ٢٠٢٣ التي حثت صراحة الحكومة الإيرانية على "تعديل أو إلغاء القوانين والسياسات التي تجرم عدم الالتزام بالحجاب الإلزامي، ولا سيما مشروع قانون دعم الأسرة من خلال تعزيز ثقافة العفة والحجاب؛ وحل شرطة الآداب".

لمعرفة المزيد عن عملنا مع شركائنا بشأن إيران، انظر تقريرنا المقدم إلى المراجعة الدورية الشاملة لإيران في عام ٥٢٠٢.

وقد أصدرت لجان الخبراء التابعة للهيئات المنشأة بموجب معاهدات والمقررون الخاصون وممثلو وكالات الأمم المتحدة توصيات قوية وبيانات ودعوات عاجلة للعمل على منع الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والتحقيق فيها وتقديم حلول لها. وقد أوصت الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية على حد سواء باستخدام الأدوات القانونية القائمة لإعمال حقوق المرأة، على سبيل المثال، رفع قضايا إلى محكمة العدل الدولية بشأن انتهاكات الحقوق التي تحميها اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (CEDAW) أو إلى المحكمة الجنائية الدولية للتحقيق في ادعاءات الاضطهاد الجنساني. صدرت دعوات للاعتراف بهذه الأفعال في معاهدة جديدة، مشروع المادة المقترحة المتعلقة بمنع الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية والمعاقبة عليها مع تحديدها بشكل خاص على أنها الفصل العنصري القائم على أساس الجنس. يجب أن يتمتع أي صك لحقوق الإنسان جديد أو قائم بنطاق وتطبيق عالمي. كما نوقش في هذا التقرير، هناك أطر قانونية في دول أخرى قد تنتهك هذه الصكوك، ويجب أن تخضع للمساءلة بنفس معايير القانون الدولي.

تفكيك المؤسسات والقوانين الحكومية التي تحمي حقوق النساء

هناك محاولات لإدخال قوانين رجعية تقوض حقوق ضحايا العنف الجنسي، اللواتي غالبيتهن من النساء، أثناء الإجراءات القانونية باتهامات وتصريحات علنية بأن الادعاءات ملفقة على الرغم من وجود أدلة دامغة على عكس ذلك. في الواقع، من غير المرجح أن تبلغ النساء عن الجرائم بسبب التحديات وعدم التصديق التي يواجهنها في نظام العدالة. على سبيل المثال، في بوليفيا التي تسجل أحد أعلى معدلات العنف الجنسي في أمريكا اللاتينية، وفي أوروغوا يقدم المشرعون مشاريع قوانين لتعديل وإضعاف الحماية القانونية للنساء من العنف. على الرغم من الحكم الصادر عن محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان في عام ٢٠٢٣ الذي يأمر بوليفيا بتحسين قوانين العنف الجنسي لديها، ادعى أعضاء مجلس الشيوخ البوليفيون الذين تحدثوا لدعم مشاريع القوانين المقترحة الرجعية أن غالبية شكاوى العنف الجنسي ملفقة، حتى أنهم قائلين إن القانون الحالي "معادٍ للرجال" ويدمر العائلات".

أعلنت محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان (IACHR) حكمها التاريخي الصادر في عام ٢٠٢٢ لصالح مراهقة ناجية من العنف الجنسي، وأمرت بوليفيا باعتماد تدابير منهجية مختلفة للتصدي للعنف الجنسي. اقرأ المزيد عن القرار: الإصلاح القانوني أمر ملح للتصدي للعنف الجنسي في بوليفيا

وبالمثل، في أوروغواي هناك اعتداءات على شهادة الضحايا وادعاءات بأن الإجراءات القانونية أو القيود المفروضة على المتهم أثناء التحقيق والإجراءات القانونية قاسية بشكل مفرط. تُغيّر هذه التعديلات المقترحة الطبيعة الأساسية للقانون الذي يهدف إلى حماية المرأة من إعادة إيذائها من خلال العملية القانونية، وستؤدي إلى انتكاسة خطيرة للتقدم المحرز.

علاوة على ذلك، وخلافًا للتوجيهات الواردة في منهاج عمل بيجين بشأن تطوير الآليات المؤسسية، فإن جمهورية كوريا تدرس تشريعًا من شأنه أن يلغي وزارة المساواة بين الجنسين والأسرة، ولم يتم تعيين وزير لهذا الغرض في عام ٢٠٢٤. في الأرجنتين، ألغيت وزارة شؤون المرأة مع إجراء تخفيضات كبيرة في الميزانية المخصصة لسياسات العنف القائم على نوع الجنس، مما أعاق بشكل كبير قدرة الدولة على حماية المرأة. تعمل هذه القوانين والسياسات الرجعية على تقويض الهياكل والآليات الوطنية الضرورية لتنفيذ معايير حقوق الإنسان.

انظر بيان منظمة Equality Now عن المخاطر التي تواجهها النساء في أمريكا اللاتينية.

يظل التمييز القائم على الجنس أزمة عالمية لحقوق الإنسان لا تقتصر على دول قليلة فقط.

يظل التمييز القائم على الجنس أزمة عالمية لحقوق الإنسان لا تقتصر على دول قليلة فقط.

إن رد الفعل العنيف على حقوق المرأة، وكذلك النزاعات المسلحة في فلسطين وإسرائيل ولبنان, السودان و جمهورية الكونغو الديمقراطية تركت الملايين من النساء والبنات عرضة للخطر وبحاجة إلى دعم عاجل. حتى انه تم سن تشريعات في روسيا تسمح للمجرمين بالإفلات من العقاب، بما في ذلك مرتكبي العنف القائم على النوع الاجتماعي، إذا تعاقدوا مع الجيش. لفتت هذه النزاعات انتباه العالم إلى ضرورة تعزيز القانون الدولي وتطبيقه بشكل فعال. من المرجح أن يتم تنفيذ قرارات وتوصيات هيئات الأمم المتحدة، بما في ذلك فيما يتعلق بالصراعات وتأثيرها على النساء والفتيات ، بشكل أكثر فعالية إذا كانت هناك عمليات متابعة مناسبة وآليات مساءلة متجسدة على المستوى الوطني، والتي تشمل، من بين تدابير أخرى، المجتمع المدني النشط ومشاركة الناجين/ات، والتعاون بين المستويات الفيدرالية والولائية، وبناء قدرات السلطات المعنية، وتقديم تقارير منتظمة إلى أصحاب الحقوق.

تُعد إحدى الطرق الملموسة التي تلتزم بها الحكومات وتتحمل من خلالها الالتزامات القانونية لتنفيذ حقوق الإنسان هي التصديق على معاهدات حقوق الإنسان الدولية. من المهم الانخراط مع النظام متعدد الأطراف بحيث تكون الدول والمجتمع المدني والأفراد قادرين على مساءلة المؤسسات عن التزاماتها في محفل دولي وتوثيق أي انتهاكات تحدث ومعالجتها. في حالة حدوث انتهاكات، توفر الآليات الدولية منصات للتواصل مع الدول الأخرى وتطوير حلول دبلوماسية وسياسية. يجب أن تكون الأولوية للتنفيذ، ولكنه يبدأ بتعهدات جادة وفعالة.

لسوء الحظ، في عام ٢٠٢١، انسحبت تركيا من اتفاقية إسطنبول، وهي معاهدة لمجلس أوروبا التي تهدف إلى منع ومكافحة العنف ضد المرأة والعنف الأسري، كما أن بولندا لم توقف عملية انسحابها إلا بعد انتخاب حكومة جديدة. بالإضافة إلى ذلك، لا تزال عدة دول، بما في ذلك الولايات المتحدة والهند والصين وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، غير موقعة على نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. علاوة على ذلك، لم تصدّق كل من إيران، ونيوي، وبالاو، وتونغا، والصومال، والسودان، والولايات المتحدة على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (CEDAW)، متجاهلةً توصيات الهيئات المعنية بالتصديق عليها ومقاومة الخضوع للمساءلة. يجب على الدول أن تضمن الامتثال لمعايير حقوق الإنسان وتنفيذها "محليًا"، بما في ذلك من خلال تطوير آليات التنفيذ الوطنية وتيسير المواءمة بين القوانين على جميع المستويات، خاصةً إذا كانت تدعو لتحقيق معايير حقوق الإنسان الدولية في دول أخرى.

Credit: sestovic / iStock

أزمة فيروس كورونا المستجد (كوفيد-١٩)

منذ آخر تركيز عالمي على تنفيذ منهاج عمل بيجين في مارس ٢٠٢٠ في الدورة ٦٤ للجنة وضع المرأة (CSW)، التي أُلغيت في اليوم الأول من الجلسة التي كانت مدتها أسبوعين، كشفت جائحة كوفيد-١٩ بشكل صارخ عن نقص في احترام حقوق الإنسان للنساء والفتيات ، خاصة في أوقات الأزمات. وقد تصاعد العنف القائم على النوع الاجتماعي وكشف عن التفاوتات الهيكلية، بما في ذلك غياب الحماية القانونية، وفي بعض الحالات أدى إلى تراجع التقدم الذي أحرزته النساء. وقد أدى الضغط الاقتصادي وانهيار شبكات الأمان الاجتماعي إلى جعل العديد من النساء والفتيات أكثر عرضة للعنف المنزلي والاستغلال الجنسي والاتجار بالبشر والزواج القسري، مع وجود خطر حدوث ١٠ ملايين زيجة أخرى من زيجات الأطفال في جميع أنحاء العالم.

ضعف حماية قوانين العمل أدى إلى تفاقم أوضاع النساء العاملات ولا سيما العاملات المهاجرات وعاملات المنازل، مما أدى إلى ساعات عمل أطول، وغالبًا ما يكون ذلك بأجر ضئيل أو بدون أجر، وصعوبات بالغة في الإبلاغ عن الانتهاكات العاطفية والجسدية والجنسية التي يتعرضن لها على أيدي أصحاب العمل، والتي تفاقمت بسبب الوضع الهش لتصاريح العمل. كما أدت زيادة الفقر وانعدام الأمن الاقتصادي، جنبًا إلى جنب مع إغلاق المدارس وإجراءات البقاء في المنزل، إلى ارتفاع في الاستغلال الجنسي عبر الإنترنت والأذى الناتج عنه. وبسبب القيود التي فرضتها جائحة كوفيد-١٩، حوصرت بعض القاصرات في المنزل مع المعتدين عليهن، أو تعرضن لمعتدين جنسيين عبر الإنترنت مع زيادة استخدام الإنترنت، أو أُجبرن على بث الإساءة الجنسية التي يتعرضون لها مباشرة.

كما حذرت مؤسسة مراقبة الإنترنت من أن عدد صور الاعتداء الجنسي على الأطفال التي تتم إزالتها على مستوى العالم قد انخفض بنسبة ٨٩٪ خلال الجائحة بسبب عمل شركات التكنولوجيا ووكالات إنفاذ القانون بعدد أقل من الموظفين.

العديد من التدابير المتخذة للتصدي للجائحة كانت لا تراعي الفوارق بين الجنسين، ولم تأخذ بعين الاعتبار الآثار المختلفة على الرجال والنساء. وقد أدى ذلك إلى استجابات غير كافية لم تعالج بشكل كامل التحديات الفريدة التي تواجهها المرأة. على سبيل المثال، في المكسيك، قامت الحكومة بخفض التمويل للخدمات الموجهة للنساء كجزء من مرسوم طارئ يعيد توجيه الأموال إلى برامج أخرى، بالرغم من زيادة الحاجة إلى هذه الخدمات. ورغم نقص تمثيل النساء في عدة دول، فقد كانت في طليعة الاستجابات لجائحة كوفيد-١٩، متصدية للمعايير الاجتماعية التمييزية في العديد من المجتمعات. في الواقع، هناك ارتباط مهم بين وجود النساء في مواقع السلطة، بما في ذلك مجالس الشعوب والهيئات الأخرى لاتخاذ القرار، وبين إصدار قوانين أفضل. ومع ذلك، **تظل إزالة الحواجز التي تحول دون مشاركة المرأة في صنع القرار والحياة السياسية حاجة ملحة، بما في ذلك في مؤسسات مثل الأمم المتحدة.**

ولكي تتمكن النساء والبنات، لا سيما أولئك اللاتي يتعرضن لمزيد من التهميش، من الصمود في وجه الآثار المدمرة للأزمات، نحتاج إلى تحقيق المساواة الجوهرية - المساواة المضمونة التي لا رجعة فيها والتي **تنعكس وتتجذر في المقام الأول في المساواة القانونية.**

تركيز خاص: المساواة الدستورية

تعد المساواة بين الجنسين في الدستور، باعتباره الوثيقة الأكثر سلطة في معظم الدول، وفي جميع مستويات النظام القانوني، أمرًا أساسيًا وحاسمًا لتحقيق المساواة بين الجنسين بشكل ملموس. عندما تُرسخ حقوق المرأة في الدستور، فإن ذلك يوفر أساسًا قانونيًا قويًا للطعن في القوانين والسياسات والممارسات التمييزية. يمكن للنساء استخدام الأحكام الدستورية للمطالبة بتغييرات تعزز المساواة بين الجنسين والطعن في الممارسات غير العادلة أمام المحاكم والسياسات.

تطلب العديد من المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان، مثل اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (CEDAW)، من الدول ضمان المساواة بين الجنسين في دساتيرها. تساعد المساواة الدستورية الدول على الوفاء بالتزاماتها القانونية الدولية وتدعم التشريعات التمكينية وتتماشى مع المعايير العالمية لحقوق المرأة.

ويعترف منهاج عمل بيجين بأهمية الدساتير الوطنية بصفتها آلية لوضع أطر لمكافحة التمييز.

◄ الهدف الاستراتيجي ١،٢: إعلان ومنهاج عمل بيجين

الإجراءات الواجب اتخاذها

٢٣٢. من قبل الحكومات:

(ب) توفير الضمانات الدستورية و/أو سن التشريعات المناسبة لحظر التمييز على أساس الجنس لجميع النساء والفتيات من جميع الأعمار وضمان تمتّع النساء من جميع الأعمار بحقوق متساوية وكاملة

هل يضمن الدستور صراحةً المساواة أو عدم التمييز بين الجنس و/أو النوع الاجتماعي؟

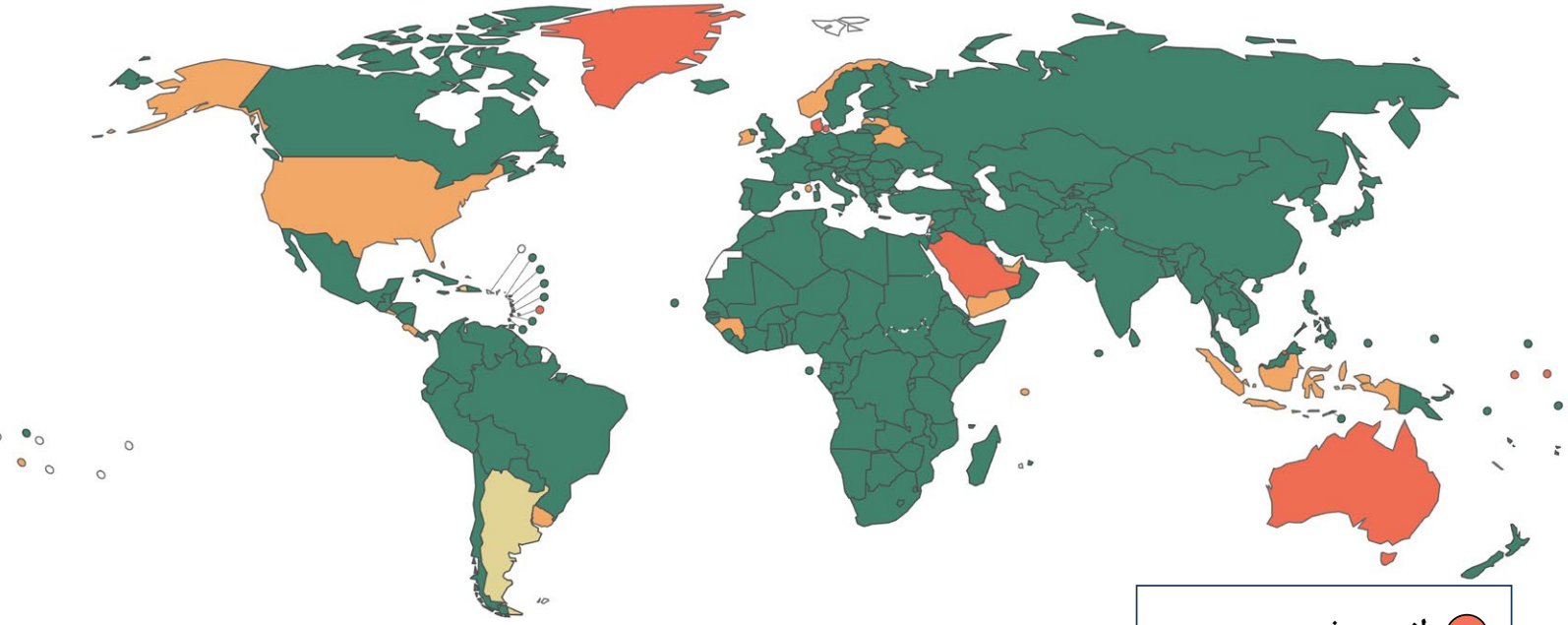

المصدر: مركز تحليل السياسات العالمية، قاعدة بيانات الدساتير ٢٠٢٢

يمكن أن تغطي الدساتير طيفًا واسعًا من الحقوق الأساسية، وهي وسيلة لتنفيذ أعلى معايير حقوق الإنسان وتشكيل الإطار السياسي والاجتماعي والاقتصادي للبلد. يمكن للبنود الصريحة المتعلقة بالمساواة بين الجنسين أن تسهل حصول النساء والفتيات على مجموعات أخرى من الحقوق، مثل الحق في التعليم والصحة والأمن الاقتصادي والسلامة، وهي مجالات غالباً ما تكون النساء والفتيات فيها أكثر ضعفاً ويتم تجاهلها في الممارسة العملية. وبدون إطار عمل عادل بين الجنسين، لا يمكن تحقيق الحقوق الأخرى بسهولة.

منذ اعتماد منهاج عمل بيجين، أدرجت البلدان في جميع أنحاء العالم أحكامًا صريحة للمساواة بين الجنسين ومناهضة التمييز في دساتيرها، واستخدمت هذه الأحكام لتحسين حياة المرأة. يمكن للأحكام الواردة في الدستور أن تسهل التغيير في المعايير الاجتماعية، على سبيل المثال، التحول عن القوالب النمطية الجنسانية مثل دور المرأة في الأسرة والاقتصاد. على سبيل المثال، في عام ٢٠٢٣، قضت محكمة في جنوب إفريقيا بأن أحكام الإجازات القانونية التي تمنح الأمهات اللواتي يلدن أربعة أشهر من إجازة الأم، في حين تُمنح الآباء ١٠ أيام فقط من إجازة الأبوة، غير دستورية. وذكرت المحكمة أن "الأعراف الثقافية الراسخة التي تعلي من شأن الأمومة ليست أساسًا شرعيًا للتمييز بين دور الأمهات والآباء" وأن القانون ينتهك حكم المساواة المنصوص عليه في المادة ٩ من دستور جنوب أفريقيا.

في أيرلندا، من ناحية أخرى، هناك حكم تمييزي طويل الأمد في الدستور يعزز أدوار الجنسين، مما قد يحد من التوقعات والخيارات والفرص، وقد تم الطعن فيه في استفتاء وطني. في أوائل عام ٢٠٢٤، تم طرح تعديل على الدستور الأيرلندي، وهو **التعديل الأربعون للدستور (رعاية) لعام ٢٠٢٣**، للتصويت في استفتاء. يهدف اقتراح الاستفتاء إلى استبدال الصياغة الحالية (أدناه) في دستور عام ١٩٣٧ التي تعترف بالقيمة الاقتصادية للعمل المنزلي وبأن الأمهات وليس الآباء ملزمات بالقيام بواجباتهن في المنزل.

"إن المرأة، بحياتها داخل البيت، تقدم للدولة دعماً لا يمكن بدونه تحقيق الصالح العام... لذلك تسعى الدولة إلى ضمان ألا تضطر الأمهات بحكم الضرورة الاقتصادية إلى الانخراط في العمل مع إهمال واجباتهن في البيت".

ولسوء الحظ، فشل الاستفتاء في الحصول على تصويت إيجابي، وظل الوضع كما هو. بالإضافة إلى ذلك، فإن المحاكم في أيرلندا حتى الآن فشلت في تنفيذ الجزء من الحكم الدستوري الذي يعترف بالعنصر الاقتصادي للعمل في الوطن. المحكمة العليا في أيرلندا حكمت في عام ٢٠٢٣ أنه لا يمكن استخدام الحكم الدستوري، على سبيل المثال، للطعن في خفض بدل الرعاية.

Credit: Equality Now, Bell Visuals

”لقد حان الوقت منذ زمن للاعتراف بإرادة الشعب الأمريكي. التزامًا بقسمي وواجبي تجاه الدستور والبلاد، أؤكد ما أؤمن به وما صادقت عليه ثلاثة أرباع الولايات: التعديل الثامن والعشرون هو قانون البلاد، وهو يضمن لجميع الأمريكيين حقوقًا وحماية متساوية بموجب القانون بغض النظر عن جنسهم.“

الرئيس جو بايدن، الرئيس السادس والأربعون للولايات المتحدة الأمريكية، ١٧ يناير ٢٠٢٥

الولايات المتحدة، العضو الدائم في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، متأخرة عن العديد من الدول في وضع الحقوق المتكاملة للمساواة على العديد من الأصعدة، ولكن إحدى الفجوات الأكثر عمقًا هي غياب المساواة بين الجنسين في دستورها. ولا تزال الولايات المتحدة حالة استثنائية مقارنة مع تقريبًا جميع الدول الأخرى في العالم (٨٥٪ من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة) في ضمان الحماية من التمييز القائم على نوع الجنس و/أو النوع الاجتماعي. ما فتئت النساء والحلفاء في الولايات المتحدة يدافعن من أجل المساواة بين الجنسين والحماية الصريحة والدائمة من التمييز القائم على أساس الجنس، في القانون والممارسة، من خلال تعديل المساواة في الحقوق (ERA) لأكثر من قرن من الزمان.

إن ERA هو التعديل الثامن والعشرون لدستور الولايات المتحدة الذي من شأنه، عند نشره وتنفيذه، أن يضمن المساواة في الحقوق بموجب القانون لجميع المواطنين بغض النظر عن الجنس. (في القضية التاريخية بوستوك ضد مقاطعة كلايتون، فسرت المحكمة العليا التمييز ”الجنسي“ على أنه يشمل التمييز على أساس التوجه الجنسي والهوية الجنسية. مصطلح ”الجنس“ في هذا السياق يشمل الهوية الجنسية).

نص تعديل المساواة في الحقوق (ERA):

القسم ١. لا يجوز إنكار أو تقليص المساواة في الحقوق بموجب القانون من قبل الولايات المتحدة أو أي ولاية بسبب الجنس.

القسم ٢. يكون للكونغرس السلطة في تنفيذ أحكام هذه المادة من خلال التشريعات المناسبة.

القسم ٣. يسري هذا التعديل بعد عامين من تاريخ التصديق عليه.

على الرغم من استيفاء جميع المتطلبات الدستورية اللازمة ليصبح التعديل الثامن والعشرون، بما في ذلك التصديق عليه من قبل ٣٨ ولاية، إلا أن قانون تعديل المساواة في الحقوق (ERA) لم يتم نشره بعد من قبل الأرشيف الوطني. سيكتب قانون المساواة في الحقوق (ERA) حماية المساواة بين الجنسين/النوع الاجتماعي في الدستور ويتطلب من المحاكم تطبيق مستوى أعلى من التدقيق في قضايا التمييز القائم على الجنس. يمكن أن يحمي قانون المساواة في الحقوق (ERA) المساواة للجميع على أساس الجنس أو النوع الاجتماعي ولا يتركها لتقلبات ومزاج الأحزاب السياسية المختلفة.

أصدرت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة في تقريرها الدوري الخامس للولايات المتحدة وحوارها مع الحكومة الأمريكية ملاحظاتها الختامية التي دعت فيها حكومة الولايات المتحدة إلى ”ضمان الحماية من التمييز القائم على نوع الجنس والنوع الاجتماعي في دستورها، بما في ذلك من خلال مبادرات مثل تعديل المساواة في الحقوق“.

تعرف على المزيد عن ERA هنا!

أثبتت الاجتهادات القانونية العالمية، والأحكام القضائية، والبيانات أن حظر التمييز القائم على نوع الجنس والنوع الاجتماعي في الدستور يمكن أن يؤسس قاعدة قانونية راسخة للسعي نحو المساواة الجوهرية والتحولية في جميع مجالات الحياة ويظهر التزام الدول بالمساواة بين الجنسين. عندما تُدرج المساواة في الدستور، يصبح من الصعب إدخال سياسات أو قوانين تراجعية، حيث ستكون خاضعة لتدقيق دستوري أعلى. كما توفر المساواة الدستورية دفاعًا قويًا ضد المحاولات التي تهدف إلى التراجع عن حقوق المرأة.

Credit: Media Lens King / iStock

تركيز خاص: قانون الأسرة

إصلاح قوانين الأسرة التمييزية: ثمة تقدم مستمر، ولكنه لا يزال عقبة كبيرة أمام تحقيق المساواة بين الجنسين على الصعيد العالمي

> "التغيير، بالطبع، هو عملية تدريجية وإصلاح قانون الأسرة ليس حلاً سحرياً من شأنه أن يخلق المساواة بين الجنسين بين عشية وضحاها. ولكن نظرًا لأن القوانين تشكل العمود الفقري للعلاقات المجتمعية وتلعب دورًا أساسيًا في تشكيل الأعراف والثقافة، فإنها تعتبر جزءًا حاسمًا من المعادلة."
>
> **رويا رحماني، سفيرة أفغانستان السابقة لدى الولايات المتحدة الأمريكية**

لا يزال إصلاح قانون الأسرة اليوم مجالًا مثيرًا للجدل إلى حد كبير، لأسباب ليس أقلها إن العديد من قوانين وممارسات الأسرة تستند إلى الدين والعرف والتقاليد. تشمل هذه القوانين الزواج والطلاق والحضانة، والوصاية وحقوق الملكية والميراث. وقد تكون مقننة من قبل الدولة، أو غير مقننة وغير مكتوبة.

بالإضافة إلى منهاج عمل بيجين، الذي يدعو إلى مراجعة جميع قوانين الأسرة وإلغاء أي قوانين لا تزال تميز على أساس الجنس (الفقرة ٢٣٢ (د))، تنص المادة ١٦ من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (CEDAW) بوضوح على أنه يجب على جميع الحكومات "اتخاذ جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة في جميع الأمور المتعلقة بالزواج والعلاقات الأسرية ...." إن إلغاء القوانين التي تعلن أن الزوج هو رب الأسرة أو تلك التي تدعي أن سكوت المرأة أو الفتاة دليل على موافقتها على الزواج، على سبيل المثال، من شأنه أن يجعل من الصعب تبرير وضع المرأة التابع في الأسرة، وربما يوفر سبل الانتصاف القانونية ويشجع على إحداث تحول ثقافي.

لا يمكن إنكار المساواة بحجة حرية الدين والعرف والتقاليد

الحق في الثقافة وحرية الدين أيضًا من حقوق الإنسان، ولكن لا يمكن لهذه الحقوق أن تنتهك الحق الإنساني الأساسي في المساواة وعدم التمييز، بما في ذلك داخل الأسرة.

> "[و] لا يمكن أبدًا استخدام حجة حرية الدين أو المعتقد لتبرير انتهاكات حقوق النساء والفتيات، و[] لم يعد من المحرمات المطالبة بأن تكون الأولوية لحقوق المرأة على المعتقدات المتعصبة التي تستخدم لتبرير التمييز بين الجنسين."
>
> **مقرر الأمم المتحدة الخاص بحرية الدين والمعتقد**

لقد أخفقت العديد من الحكومات في ضمان **عالمية حقوق الإنسان لجميع النساء والفتيات**، حيث تسمح بأن تطغى حقوق الحرية الدينية والثقافية على حقوق المساواة وعدم التمييز. يمكن أن يؤدي تأييد الدولة للقوانين والممارسات الدينية والعرفية التمييزية، بما في ذلك عبر استثناءات من مبدأ المساواة الدستورية لصالح القوانين الدينية، إلى حدوث تمييز ضد مجموعات من النساء والفتيات مقارنة بغيرهن داخل نفس الحدود؛ على سبيل المثال، تظهر قوانين حضانة الأطفال المبنية على الدين في لبنان، والتي تعتمد على الأدوار التقليدية للجنسين، كحالة واضحة لذلك.

كما أنه يعد انتقاصاً من واجب الدولة عندما تسمح صراحةً باستثناءات لقانون الأسرة العرفي، والتي قد لا تكون مدونة دائماً. منذ تقريرنا الأخير في عام ٢٠٢٠ وموجز الحالة الاجتماعية في عام ٢٠٢٢، تمت معالجة هذه المشكلة، على سبيل المثال، في **زامبيا حيث كان الحد الأدنى لسن الزواج ٢١ عامًا، ولكن بموجب القانون العرفي، يمكن تزويج الفتاة البالغة بموجب القانون العرفي. الآن، تم إصلاح قانون الزواج بحيث أصبح سن الزواج ١٨ عامًا لكل من الرجال والنساء، ولم يعد هناك أي استثناء للزواج العرفي**. في بلدان أخرى، لا تزال هناك قوانين وممارسات دينية تمييزية غير مكتوبة على أساس الجنس، مثل تعدد الزوجات وتزويج الأطفال، وعدم المساواة في حقوق الطلاق في بعض المجتمعات، مستمرة دون رادع.

لقد أخفقت العديد من الحكومات في ضمان عالمية حقوق الإنسان لجميع النساء والفتيات، حيث تسمح بأن تطغى حقوق الحرية الدينية والثقافية على حقوق المساواة وعدم التمييز.

التأثير على النساء والفتيات والمجتمع

تُظهر بيانات البنك الدولي أن العديد من البلدان التي تحتل المراتب الدنيا في مؤشر المساواة القانونية هي تلك التي تتضمن قوانين الأسرة فيها، بما في ذلك أنظمة ولاية الرجل، تمييزًا صريحًا ضد النساء والفتيات. هذه الممارسات والأنظمة قد تنتهك حقوق النساء والفتيات في التعليم والفرص الاقتصادية والسياسية، وتعيق مشاركتهن، كما تعرض أي تقدم نحو تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (أهداف التنمية المستدامة) للخطر.

في سبتمبر ٢٠٢١، وخلال فترة الإغلاق المرتبطة بجائحة كورونا، تم تزويج فتاة مسلمة تبلغ من العمر ١٥ عامًا من كولومبو، سريلانكا، لرجل يكبرها بكثير على يد أقاربها. قامت مجموعة محلية معنية بحقوق المرأة بإبلاغ السلطات الوطنية المعنية بحماية الطفل عن هذه الحالة؛ ولكن لأن تزويج الأطفال لا يزال قانونيًا بموجب قانون الزواج والطلاق (الإسلامي) في البلاد (MMDA) لم يكن بالإمكان فعل الكثير.

لا يفرض قانون الزواج والطلاق (الإسلامي) السريلانكي (MMDA) على النساء أن يكنّ موجودات فعليًا أو يوقعن على وثائق الزواج الخاصة بهن. وهذا الدور يقع فقط على عاتق الوالي (الولي المباشر للعروس). إذا لم يكن للعروس ولي، فيمكن للقاضي المحلي (القاضي الذي يدير شؤون الأسرة المسلمة) أن يوقع كولي. هذه ليست سوى بداية لسلسلة من الأحكام والإجراءات التمييزية في قانون الزواج والطلاق (الإسلامي) السريلانكي (MMDA).

لا يوجد في القانون حد أدنى لسن الزواج بالنسبة للمسلمين، ويسمح بتعدد الزوجات دون أي شروط. كما أن القانون يضع إجراءات مختلفة وطويلة وغير مجدية للنساء للحصول على الطلاق، ولا يعترف بحقوقهن المالية العادلة في وقت الطلاق. لم يطرأ أي تغيير على قانون الزواج والطلاق (الإسلامي) السريلانكي (MMDA) منذ تقنينه خلال الحقبة الاستعمارية.

في العقدين الماضيين، كثفت المجموعات المجتمعية المحلية في جميع أنحاء البلاد، بالإضافة إلى مجموعات وطنية مثل مجموعة العمل لإصلاح قانون الأحوال الشخصية للمسلمين (MPLRAG) جهودها للدعوة إلى إعطاء الأولوية لإصلاح قانون الأسرة بصفتها قضية من قضايا حقوق الإنسان. الجهود اليومية التي تبذلها المجموعات المجتمعية الشعبية لدعم النساء المسلمات في تحقيق العدالة والحصول على الإنصاف أمام القضاة المحليين (قضاة الشريعة)، وتقديم المشورة لهن ودعمهن الاقتصادي، تُعد مصدر إلهام. يفعلون ذلك وسط معارضة شرسة وهجمات منتظمة من الجماعات المحافظة.

في عام ٢٠٢٢، تم إعداد مشروع قانون لإصلاح قانون الزواج والطلاق (الإسلامي) السريلانكي (MMDA)، لكن أعضاء محافظين في البرلمان حاولوا إضعافه. في هذا السياق، أرسلت مجموعة العمل التابعة للأمم المتحدة المعنية بالتمييز ضد النساء والفتيات خطابًا إلى سريلانكا تشجع فيه تبني مشروع قانون تقدمي لقانون الأسرة المسلم ردًا على معارضة المحافظين. لا يزال مشروع القانون معلقًا، ولا توجد معلومات متاحة للجمهور حول حالة الأحكام التقدمية حتى كتابة هذه السطور.

ومع ذلك، فإن الجهود التراكمية لهذه المبادرات أوصلتنا إلى لحظة يبدو فيها الإصلاح ممكنًا. شهد عام ٢٠٢٤ انتخاب رئيس جديد لسريلانكا مع اقتراب الانتخابات البرلمانية. إذا ضمن مجلس الوزراء الجديد وأعضاء البرلمان معالجة جميع جوانب التمييز في مشروع قانون MMDA، وتم تمريره، فسيقترب القانون خطوة نحو الامتثال للدستور السريلانكي، ومبادئ العدالة والكرامة الإسلامية، بالإضافة إلى القانون الدولي ومعايير حقوق الإنسان، بما في ذلك منهاج عمل بيجين. إلى أن يحدث ذلك، لا تزال هناك مخاطر كبيرة من أن يتم تخفيف مشروع القانون بشكل كبير تحت ضغط المجموعات الدينية المحافظة وأعضاء البرلمان الذين يتبنون أيديولوجيات أبوية حول دور المرأة في الأسرة، بالإضافة إلى غياب الإرادة السياسية لضمان حقوق جميع النساء والفتيات السريلانكيات بغض النظر عن ديانتهن.

العدالة المناخية النسوية تطالب أيضًا بالمساواة في قانون الأسرة

إن حرمان النساء من حقوق متساوية في الميراث والممتلكات الزوجية والأراضي والاستقلالية في السعي في الحصول على عمل يقوض قدرتهن على اتخاذ القرارات واستقلالهن الاقتصادي وآفاقهن المالية. كما يزيد هذا الحرمان من تعرضهن للتشرد والاستغلال والعنف القائم على النوع الاجتماعي. وعلاوة على ذلك، تزيد أزمة المناخ والجفاف وتدهور الأراضي من أعمال الرعاية حيث يقع معظم هذا العمل غير المدفوع والمرتبط بالرعاية المنزلية على عاتق النساء. كل هذا يجعلها أكثر عرضة لتأثير تغير المناخ ويجعل من الصعب التخفيف من الخسائر المرتبطة بالمناخ والتعافي منها.

وقد أظهرت الأبحاث أن النساء أكثر عرضة بنسبة تصل إلى ١٤ ضعفًا للوفاة أو الإصابة أثناء الكوارث المتعلقة بالمناخ. وفي أعقاب ذلك، ترتفع معدلات العنف الجنسي والمنزلي والاتجار بالبشر ووفيات الأمهات. بالنسبة للنازحين، غالبًا ما يكون الحصول على الخدمات الصحية، بما في ذلك الرعاية الصحية الجنسية والإنجابية، أكثر صعوبة وأحيانًا مستحيلًا. مواجهة كل هذا بدون شبكة أمان اجتماعية أو مالية فعّالة يمكن أن تكون كارثية. وتعني القوانين التمييزية، مثل تعيين الأزواج كرئيس وحيد للأسرة أو مدير وحيد للممتلكات الزوجية، أن المرأة لا تستطيع دائمًا الحصول على الأموال الحكومية في أعقاب الكوارث الطبيعية. على سبيل المثال، وفقًا لوزيرة المساواة بين الجنسين في تشيلي، لم تتمكن النساء في تشيلي من الوصول إلى الأموال العامة بعد حرائق الغابات لأن أزواجهن كانوا مفقودين أو متوفين، وكان يُطلب وجودهم كـ"مديرين للممتلكات الزوجية" لتقديم الأوراق المطلوبة.

تدفع المصاعب الاقتصادية الناجمة عن أزمة المناخ والهجرة القسرية الناس إلى مزيد من الفقر. هذا يؤثر بشكل غير متناسب على الفتيات ، اللاتي يتم سحبهن من المدارس بشكل متكرر للعمل أو الزواج، حيث يرى الآباء أن الزواج آلية للتكيف لتخفيف الضائقة المالية و"حماية الفتيات من العنف الجنسي"، في حين أن تزويج الأطفال نفسه يسهل ويدعم العنف الجنسي ضد القُصر. على سبيل المثال، شهدت إثيوبيا في عام ٢٠٢٢ جفافًا شديدًا، وفي غضون عام واحد تضاعفت حالات تزويج الأطفال. وبالمثل، تضاعف عدد الأطفال المعرضين لخطر ترك المدرسة عبر إثيوبيا وكينيا والصومال ثلاث مرات في غضون ثلاثة أشهر بسبب تأثير الأزمة، مما زاد من مخاطر تزويج الأطفال للفتيات المراهقات في المنطقة. في أوقات الأزمات، يمكن أن تتزايد حالات الممارسات الضارة بسرعة وتكون لها آثار طويلة الأمد، وأحيانًا لا رجعة فيها.

تقدم المنظمة الدولية لقانون التنمية (IDLO) حجة قوية بشأن "تعزيز حقوق المرأة في الأراضي والموارد الطبيعية الأخرى" كواحد من ثلاثة عناصر رئيسية، إلى جانب "تمكين النساء والفتيات من المطالبة بحقوقهن البيئية والمشاركة الفعالة في عمليات صنع القرار" و "تعزيز الأطر التنظيمية والقدرات المؤسسية للعمل النسوي في مجال المناخ" لتحقيق العدالة المناخية.

تطبيق مبدأ أن المساواة حق إنساني أساسي

الحق في المساواة وعدم التمييز على أساس الجنس، سواء في القانون نفسه أو في الممارسة العملية في الحياة اليومية، **هو حق أساسي من حقوق الإنسان**. أعلنت لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة أن الحق في حرية الدين لا يسمح لأي دولة أو جماعة أو فرد بانتهاك حقوق المساواة للمرأة، بما في ذلك الحماية المتساوية أمام القانون. وبالمثل، لا يمكن للثقافة والعادات أن تنتهك مبدأ المساواة ولا يمكن استخدامها لتبرير التمييز. لحسن الحظ، يمكن أن تتغير تلك القوانين والممارسات الدينية والعرفية التمييزية مع مرور الوقت، خاصة مع توفر الإرادة السياسية ودعم القيادات الدينية والتقليدية، ومن خلال التقاضي الاستراتيجي الذي تقوم به منظمات حقوق المرأة والمجتمع المدني. على سبيل المثال، أصدرت المحكمة العليا في الهند في عام ٢٠١٧ حكمًا تاريخيًا وجدت فيه أن الطلاق بالثلاثة، وهو ممارسة قديمة تعود إلى قرون تسمح للرجل قانونًا بطلاق زوجته على الفور بمجرد نطق كلمة "طلاق" ثلاث مرات، غير دستوري، وبالتالي ليس شكلاً صالحًا للطلاق. ووجدت المحكمة أن هذه الممارسة "تعسفية وغير معقولة" بموجب المادة ١٤ من الدستور الهندي، التي تضمن الحق في المساواة أمام القانون.

لم يعد بإمكان الحكومات تقديم أعذار لدعم أو استمرار التمييز داخل الأسرة، بغض النظر عن الشكل الذي يتخذه أو مصدره القانوني أو العملي. بينما يستعد المجتمع الدولي لإحياء ذكرى بيجين +٣٠، هناك فرصة هائلة لحشد وتعزيز العمل العالمي نحو تحقيق المساواة القانونية العالمية وحقوق الإنسان لجميع النساء والفتيات بحلول بيجين +٣٥ وختام خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

تعديل أو إلغاء قوانين الأسرة التمييزية على أساس الجنس، واستبدالها بممارسات جيدة

وقد أدرجنا في متن هذا التقرير، الأقوال والأفعال، عينة من قوانين الأسرة التمييزية على أساس الجنس من جميع أنحاء العالم - وجميعها تحتاج إلى تعديل أو إلغاء عاجل من قبل الدول. يجب على الدول اتخاذ خطوات فورية لإنهاء التمييز ضد المرأة في قوانين الأسرة (الواردة أحياناً في قوانين "الأحوال الشخصية") والممارسات لضمان احترام وحماية وتحقيق حقوق النساء والفتيات في المساواة داخل الأسرة بغض النظر عن مصدر القانون الأسري، سواء كان مدونًا أو دينيًا أو عرفيًا. إن القرار الأخير الذي اتخذه الملك المغربي بإطلاق عملية مراجعة قانون الأسرة المغربي (المدونة)، بعد عقدين من تقديمه، يمثل خطوة إيجابية تعكس الفهم بأن حتى القوانين الأسرية المستندة إلى الدين ليست جامدة ويمكن إعادة تفسيرها وإصلاحها.

تقرير هيئة الأمم المتحدة للمرأة تقدم المرأة في العالم ٢٠١٩: الأسر في عالم متغير، يستكشف كيف يمكن للقوانين والسياسات والإجراءات العامة أن تدعم بالفعل الأسر بجميع أشكالها المتنوعة وتعزز حقوق المرأة. يمكن الاطلاع على بعض الأمثلة على الممارسات الجيدة في قضايا مثل الميراث والممتلكات الزوجية وتزويج الأطفال هنا، بالإضافة إلى تلك الواردة في تقريرنا لعام ٢٠٢٠ "الأقوال والأفعال".

توفير الموارد اللازمة للإصلاح

كما ورد في تقرير البرلمان الأوروبي القوانين التمييزية التي تقوض حقوق النساء، الذي يوضح الطرق التي تم من خلالها إجراء الإصلاحات القانونية بهدف تسريع المساواة بين الجنسين في جميع أنحاء العالم، يجب على القطاع الخاص والحكومات وغيرهم دعم الحملة العالمية للمساواة في قانون الأسرة (GCEFL). تعمل الحملة العالمية للمساواة في قانون الأسرة (GCEFL) على جعل تعديل أو إلغاء جميع قوانين الأسرة التمييزية أولوية عالمية والدعوة إلى تحقيق المساواة للنساء والفتيات والفئات المهمشة الأخرى في ظل القوانين والسياسات والممارسات المتعلقة بالأسرة بكل تنوعها، بغض النظر عن الدين والثقافة. تعمل التحالفات الإقليمية، بما في ذلك إئتلاف حرة وشبكة قانون الأسرة في أفريقيا، أيضًا على إحراز تقدم كبير في جذب الانتباه إلى القضية ودعم المنظمات الشعبية التي تعمل من أجل التغيير في العديد من البلدان.

كان عام ٢٠٢٤ هو الذكرى الثلاثين لـ السنة الدولية للأسرة-لقد حان الوقت لجعل المساواة القانونية في المنزل والمجال العام حقيقة واقعة لصالح جميع النساء وأسرهن بكل تنوعها ومجتمعنا العالمي.

Credit: DisobeyArt / iStock

الحالة الزوجية

توصيات منهاج عمل بيجين

الهدف الاستراتيجي ١,٢

ضمان المساواة وعدم التمييز بموجب القانون وفي الممارسة العملية.

الإجراءات الواجب اتخاذها من قبل الحكومات:

٢٣٢(د) – **مراجعة القوانين الوطنية، بما في ذلك القوانين العرفية والممارسات القانونية في مجالات قانون الأسرة والقانون المدني والجنائي وقانون العمل والقانون التجاري** من أجل ضمان تنفيذ مبادئ وإجراءات جميع الصكوك الدولية لحقوق الإنسان ذات الصلة عن طريق التشريعات الوطنية، **وإلغاء أي قوانين متبقية تميز على أساس الجنس وإزالة أي انحياز قائم على النوع الاجتماعي في إقامة العدالة؛**

٢٧٤ (هـ) و٢٧٥ (ب) تدعو الدول إلى **"سن وتنفيذ قوانين بشأن... الحد الأدنى لسن الزواج ورفع الحد الأدنى لسن الزواج حيثما كان ذلك ضروريًا"** و **"توليد الدعم الاجتماعي لتنفيذ هذه القوانين".**

ما هي المشكلة؟

تتعرض النساء للتمييز قبل الزواج وأثناءه وبعده بأشكال مختلفة. لا يزال الدخول في الزواج في سن الطفولة، أي أقل من ١٨ عامًا وفقًا للقانون الدولي، أمرًا قانونيًا في العديد من البلدان في جميع أنحاء العالم. ويؤثر ذلك على حياة الفتيات بأكملها من خلال إضافة عوائق في التعليم والرعاية الصحية والوصول إلى العدالة وزيادة الاعتماد الاقتصادي على شركائهن الذكور. نحن بحاجة إلى قوانين تحظر الزواج وتثني عن الاتحاد غير الرسمي الذي يشبه الزواج لمن هم دون سن ١٨ عامًا، دون تقييد حقوق النساء والفتيات التي قد تنشأ من الزواج أو الاتحاد. ومن المثير للقلق، وفقًا لتقرير البنك الدولي عن المرأة والأعمال والقانون ٢٠٢٤ (WBL ٢٠٢٤)، فإنه من بين ١٩٠ دولة خضعت للدراسة، هناك ١٣٩ دولة تفتقر إلى تشريعات كافية تحظر تزويج الأطفال، أي تحديد الحد الأدنى لسن الزواج ب ١٨ عامًا لكل من النساء والرجال. وعلاوة على ذلك، في بعض الحالات، يكون الحد الأدنى لسن الزواج محددًا للفتيات أقل من الرجال أو الأولاد، مما يضيف طبقة أخرى من المعاملة التفاضلية بناءً على الجنس.

المساواة في الحالة الزوجية و منظومة القوانين ذات الصلة مثل التسجيل الإجباري للمواليد، ضرورية لضمان الحق في التحرر من التزويج المبكر، وضمان أن تكون للنساء والفتيات نفس الحقوق القانونية والاجتماعية والاقتصادية كأزواجهن داخل الزواج وبسبب حالتهن كأشخاص متزوجين. كما يتضمن أيضًا ضمان إطار قانوني يعامل فيه كلا الشريكين على قدم المساواة في جميع جوانب الحياة الزوجية، بدءًا من اختيار الشريك وتربية الأطفال وحتى اتخاذ القرارات الاقتصادية وإنهاء الزواج إذا ما رغب في ذلك. هناك٤٥ دولة لديها قواعد مختلفة للطلاق للنساء والرجال، و٦٧ دولة لا تمنح النساء نفس حقوق الزواج مرة أخرى مثل الرجال، وذلك وفقًا لتقرير المرأة والأعمال والقانون WBL ٢٠٢٤. إن المساواة القانونية في قوانين الحالة الزوجية ضرورية لحماية كرامة النساء والفتيات واستقلاليتهن وحقوقهن الإنسانية في جميع جوانب حياتهن.

ما هو الأثر؟

غالبًا ما تعزز قوانين الأسرة والأعراف الاجتماعية المتعلقة بالزواج الأدوار التقليدية للجنسين وتقلل من مشاركة المرأة في القوى العاملة، ويرجع ذلك جزئيًا إلى المسؤوليات المنزلية ومسؤوليات الرعاية مقارنة بالرجل. يمكن أن يتجلى التمييز القائم على الجنس بسبب الحالة الزوجية أيضًا في الحرمان من تكافؤ الفرص في العمل - كرفض توظيف شخص أو حتى إنهاء عمله عندما يقرر الزواج - أو في السماح قانونيًا للمالك برفض تأجير منزل لشخص "غير متزوج". علاوة على ذلك، يُعاقب على تزويج الأطفال باعتباره اغتصابًا للأطفال. تواجه الفتيات اللاتي يتزوجن في سن مبكرة تأثيرات مدى الحياة على الاستقلالية الجسدية والتوظيف والتعليم والحماية الاجتماعية. كما يصعب على الأشخاص الذين تقل أعمارهم عن ١٨ عامًا الحصول على المشورة القانونية والوصول إلى النظام القضائي كقُصر إذا أرادوا الإبلاغ عن إساءة أو، على سبيل المثال، تعيين محامٍ للطلاق.

كما يؤثر التمييز القائم على الجنس على النساء من خلال ممارسات مثل تعدد الزوجات والقوانين التي تتطلب طاعة الزوجات. على سبيل المثال، قننت قوانين الأحوال الشخصية في المملكة العربية السعودية قوانين شديدة التحيز الجنسي وتمييزية ضد المرأة، حيث يُلزم القانون المرأة بطاعة زوجها في "المعروف". قد يؤدي عدم طاعة الزوج إلى قيام الزوج بسحب الدعم المالي عن الزوجة. كما أن للزوج "حق زوجي في المعاشرة الجنسية"، بمعنى آخر، تصريح بالاغتصاب الزوجي، مما يضمن أنه بينما تُجرد النساء من حقوقهن، يتم ترسيخ هذا الأمر في القانون. حتى في الطلاق، وعلى عكس الرجال في المملكة، لا يُسمح للنساء بإنهاء الزواج من جانب واحد ولديهن عدد محدود من الأسباب التي يمكن أن يطلبن الطلاق بناءً عليها، بما في ذلك عبء إثبات "الضرر"، الذي يمنح القضاة سلطة تقديرية واسعة في الموافقة على الطلاق أو رفضه.

ما الذي يجب أن يتغير؟

لن تكون القوانين وحدها كافية لإحداث تغيير منهجي. ومع ذلك، يمكن للإصلاح القانوني أن يشكل أساسًا راسخًا للتصدي للتمييز، كما يمكن أن يضع أحكامًا للوقاية والتوعية المجتمعية. هناك حاجة إلى قوانين شاملة تحظر، إن لم تكن تجرم بشكل صريح، الزواج دون سن ١٨ عامًا دون استثناء، للفتيات والفتيان على حد سواء، في كل مكان وعلى جميع المستويات. اليوم واحدة من كل خمس شابات حول العالم تتراوح أعمارهن بين ٢٠ و٢٤ عاماً تزوجن وهن دون سن ١٨ عاماً. في الولايات المتحدة، على سبيل المثال، تم تزويج ما يقرب من ٣٠٠,٠٠٠ قاصر، غالبيتهم العظمى من الفتيات، بشكل قانوني في الولايات المتحدة بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠١٨. اعتبارًا من يناير ٢٠٢٥، لا تزال ٣٧ ولاية ومقاطعة كولومبيا تسمح بتزويج الأطفال (دون سن ١٨ عامًا) بشكل قانوني. وتسمح بعض الولايات، مثل كاليفورنيا، باستثناءات للزواج دون سن ١٨ عاماً مع عدم وجود حد أدنى للسن، وبعض الولايات، مثل ميسيسبي، تختلف أعمار الزواج بين الفتيان والفتيات . منذ عام ٢٠١٨، أصدرت ١٣ ولاية قوانين على مستوى الولاية تحظر تزويج الأطفال دون أي استثناءات. ومع ذلك، لا يوجد حتى الآن قانون على المستوى الفيدرالي في البلاد لحماية جميع الأطفال من تزويج الأطفال، بل إن بعض القوانين الفيدرالية حاليًا قد تشجع تزويج الأطفال من خلال، على سبيل المثال، عدم تحديد حد أدنى لسن مقدم الطلب أو المستفيد من تأشيرة الزواج أو الخطبة. دعت لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة الولايات المتحدة "اعتماد تدابير **على جميع المستويات** لحظر الزواج دون سن ١٨ عامًا".

وبالمثل، في باكستان، لا يزال القانون الفيدرالي الذي يسمح بتزويج الفتيات في سن ١٦ عامًا والفتيان في سن ١٨ عامًا ساريًا في معظم المقاطعات على الرغم من أن الزواج الآن يخضع للولاية القضائية الإقليمية. ومع ذلك، وفي خطوة تقدمية، أصدرت مقاطعة السند قوانين محددة تحظر الزواج قبل سن ١٨ عامًا لكل من الفتيات والفتيان على حد سواء، وقضت محكمة لاهور العليا في ولاية البنجاب في قضية أزكا وحيد ضد مقاطعة البنجاب وآخرين بأن تعريف "الطفل" (أقل من ١٦ عامًا للبنات و١٨ عامًا للفتيان) هو تعريف تمييزي على أساس الجنس وغير دستوري. في بنغلاديش فقد حدد القانون الحد الأدنى لسن الزواج للنساء بـ ١٨ عامًا وللرجال بـ ٢١ عامًا. على الرغم من أن الحد الأدنى لسن الزواج يتجاوز ١٨ عامًا (مع وجود استثناءات تسمح بالزواج تحت سن ١٨ في ظروف خاصة)، إلا أن المعاملة التفاضلية بين الرجال والنساء مستمرة في القانون. أيضًا، من الناحية العملية، فإن نسبة عالية من النساء (٥٣٫٨٪) في المناطق الريفية و٤٤٪ من النساء في المناطق الحضرية يتزوجن قبل سن ١٨ عامًا.

توحيد القوانين والممارسات

وتسلط الاختلافات في القوانين على المستوى الوطني وعلى مستوى الولايات (على المستوى الفيدرالي وعلى مستوى المقاطعات) الضوء على أهمية ضمان المساواة في الدساتير ووضع حظر على الزواج دون سن ١٨ عامًا دون استثناءات بشكل حازم في القوانين والآليات الوطنية من أجل التأثير على الدول لتوحيد قوانينها قدر الإمكان.

أقر البرلمان الزامبي قانون الزواج (المعدل) لعام ٢٠٢٣ في ٢٢ ديسمبر ٢٠٢٣. يحدد هذا التشريع التاريخي سن الزواج بشكل لا لبس فيه عند ١٨ عامًا، دون استثناء، لجميع الزيجات. والأهم من ذلك، يشمل هذا التغيير الزيجات العرفية، مما يمثل تحولاً كبيراً في التزام الدولة بالقضاء على تزويج الأطفال. بالإضافة إلى ذلك، كانت القوانين في زامبيا سابقًا تمنع مقاضاة الرجال بتهمة "هتك عرض" فتاة بدون ١٦ عامًا إذا كانوا متزوجين من الفتاة، حيث كان القانون يعترف بالزواج العرفي على أنه قانوني. ولكن الآن، يشير إدارة النيابات العامة إلى أن التحديات المرتبطة بتطبيق أحكام انتهاك حقوق الأطفال لن تشكل عائقًا بعد الآن، وقد تعهدت الادارة بمحاسبة الجناة.

التزويج القسري والمبكر للأطفال

٦٤٠ مليون امرأة وفتاة في جميع أنحاء العالم من الناجيات من تزويج الأطفال، وفي كل عام، هناك ما يقرب من ١٢ مليون فتاة يتزوجن في سن الطفولة في مختلف البلدان، والثقافات، والأديان والأعراق. يُعتبرالتزويج القسري والمبكر للأطفال (CEFM) نتيجة لعدم المساواة بين الجنسين وقلة التقدير الاجتماعي للفتيات ، ويزداد سوءًا بفعل الفقر، والتغير المناخي، وانعدام الأمن، والنزاعات، والهجرة، والنزوح. فهي تحرم الفتيات من حقوقهن وخياراتهن ومشاركتهن وتقوض العديد من أولويات التنمية، مما يعيق التقدم نحو عالم أكثر مساواة وصحة وازدهارًا.

٦٤٠ مليون امرأة وفتاة
في جميع أنحاء العالم من الناجيات من تزويج الأطفا

في كل عام، هناك ما يقرب من
٢١ مليون فتاة
يتزوجن في سن الطفولة

٤٨٪ من البلدان حول العالم
الحد الأدنى لسن الزواج عند ١٨ عامًا دون أي استثناءات

على الرغم من ذلك، لم تحدد ٤٨٪ من البلدان حول العالم الحد الأدنى لسن الزواج عند ١٨ عامًا دون أي استثناءات. حتى الاستثناءات المحايدة بين الجنسين للحد الأدنى لسن الزواج يمكن أن تؤدي إلى إجبار الفتيات على الزواج من رجال بالغين.

Credit: Frazao Studio Latino / iStock

تمت الموافقة!

تمت الموافقة! اعتمد مجلس الشيوخ الكولومبي قانونًا جديدًا في ١٣ نوفمبر ٢٠٢٤، والذي يحدد الحد الأدنى لسن الزواج بـ ١٨ عامًا، دون استثناءات! (في السابق، كان الحد الأدنى لسن الزواج هو ١٤ عامًا بموافقة قضائية أو موافقة الوالدين). هذه خطوة تاريخية وتمهد الطريق للوقاية والإنفاذ. ويشدد القانون الجديد على أهمية وضع سياسات لمعالجة الأسباب الهيكلية للمشكلة ووضع برامج اجتماعية للتوعية بالأسباب الجذرية للتزويج المبكر والاتحادات المبكرة وعواقبه.

أمثلة على القوانين التي تميز بشكل صريح ضد الفتيات من خلال السماح لهن بالزواج في سن أصغر من الذكور: يمكن العثور على مزيد من المعلومات على موقع Girls Not Brides، بما في ذلك أطلس تفاعلي يقدم معلومات حول الأطر القانونية وانتشارالتزويج المبكر والشركاء الوطنيين.

انظر أيضًا كسر الحواجز التصدي للزواج المبكر والقسري للأطفال في أوراسيا.

فيما يلي أمثلة على القوانين التي يجب تعديلها أو إلغاؤها. فهي تنتهك القانون الدولي ومنهاج عمل بيجين وفي معظم الحالات دستور الدولة نفسها.

مالي

قانون رقم ٢٠١١-٠٨٧ بشأن قانون الأشخاص والأسرة

القسم ١: المتطلبات العمرية

المادة ٢٨١: **يحدد الحد الأدنى لسن الزواج بـ ١٨ عامًا للرجل و١٦ عامًا للمرأة.**

ومع ذلك، يجوز لرئيس المنطقة الإدارية، بقرار، رهناً بالاستئناف، أمام القاضي المدني، منح استثناء في السن لأسباب جدية. لا يمكن إصدار هذا الإعفاء إلا للمقبلين على الزواج الذين تبلغ أعمارهم على الأقل ١٥ عامًا. يُرفق نسخة من قرار الإعفاء بشهادة الاحتفال بالزواج.

ملاحظة: المادة ٢ من دستور مالي: **كل الماليين** يولدون ويعيشون **أحرارًا** ومتساوين في حقوقهم وواجباتهم. **يحظر** أي تمييز على أساس الأصل الاجتماعي، أو اللون، أو اللغة، أو العرق أو **الجنس** أو الدين أو **الرأي السياسي**.

ميسيسبي

قانون ميسيسبي ١٩٧٢

القسم ٩٣-١-٥. ١) **كل ذكر لا يقل عمره عن سبع عشرة (١٧) عام وكل أنثى لا يقل عمرها عن خمس عشرة (١٥) عام يكونان قادرين قانونيًا على إبرام عقد الزواج.**
ومع ذلك، يجب على الذكور والإناث الذين تقل أعمارهم عن ٢١ عامًا تقديم دليل مرضٍ لكاتب محكمة الدائرة يثبت موافقة الوالدين أو الأوصياء على الزواج. لا يجوز لكاتب محكمة الدائرة إصدار ترخيص الزواج حتى يتم الامتثال للشروط السابقة التالية....

(د) إذا كان مقدم الطلب الذكر دون السابعة عشرة (١٧) من العمر أو الأنثى دون الخامسة عشرة (١٥) من العمر، وتم تقديم دليل مقنع لقاضي أي محكمة دائرية أو محكمة الصلح أو محكمة المقاطعة أن هناك أسبابًا كافية وأن الطرفين يرغبان في الزواج من بعضهما البعض وأن الوالدين أو أي شخص آخر في مقام الوالدين للشخص أو الأشخاص الذين هم دون السن القانونية يوافقون على الزواج، فإن لقاضي في أي محكمة في المقاطعة التي يقيم فيها أي من الطرفين التنازل عن شرط الحد الأدنى للسن وبموجب صك مكتوب يأذن لكاتب المحكمة بإصدار ترخيص الزواج للطرفين إذا كانا مؤهلين بموجب القانون....

ملاحظة: ينطبق قانون ولاية ميسيسبي لعام ١٩٧٢ على ولاية ميسيسبي فقط. لا يوجد قانون فيدرالي يسري على البلد بأكمله يحدد الحد الأدنى لسن الزواج لجميع الأشخاص داخل الولايات المتحدة.

تنزانيا

قانون الزواج، الفصل ٢٩

القسم ١٠. أنواع الزواج.

(٢) الزواج الذي يتم عقده في تنزانيا، سواء تم عقده قبل أو بعد بدء سريان هذا القانون -

(أ) إذا تم التعاقد في شكل إسلامي أو وفقاً للطقوس المعترف بها في القانون العرفي في تن زانيا، يفترض، ما لم يثبت العكس، أنه تعدد الزوجات أو احتمال تعدد الزوجات؛

(ب) في أي حالة أخرى، يُفترض أن يكون الزواج أحاديًا، ما لم يثبت العكس.

القسم ١٣. الحد الأدنى للسن.

(١) لا يجوز لأي شخص الزواج إذا كان ذكرًا **لم يبلغ الثامنة عشرة من العمر الظاهري أو كان أنثى لم يبلغ الخامسة عشرة من العمر الظاهري.**

(٢) على الرغم من أحكام الفقرة الفرعية (١)، **يكون لدى المحكمة، حسب تقديرها، سلطة** منح الإذن للزواج إذا كان الطرفان أو أحدهما دون الأعمار المنصوص عليها في الفقرة الفرعية (١) بشرط-

(أ) أن يكون كل طرف قد بلغ سن الرابعة عشرة من العمر؛ و

(ب) اقتناع المحكمة بوجود ظروف خاصة تجعل الزواج المقترح مرغوباً فيه.

(٣) الشخص الذي لم يبلغ العمر الظاهر وهو ثماني عشرة عام أو خمس عشرة عام، حسب الحالة، والذي لم يتم الحصول على إذن من المحكمة بموجب المادة الفرعية (٢)، يعتبر دون الحد الأدنى لسن الزواج.

القسم ١٥. الزواج القائم

(١) لا يجوز للرجل المتزوج وفقًا لزواج أحادي أن يعقد زواجًا آخر.

(٢) لا يجوز للرجل المتزوج وفقًا لزواج تعددي أو زواج قابل للتعددية أن يعقد زواجًا أحاديًا مع أي شخص آخر.

(٣) لا يجوز لأي امرأة متزوجة، ما دام ذلك الزواج قائماً، أن تعقد زواجاً آخر.

ملاحظة: في عام ٢٠١٦، أصدرت المحكمة العليا في تنزانيا حكمًا بعدم دستورية المادتين ١٣ و١٧ من قانون الزواج لعام ١٩٧١، اللتين تسمحان بزواج الفتيان في سن ١٨ عامًا وتزويج الفتيات في سن ١٥ عامًا بموافقة الوالدين وتسمحان بتزويج الفتيات والفتيان في سن ١٤ عامًا بإذن من المحكمة، وذلك لعدم دستورية المادتين. **وجه الحكم الحكومة برفع السن القانونية للزواج إلى ١٨ عامًا خلال عام**، ولكن تم الطعن عليه ولم يتم تنفيذه. **في حكم تاريخي في عام ٢٠١٩، أيدت محكمة الاستئناف في تنزانيا قرار المحكمة العليا.** يجب على الحكومة تنفيذ قرار محكمة الاستئناف وإدخال تغييرات قانونية وسياسية تحمي الفتيات من خلال رفع الحد الأدنى لسن الزواج من ١٤ إلى ١٨ عامًا، دون استثناءات. وعلى الرغم من جهود المناصرة التي تبذلها منظمات المجتمع المدني لتنفيذ القرار، إلا أن التقدم كان بطيئًا. نواصل الدعوة إلى تنفيذ القرار.

الزواج والطلاق وتعدد الزوجات وطاعة الزوجة

أفغانستان

قانون الأحوال الشخصية للشيعة لعام ٢٠٠٩، المادة ١٢٣

(١) وَالْقِوَامَةُ عَلَى الأُسْرَةِ حَقٌّ لِلزَّوْجِ إلا إذا تقرر غير ذلك بسبب قصور عقلي لدى الزوج وبأمر من المحكمة يتم منحه للزوجة.

(٢) وَلِلزَّوْجَةِ أَنْ تَخْرُجَ مِنَ الْمَنْزِلِ لأغراض قانونية بِالْقَدْرِ الَّذِي يَسْمَحُ بِهِ الْعُرْفُ الْمَحَلِّيُّ. . . .

ملاحظة: المادة ٢٢ من دستور أفغانستان: يحظر أي نوع من أنواع التمييز والتفرقة بين مواطني أفغانستان. **يتمتع المواطنون الأفغان، رجالاً ونساءً، بحقوق وواجبات متساوية أمام القانون.** يرجى أيضًا الاطلاع على المزيد من المناقشة للتمييز المنهجي والمتطرف في أفغانستان في قسم Global Backlash لحقوق المرأة والفتاة في هذا التقرير.

الجزائر

قانون الأسرة لعام ١٩٨٤، المعدل بموجب الأمر رقم ٠٥-٠٢ المؤرخ ٢٧ فبراير ٢٠٠٥

المادة ٨. يجوز عقد **الزواج بأكثر من زوجة واحدة** في حدود الشرع، إذا كان هناك مسوغ شرعي وأمكن تحقيق شروط ومقاصد العدل.

المادة ١١ تعقد المرأة البالغة عقد زواجها بحضور وليها وهو أبوها أو أحد أقاربها الذكور الأقربين أو أي ذكر آخر تختاره.

المادة ٣٠. لا يجوز للمسلمة الزواج من رجل غير مسلم.

المادة ٤٨. الطلاق هو فسخ عقد الزواج.... **وينشأ عن إرادة الزوج، أو تراضي الزوجين، أو طلب الزوجة كما هو منصوص عليه في المادتين ٥٣ و٥٤.**

المادة ٥٣. يمكن للزوجة أن تطلب الطلاق للأسباب التالية:

(أ) عدم دفع النفقة ....؛

(ب) الْعُيُوبُ الْمَانِعَةُ مِنْ تَحْقِيقِ مَقَاصِدِ النِّكَاحِ؛

(ج) امتناع الزوج عن معاشرة زوجته أكثر من أربعة أشهر؛

(د) إدانة الزوج بجريمة من شأنها تشويه سمعة الأسرة واستحالة قيادة الحياة المشتركة والعلاقات الزوجية؛

(ه) غياب الزوج لأكثر من سنة بدون عذر شرعي أو نفقة؛

(و) انتهاك أحكام المادة ٨؛ (ز) ارتكاب عمل غير أخلاقي يُعتبر مستهجناً بشدة؛

(ز) وجود خلاف دائم بين الزوجين؛

(ح) لمخالفة الشروط المنصوص عليها في عقد الزواج؛

(ط) لأي ضرر قانوني معترف به.

المادة ٥٤. في حالة عدم الاتفاق، يمكن للقاضي أن يأمر بدفع مبلغ . . .

ملاحظة: أقرت الجزائر دستورًا جديدًا في عام ٢٠٢٠. وتنص المادة ٣٧ على أن "جميع المواطنين متساوون أمام القانون ويُكفل لهم الحق في الحماية المتساوية. لا يجوز أن يكون هناك أي ذريعة للتمييز على أساس المولد، أو العرق، أو الجنس أو الرأي أو أي حالة أو وضع شخصي أو اجتماعي آخر."

بوروندي

قانون الأشخاص والأسرة

الفن. ١٢٢. يدين الزوجان لبعضهما البعض بالإخلاص والعون والمساعدة. الزوج هو رئيس الأسرة. وهو يؤدي هذه الوظيفة التي تساهم فيها الزوجة معنويًا وماديًا لمصلحة الأسرة والأولاد. وتتولى الزوجة هذه الوظيفة عند غياب الزوج أو منعه من ذلك).

ملاحظة: المادة ١٣ من دستور بوروندي: جميع البوروندييين متساوون في القيمة والكرامة. يتمتع جميع المواطنين بحقوق متساوية ويحق لهم التمتع بحماية متساوية بموجب القانون. لن يتم استبعاد أي بوروندي من الحياة الاجتماعية أو الاقتصادية أو السياسية للأمة بسبب العرق، أو اللغة، أو الدين أو الجنس

جمهورية الكونغو الديمقراطية

القانون رقم ٨٧-١٠ بشأن قانون الأسرة لعام ١٩٨٧

المادة ٤٤٤. **الزوج هو رب الأسرة.** يدين الزوجان لبعضهما البعض بالحماية المتبادلة.

ملاحظة: المادة ١٢ من دستور جمهورية الكونغو الديمقراطية: جميع الكونغوليين متساوون أمام القانون ويحق لهم التمتع بحماية متساوية بموجبه.

هندوراس

قانون الأسرة

المادة ٢١. يحظر الاحتفال بالزواج: للقُصَّر الذين لم يحصلوا على موافقة الأشخاص المخولين بمنحها في الحالات المحددة بالقانون؛

١) للمرأة قبل مرور ثلاثمائة (٣٠٠) يوم على حل الزواج السابق أو المعاشرة بحكم الواقع

أو بعد إعلان بطلان الزواج، إلا إذا حدثت ولادة خلال تلك الفترة أو كان أحد الزوجين منفصلاً مادياً عن الآخر أو غائباً خلال المدة المحددة.

٢) إذا تم إعلان بطلان الزواج بسبب عجز الزوج، يمكن للمرأة إبرام زواج جديد دون الانتظار لأي مدة؛

٣) بدون النشر المسبق للمراسيم القانونية وبدون تقديم الشهادة الطبية قبل الزواج.

ملاحظة: ينص دستور هندوراس على أحكام المساواة في المادة ٦٠ منه، "يولد جميع الناس أحرارًا ومتساوين في الحقوق. لا توجد طبقات متميزة في هندوراس. جميع الهندوراسيين متساوون أمام القانون. جميع أشكال التمييز على أساس الجنس، أو العرق أو الطبقة أو أي سبب آخر يضر بكرامة الإنسان يعاقب عليها القانون."

الهند

قانون الأقلية والوصاية الهندوسية لعام ١٩٥٦

القسم ٦. الوصي الطبيعي: الأوصياء الطبيعيون على القاصر الهندوسي، فيما يتعلق بشخص القاصر وممتلكاته (باستثناء حصته غير المقسمة في ممتلكات الأسرة المشتركة)، هم - (أ) في حالة الصبي أو الفتاة غير المتزوجة - الأب، وبعده الأم: شريطة أن تكون حضانة القاصر الذي لم يبلغ الخامسة من العمر عادة مع الأم؛ (ب) في حالة الصبي غير الشرعي أو الفتاة غير الشرعية غير المتزوجة - الأم، وبعدها الأب؛ (ج) في حالة الفتاة المتزوجة - الزوج.

ملاحظة: المادة ١٤ من دستور الهند: لا يجوز للدولة أن تحرم أي شخص من المساواة أمام القانون أو الحماية المتساوية بموجب القوانين في أراضي الهند. المادة ١٥(١): لا يجوز للدولة أن تميز ضد أي مواطن على أساس الدين، أو العرق أو الطبقة الاجتماعية أو الجنس أو مكان الميلاد أو أي منها.

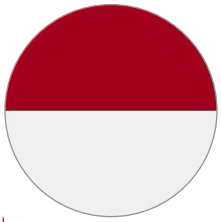

إندونيسيا

القانون رقم ١ لعام ١٩٧٤ بشأن الزواج

المادة ٣

(١) يجوز للمحكمة أن تأذن للزوج بأكثر من زوجة واحدة. يجوز للزوجة أن يكون لها زوج واحد فقط.

(٢) يمكن للمحكمة أن تعطي الإذن للزوج بالزواج من أكثر من واحدة إذا رغب الأطراف المعنيون في ذلك.

ملاحظة: المادة ٢٧ (١) من دستور إندونيسيا: جميع المواطنين متساوون أمام القانون والحكومة، وعليهم احترام القانون والحكومة، دون استثناءات.

إسرائيل

قانون الولاية القضائية للمحاكم الحاخامية (الزواج والطلاق) (٥٧١٣-١٩٥٣)

تكون مسائل الزواج والطلاق بين اليهود في إسرائيل، سواء كانوا من مواطني الدولة أو المقيمين فيها، تحت الاختصاص الحصري للمحاكم الحاخامية.

٢. يتم الزواج والطلاق في إسرائيل وفقًا للشريعة الدينية اليهودية.

"بلونيت ضد بلوني"، المحكمة الحاخامية العليا، ١٩٩٥:

> "...حتى لو كانت الحقيقة أن الزوجة تكرهه، فلا يوجد أي أساس لإجباره على طلاقها، كما هو مكتوب في "شولحان عاروخ" [مجموعة قانونية يهودية من العصور الوسطى] القسم ٣٧ الصفحة ٢: "إذا أراد الزوج أن يطلقها"، لكن ليس هناك أي شيء يلزمه وقد أوضحت السلطات ذلك ويظهر ذلك في قرارات الحاخامات أنه حتى إجباره على الطلاق، دون قوة، غير مسموح به وهذا مستخلص من لغة "شولحان عاروخ" التي تقول: "إذا أراد"، مما يعني أن الأمر يعتمد فقط على رغبته، ولذلك يجب أن نوافق على طلبه."

"بلونيت ضد بلوني"، المحكمة العليا في إسرائيل، ١٩٩٧:

> ". . . لا يوجد أساس لنا للتدخل، في حدود الدور الإشرافي لهذه المحكمة، في قرارات المحاكم الدينية. أي أننا لا نجلس كمستوى استئناف لهذه المحاكم ... يجب أن نضيف أنه وفقًا للبند ٢ من قانون اختصاص المحاكم الحاخامية (الزواج والطلاق) ٥٧١٣-١٩٥٣، فإن القانون الذي يجب أن تطبقه المحاكم الحاخامية فيما يتعلق بمسائل الزواج والطلاق هو قانون التوراة [القانون الديني]. محامي المدعي لا ينكر أن المحكمة الحاخامية فعلت ذلك [طبقت الشريعة الدينية]، ولأن المحكمة فعلت ذلك، حتى لو اعتقد محامي المدعي أن هذا القانون غير مناسب، فلا يوجد أساس لنا للتدخل."

لكي يعتبر الطلاق صحيحًا وفقًا للشريعة اليهودية، يجب أن يتم نقل غيت (وثيقة الطلاق بموجب الشريعة اليهودية) بالتراضي من الزوج إلى الزوجة، ويجب أن يتم استلامها بالتراضي. النساء اليهوديات اللاتي لم يحصلن على وثيقة غيت وفقًا لمتطلبات الشريعة اليهودية يُعتبرن آغوناه (مقيدات) ولا يمكنهن الزواج مرة أخرى.

ملاحظة: إعلان قيام دولة إسرائيل (١٤ مايو ١٩٤٨): دولة إسرائيل ...ستضمن المساواة كاملة في الحقوق الاجتماعية والسياسية لجميع مواطنيها، بغض النظر عن الدين أو العرق أو الجنس...

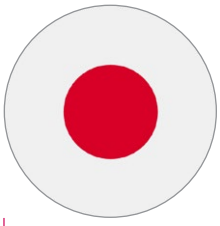

اليابان

القانون المدني

المادة ٧٧٢.

(١) الطفل الذي تحمل به الزوجة أثناء الزواج يعتبر طفلاً لزوجها.

(٢) يُفترض أن الطفل المولود بعد مرور ٢٠٠ يوم من عقد الزواج أو خلال ٣٠٠ يوم من تاريخ إبطال أو فسخ الزواج قد تم الحمل به أثناء الزواج.

يرجى ملاحظة أنه في عام ٢٠٢٣ تم تمرير قانون تعديل القانون المدني (تشريعات الأبوة والأمومة) الذي حافظ على المبدأ القائل بأن الطفل المولود خلال ٣٠٠ يوم من فسخ الزواج يُفترض أنه ابن للزوج السابق.

ومع ذلك، سيتم استثناء الحالات التي يُفترض فيها أن الأطفال الذين يولدون خلال هذا الإطار الزمني بعد زواج الأم مرة أخرى هم أبناء الزوج الحالي، وذلك لمعالجة الحالات المتزايدة لعدم تسجيل الأشخاص في سجل العائلة.

ملاحظة من خبراء حقوق المرأة في اليابان: ومع ذلك، يشترط القانون أن يكون الزواج الثاني مسجلاً قانونًا (حتى يتم الاعتراف بالأبوة)، وهو ما يستثني الزواج بحكم الواقع. وإذا لم تكن الأم قد تزوجت مرة أخرى، فسيتم تسجيل الطفل تلقائيًا كطفل لزوج الأم السابق. تطالب مجموعات حقوق المرأة، وكذلك هيئات المعاهدات التابعة للأمم المتحدة، الحكومة اليابانية بإلغاء مفهوم "الشرعية" للأطفال. وبسبب هذا المفهوم، يُطلق على الأطفال المولودين خارج إطار الزواج باسم الأطفال "غير الشرعيين"، وتستمر هذه الوصمة حتى على وثائق الهوية الشخصية. في العديد من هذه الحالات، لا تحصل النساء على شهادة ميلاد لأطفالهن بسبب هذا الشرط (لأنهن يُجبرن على ذكر "الأب القانوني" للطفل بدلاً من الأب البيولوجي)، ونتيجة لذلك، يُحرم الطفل من حقه في الهوية.

المادة ٧٧٤. في ظل الظروف الموضحة في المادة ٧٧٢، يجوز للزوج [أو الزوجة منذ تعديل عام ٢٠٢٣] دحض افتراض نسب الطفل في إطار الزواج.

كما تم تعديل المادة ٧٧٤ ووفقًا للقواعد الجديدة يمكن لكل من الزوج والزوجة دحض افتراض ولادة الطفل في إطار الزواج. ومع ذلك، لا يمتد هذا الحكم إلى الأمهات اللاتي لم يتزوجن مرة أخرى وولد الطفل خارج إطار الزواج.

ملاحظة من منظمة Equality Now: هذه الأحكام لا تزال تحرم الأم من حق متساوٍ في تحديد هوية والد الطفل. لم يتم نشر القانون المدني المعدل كاملاً بشكل رسمي، وبالتالي، فإن النص أعلاه يستند إلى معلومات الحكومة حول التغييرات الواردة في القانون.

ملاحظة: المادة ١٤ (١) من دستور اليابان: جميع الناس متساوون أمام القانون ولا يجوز أن يكون هناك أي تمييز في العلاقات السياسية، أو الاقتصادية، أو الاجتماعية بسبب العرق أو العقيدة أو الجنس أو الوضع الاجتماعي أو الأصل العائلي.

الأردن

قانون الأحوال الشخصية رقم ١٥ لسنة ٢٠١٩

المادة ٦١.

(A) الزَّوْجَةُ الَّتِي تَعْمَلُ خَارِجَ الْبَيْتِ تَسْتَحِقُّ النَّفَقَةَ بشرطين:

١ يجب أن يكون العمل مشروعًا

٢ أن يعطي الزوج موافقة صريحة أو ظاهرة على العمل.

(B) لَا يَجُوزُ لِلزَّوْجِ أَنْ يَرْجِعَ عَنْ رِضَاهُ بِعَمَلِ زَوْجَتِهِ إلا لسبب مشروع ودون إلحاق ضرر بها.

ملاحظة: المادة ٦ من دستور المملكة الأردنية الهاشمية: الأردنيون متساوون أمام القانون. ولا يجوز التمييز بينهم فيما يتعلق بحقوقهم وواجباتهم على أساس العرق أو اللغة أو الدين.

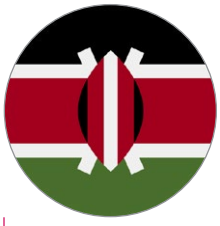

كينيا

قانون الزواج رقم ٤ لسنة ٢٠١٤

القسم ٢. في هذا القانون، ما لم يقتض السياق خلاف ذلك-"تعدد الزوجات" يعني حالة أو ممارسة لرجل لدية أكثر من زوجة واحدة في وقت واحد؛

القسم ٣. (١) الزواج هو الارتباط الطوعي بين رجل وامرأة سواء كان في اقتران أحادي أو تعددي ويتم تسجيله وفقاً لهذا القانون.

(٣) جميع الزيجات المسجلة بموجب هذا القانون لها نفس الوضع القانوني.

القسم ٦. (١) يجوز تسجيل الزواج بموجب هذا القانون إذا تم الاحتفال به - (ج) وفقا للطقوس العرفية المتعلقة بأي من المجتمعات المحلية في كينيا؛

(٣) يُفترض أن الزواج الذي يُعقد بموجب القانون العرفي أو الشريعة الإسلامية هو زواج متعدد الزوجات أو يحتمل أن يكون متعدد الزوجات.

ملاحظة: المادة ٢٧ من دستور كينيا: (١) كل شخص متساوٍ أمام القانون وله الحق في الحماية المتساوية والاستفادة المتساوية من القانون... (٣) للمرأة والرجل الحق في المساواة في المعاملة بما في ذلك الحق في تكافؤ الفرص في المجالات السياسية، والاقتصادية والثقافية والاجتماعية.

ومع ذلك، فإن هذا الحق مقيد بالمادة ٢٤ (٣) من الدستور الكيني: تنص أحكام هذا الفصل المتعلقة بالمساواة على أنها تُقيَّد بالقدر الضروري لتطبيق القانون الإسلامي أمام محاكم القضاة (الكادهي)، على الأشخاص الذين يعتنقون الديانة الإسلامية، في الأمور المتعلقة بالأحوال الشخصية، والزواج، والطلاق، والميراث.

لبنان

قانون الأحوال الشخصية للطوائف الكاثوليكية، ١٩٤٩

المادة ١٢٣: **الرضاعة الطبيعية من اختصاص الأم. وتقتصر الحقوق والواجبات الأخرى للسلطة الأبوية من حيث المبدأ على الأب.** وتنتقل هذه الحقوق والواجبات إلى الأم إذا كان الأب محرومًا من هذه المسؤوليات بشرط أن تثبت المحكمة أهلية الأم، وأن تقدم المحكمة للأم إشعارًا بانتقال هذه المسؤوليات إليها.

المادة ١٢٤: مدة الرضاعة الطبيعية سنتان.

المادة ١٢٥: تفقد الأم حضانة طفلها لما يلي:

أ: إذا كانت ناشزًا، أو سيئة السلوك

ب: إذا كانت غير قادرة على تربية طفلها ورعايته

ج: إذا كانت سببًا في عدم استمرار الحياة الزوجية المشتركة

د: إذا غيرت دينها، أو غيرت طائفتها الكاثوليكية

هـ: إذا تزوجت مرة أخرى بعد فسخ الزواج أو وفاة زوجها.)

ملاحظة: المادة ٧ من دستور الجمهورية اللبنانية: جميع اللبنانيين متساوون أمام القانون. يتساوون في التمتع بالحقوق المدنية والسياسية ويتساوون في الالتزامات والواجبات العامة دون أي تمييز

ماليزيا

قانون الأسرة الإسلامي (الأقاليم الفيدرالية) لعام ١٩٨٤

١٤. (١) لا يجوز لأي امرأة، خلال فترة زواجها من رجل، أن تتزوج من أي رجل آخر.

٢٣. (١) لا يجوز لأي رجل، خلال فترة استمرار الزواج، أن يعقد زواجًا آخر بامرأة أخرى إلا بإذن كتابي مسبق من المحكمة، ولا يجوز تسجيل هذا الزواج الذي تم عقده بدون هذا الإذن بموجب هذا القانون: بشرط أن للمحكمة، إذا ثبت أن الزواج صحيح وفقًا لأحكام "حكم الشريعة"، أن تأمر بتسجيله شريطة الالتزام بالمادة ١٢٣.

ملاحظة: المادة ٨ من الدستور الفيدرالي لماليزيا: (١) جميع الأشخاص متساوون أمام القانون ويحق لهم التمتع بحماية القانون على قدم المساواة. (٥) لا تبطل هذه المادة أو تحظر - (أ) أي حكم ينظم قانون الأحوال الشخصية؛ (ب) أي نص أو ممارسة تقصر شغل المناصب أو الوظائف المرتبطة بشؤون أي ديانة، أو بمؤسسة تُدار من قبل جماعة تعتنق أي ديانة، على الأشخاص الذين يعتنقون تلك الديانة.

مالي

القانون رقم ٢٠١١-٠٨٧ المتعلق بقانون الأحوال الشخصية والأسرة

المادة ٣٠٧. يجوز عقد الزواج:

- إما في إطار الزواج الأحادي، وفي هذه الحالة لا يجوز للرجل عقد زواج ثانٍ قبل إنهاء الزواج الأول. ومع ذلك، يحق للرجل الذي اختار الزواج الأحادي أن يراجع خياره بموافقة صريحة من زوجته.

- أو في ظل تعدد الزوجات، وفي هذه الحالة لا بد من موافقة الزوجة ولا يجوز للرجل أن يتزوج في وقت واحد أكثر من أربع زوجات.

المادة ٣١٦. في إطار الحقوق والواجبات المتبادلة بين الزوجين المنصوص عليها في القانون، فعلى الزوجة أن تطيع زوجها، وعلى الزوج أن يحمي زوجته.

المادة ٣١٩. الزوج هو رب الأسرة ... يعود اختيار مسكن الأسرة إلى الزوج. يجب على الزوجة أن تعيش معه، ويجب عليه أن يوفر لها السكن...

المادة ٣٦٦. لا يجوز للمطلقة أن تتزوج قبل مضي مدة ثلاثة أشهر بعد الطلاق.

المادة ٣٧٣. لا يجوز للأرملة أن تتزوج مرة أخرى قبل مضي مدة أربعة أشهر وعشرة أيام بعد وفاة زوجها. لا يمكن للأرملة الحامل أن تتزوج مرة أخرى إلا بعد الولادة. وإذا حدثت الولادة خلال هذه الفترة، لم يعد مطلوباً استكمال المدة المنصوص عليها في الفقرة السابقة.

ملاحظة: المادة ٢ من دستور مالي: جميع الماليين يولدون ويعيشون أحرارًا ومتساوين في حقوقهم وواجباتهم. أي تمييز على أساس الأصل الاجتماعي، أو اللون، أو اللغة، أو العرق، أو الجنس أو الدين أو الرأي السياسي محظور.

السودان

قانون الأحوال الشخصية للمسلمين في السودان، ١٩٩١

القسم ٢٥ (ج). **صحة عقد الزواج مشروطة بوجود ولي يُبرم العقد [بالنيابة عن المرأة].**

القسم ٣٣. **يشترط في الولي أن يكون ذكراً عاقلاً بالغاً مسلماً،** إذا كانت الولاية على مسلم.

القسم ٣٤. (١) **يزوج البالغ وليها بإذنها ورضائها، بالزوج والمهر. ويقبل قولها في بلوغها،** ما لم يكذبها الظاهر.

(٢) يلزم قبول البكر، صراحة أو دلالة إذا عقد عليها وليها بغير إذنها ثم أخبرها بالعقد.

المادة ٤٠ (٣). لا يعقد ولي المميزة عقد زواجها، إلا بإذن القاضي. ويجب على الولي أن يثبت أن الزواج سيعود بالنفع على الفتاة القاصر، وأن الزوج كفء وأن يدفع الزوج المهر الذي يدفع عادة لامرأة في مثل حالتها.

القسم ٥١. حقوق الزوجة على زوجها هي:

(أ) النفقة.

(ب) السماح لها بزيارة أبويها ومحارمها واستقبالهم في بيتها.

(ج) عدم: (أولاً) التعرض لأموالها الخاصة. (ثانياً) إضرارها مادياً أو معنوياً؛ و

(د) العدل بينها وبين بقية الزوجات إن كان للزوج أكثر من زوجة.

القسم ٥٢. حقوق الزوج على زوجته هي:

(أ) العناية به، وطاعته بالمعروف.

(ب) المحافظة عليه في نفسها وماله.

القسم ٩١. تجب على الزوجة طاعة زوجها، فيما لا يخالف أحكام الشرع، وذلك إذا توفرت الشروط الآتية، أن:

(أ) يكون قد أوفاها معجل مهرها.

(ب) يكون مأموناً عليها،

(ج) يعد لها منزلاً شرعياً، مزوداً بالأمتعة اللازمة، بين جيران طيبين.

القسم ٩٢. إذا امتنعت الزوجة عن طاعة زوجها فيسقط في حقها النفقة مدة الامتناع.

ملاحظة: دستور جديد منذ عام ٢٠١٩. تنص المادة ٤٨ من دستور السودان على أن "الناس سواسية أمام القانون، ولهم الحق في التمتع بحماية القانون دون تمييز بينهم بسبب العرق أو اللون أو الجنس أو اللُغة أو العقيدة الدينية أو الرأي السياسي أو الأصل العرقي أو لأي سبب آخر".

اليمن

قانون الأحوال الشخصية رقم ٢٠ لسنة ١٩٩٢

المادة ٢٣. يشترط رضا المرأة، ورضا البكر سكوتها، ورضاء الثيب نطقها [عند إعادة الزواج].

المادة ٤٠. للزوج على الزوجة حق الطاعة فيما يحقق مصلحة الأسرة على الأخص فيما يلي: -

١. الانتقال معه إلى منزل الزوجية ما لم تكن قد اشترطت عليه في العقد البقاء في منزلها ومنزل أسرتها فيكون عليها تمكينه من السكن معها والدخول عليها؛

٢. تمكينه منها صالحة للوطء المشروع في غير حضور أحد.

٣. امتثال أمره والقيام بعملها في بيت الزوجية مثل غيرها.

٤. عدم الخروج من منزل الزوجية إلا بإذنه وليس للزوج منع زوجته من الخروج لعذر شرعي أو ما جرى به العرف بمثله مما ليس فيه الإخلال بالشرف ولا بواجباتها نحوه وعلى الأخص الخروج في إصلاح مالها أو أداء وظيفتها ويعتبر عذرًا شرعيًا للمرأة خدمة والديها

العاجزين وليس لهما من يقوم بخدمتهما أو أحدهما غيرها.)

ملاحظة: المادة ٤١ من الدستور اليمني: المواطنـون جميعهم متساوون في الحقوق والواجبـات العامـة.

ميسوري

قانون ولاية ميسوري المنقح § ٤٥٢,٣١٠

٢. الالتماس في دعوى فسخ الزواج أو الانفصال القانوني يجب أن ينص على ما يلي:

(٥) ما إذا كانت الزوجة حاملاً؛

ملاحظة: يتطلب القانون في ولاية ميسوري من الأزواج الذين يتقدمون بطلب الطلاق أو الانفصال القانوني الإفصاح عما إذا كانت الزوجة حاملاً أم لا. هذا الحكم تمييزي لأنه يجبر المرأة على الكشف عن معلومات شخصية عن حالة حملها للدولة ولشريكها، وهو ليس فقط انتهاكًا للخصوصية، بل أيضًا خطرًا محتملاً على سلامتها. رغم إمكانية بدء إجراءات الطلاق، فإن هذا الحكم يؤخر عملية الطلاق وقرار المحكمة بناءً على حالة حمل المرأة.

لم تصادق ولاية ميسوري على التعديل الفيدرالي للمساواة في الحقوق (ERA) ولم تُقرّ تعديلاً على مستوى الولاية. يمكن أن يساعد حظر التمييز القائم على الجنس على المستوى الدستوري في إلغاء القوانين التمييزية على أساس الجنس مثل المادة ٢ (٥) من قوانين ميسوري المنقحة.

الوضع الاقتصادي

Credit: SDI Productions / iStock

”ويجب أن ترتكز جميع جهودنا على بذل المزيد من الجهود المتضافرة لإزالة الحواجز بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات - لأننا لا يمكن أن نتوقع تحقيق أهداف [التنمية المستدامة] دون المساواة بين الجنسين.“

أنطونيو غوتيريش، الأمين العام للأمم المتحدة، تقرير أهداف التنمية المستدامة لعام ٢٠٢٤

توصيات منهاج عمل بيجين

الهدف الاستراتيجي ١،٢. ضمان المساواة وعدم التمييز بموجب القانون وفي الممارسة العملية

الإجراءات الواجب اتخاذها من قبل الحكومات:

٢٣٢(د) – مراجعة القوانين الوطنية، بما في ذلك القوانين العرفية والممارسات القانونية في مجالات قانون الأسرة والقانون المدني والجنائي وقانون العمل والقانون التجاري من أجل ضمان تنفيذ مبادئ وإجراءات جميع الصكوك الدولية لحقوق الإنسان الاجتماعي في إقامة العدالة؛

٢٣٢(ب) – توفير الضمانات الدستورية و/أو سن التشريعات المناسبة لحظر التمييز على أساس الجنس لجميع النساء والفتيات من جميع الأعمار وضمان تمتّع النساء من جميع الأعمار بحقوق متساوية وكاملة؛

الهدف الاستراتيجي و-١. تعزيز الحقوق الاقتصادية للمرأة واستقلاليتها، بما في ذلك الوصول إلى فرص العمل وظروف العمل المناسبة والتحكم في الموارد الاقتصادية

الإجراءات الواجب اتخاذها من قبل الحكومات:

١٦٥(ب) - اعتماد وتنفيذ القوانين المناهضة للتمييز على أساس الجنس في سوق العمل، مع إيلاء اهتمام خاص للنساء العاملات الأكبر سناً، في مجالات التوظيف والترقية، وتوسيع نطاق المزايا الوظيفية والضمان الاجتماعي، وظروف العمل.

١٦٥(هـ) - إجراء إصلاحات تشريعية وإدارية لمنح المرأة حقوقًا متساوية مع الرجل في الموارد الاقتصادية بما في ذلك الحصول على الملكية والسيطرة على الأراضي وغيرها من أشكال الملكية والائتمان والميراث والموارد الطبيعية والتكنولوجيا الجديدة المناسبة.

ما هي المشكلة؟

يعني الوضع الاقتصادي المتساوي للنساء والفتيات، من بين أمور أخرى، الوصول إلى فرص وموارد متساوية، ومكان عمل لائق، وأجر متساوٍ مقابل عمل متساوٍ القيمة، وأعمال رعاية مدفوعة الأجر بشكل كافٍ، وحصة متساوية من العمل، والاستقلال الاقتصادي، ومواجهة القواعد النمطية الجندرية في مكان العمل. إن الحصول على عمل لائق دون تمييز يزيد من إمكانية الحصول على الحماية الاجتماعية، ويدعم الاستقلالية الجسدية، ويوفر التحكم في الموارد والوقت الشخصي. كما أنه يتيح المشاركة الفعالة في اتخاذ القرارات الاقتصادية على جميع المستويات، من الأسرة إلى المؤسسات المجتمعية الأوسع. يتطلب تحقيق المساواة إجراء إصلاحات قانونية وسياسية مدعومة بإطار قوي لحقوق الإنسان لزيادة مشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية - سواء كانت رسمية أو غير رسمية - والاجتماعية والثقافية. يمكن للأمن الاقتصادي والاستقلالية الاقتصادية أن يمكّن النساء من ترك الظروف المسيئة في الأسرة أو في مكان العمل ويجعلهن أقل عرضة لمزيد من الاستغلال، مثل تزويج الأطفال أو العنف القائم على نوع الجنس، بما في ذلك العنف القائم على النوع الاجتماعي الذي تسهله التكنولوجيا. وهو حق في حد ذاته وأداة ضرورية للحماية من العنف والاستغلال.

تقرير المرأة والأعمال والقانون لعام ٢٠٢٤ (WBL ٢٠٢٤) للبنك الدولي الذي قيّم ١٩٠ دولة، وجد ما يلي:

لا تزال النساء يكسبن أقل من الرجل، حيث يحصلن على ٧٧ سنتًا فقط مقابل كل دولار يُدفع للرجال؛

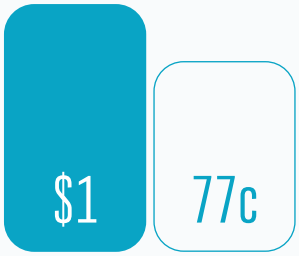

النساء العاملات أقل احتمالاً بنسبة النصف من الرجال للحصول على وظائف بأجر كامل، كما أن وظائفهن غالباً ما تكون أكثر عرضة لعدم الاستقرار وغير رسمية.

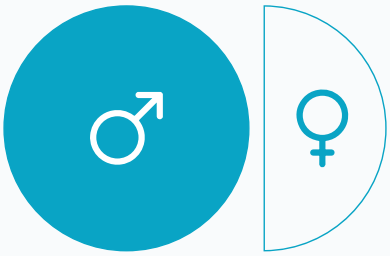

تفتقر النساء في ٩٢ اقتصادًا إلى الأحكام القانونية التي تفرض الأجر المتساوي للعمل ذي القيمة المتساوية، مما يتركهن دون حماية قانونية.

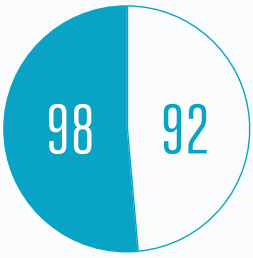

في ٧٧ بلدًا، لا يُسمح للنساء قانونًا بالعمل في نفس الوظائف والصناعات التي يعمل بها الرجال، مما يؤدي إلى تفاقم الفروق والفجوة في الأجور بين الجنسين.

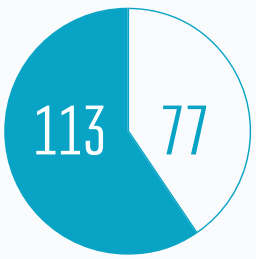

٢٠ دولة لديها قوانين تحظر عمل المرأة ليلاً، و٤٥ دولة تحظر عمل المرأة في الوظائف التي تعتبر "خطرة"

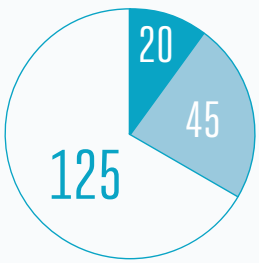

في ٨١ اقتصادًا، لا تأخذ استحقاقات معاش المرأة بعين الاعتبار فترات الغياب عن العمل المتعلقة برعاية الأطفال، مما يعني أن وضعها الاقتصادي سيكون أسوأ.

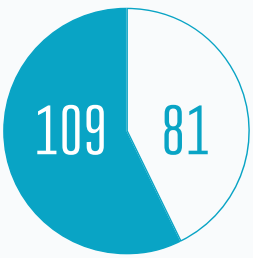

ما هو الأثر؟

إن التمييز القائم على الجنس في القوانين التي تحكم الوضع الاقتصادي للنساء والفتيات له آثارعميقة وطويلة الأمد على حياة النساء والأجيال التالية إذا استمرت هذه الدورة. تحقيق المساواة في الظروف الاقتصادية للنساء يشكل أساساً جوهرياً لتحقيق حقوق الإنسان للنساء. ويمكنه تمكين المجتمع ككل من خلال تهيئة الظروف الملائمة للتمتع الكامل بحقوق الإنسان الأساسية الأخرى. تشير التقديرات أن سد الفجوة بين الجنسين سيفيد الاقتصاد العالمي بما لا يقل عن ٧ تريليون دولار أمريكي. والأهم من ذلك، أن النساء في الأدوار الاقتصادية غير الآمنة، في المنزل والقطاع الرسمي، معرضات لخطر انعدام الأمن الغذائي، وتقل الحماية الاجتماعية لديهن، وتتدهور صحتهن، ويعشن في فقر. ومع ذلك، لا يزال حق المرأة في المشاركة الكاملة في القوى العاملة غير محقق. وفقًا لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، تعيش امرأة من كل عشر نساء في فقر مدقع.

إحدى الطرق التي لا تزال المرأة مستبعدة من الوصول إلى الأمن الاقتصادي والفرص الاقتصادية هي حرمانها من الحصول على حصة متساوية في الممتلكات الزوجية والميراث ودخل الأسرة. وقد يشمل هذا الاستبعاد عدم إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية، والحسابات المصرفية والقروض، والوصول إلى الخدمات الرقمية، والوصول إلى أي مكاسب من خلال عملهم في الشركات أو المؤسسات التي تديرها الأسرة.

دراسة حالة - سونيا آرسي

وهي أم تشيلية لطفلين ومحاسبة، فقدت والديها في عام ١٩٩٤، فورثت هي وإخوتها ممتلكاتهما. وعندما قررت بيعها، احتاجت إلى توقيع زوجها للقيام بذلك، وهو الزوج الذي لم تكن على اتصال به لسنوات، لمجرد أنها امرأة. أما الرجال، من ناحية أخرى، لا يحتاجون إلى إذن من زوجاتهم لبيع ميراثهم.

علاوة على ذلك، لا تزال النساء ممثلات بشكل مفرط في بعض القطاعات الأساسية غير القيمة والاقتصاد غير الرسمي. على سبيل المثال، في الرعاية الصحية والتعليم ورعاية الأطفال وصناعة الخدمات. تتحمل النساء النصيب الأكبر من أعمال الرعاية، سواء بأجر أو بدون أجر. ويشمل معيار حقوق الإنسان الدولي للأجر المتساوي مقابل العمل ذي القيمة المتساوية تحديد الأجر العادل ومقارنة القيمة من خلال مجموعة متنوعة من الأساليب، بما في ذلك الحالات التي يهيمن فيها الرجال والنساء على صناعات مختلفة. على سبيل المثال، يمكن أن يساعد استخدام المهارات، والتعليم المطلوب، وعوامل أخرى لتحديد المقارنات المناسبة لتحديد الأجر للوظيفة في تخفيف التمييز القائم على الجنس في الأجور.تقدم المنظمة الدولية لقانون التنمية (IDLO) حجة قوية بشأن "تعزيز حقوق المرأة في الأراضي والموارد الطبيعية الأخرى" كواحد من ثلاثة عناصر رئيسية، إلى جانب "تمكين النساء والفتيات من المطالبة بحقوقهن البيئية والمشاركة الفعالة في عمليات صنع القرار" و"تعزيز الأطر التنظيمية والقدرات المؤسسية للعمل النسوي في مجال المناخ" لتحقيق العدالة المناخية.

في كندا، على سبيل المثال، أصدرت محكمة استئناف أونتاريو في قضية أونتاريو (الصحة) ضد جمعية القابلات في أونتاريو قرارًا تاريخيًا عام ٢٠٢٢ اعترف بأن القِبالة هي مهنة تقدمها النساء بشكل رئيسي للنساء الحوامل وفيما يتعلق بصحة المرأة الإنجابية، وأن القابلات يتقاضين أجورًا أقل مقارنة بمهن ذكورية مناسبة. لذلك، وجدت المحكمة أن الأمر يتعلق بالتمييز المنهجي في الأجور، وقضت المحكمة بأنه يجب على أونتاريو أن تعالج ذلك.

> "...من المهم الاعتراف بأن مهنة القِبالة هي المهنة الفريدة من نوعها التي تكون مفصولة حسب الجنس: النساء يقدمن خدمة للنساء فيما يتعلق بصحة المرأة. ومع التقاء هذه العوامل في العمل، بالإضافة إلى حقيقة أن "الفصل المهني والأجور المنخفضة" عادة ما يسيران جنباً إلى جنب "وأن الوظائف التي تُعتبر "وظائف نسائية" غالبًا ما يكون مُستهان بها، كان هناك خطر واضح من أن القابلات سيحصلن على أجور أقل من أجورهن لأنهن نساء ..."

تشير التقديرات إلى أنه في المسار الحالي، وبحلول عام ٢٠٥٠، ستظل المرأة على مستوى العالم تقضي ٩٫٥٪ من الوقت أو ٢٫٣ ساعة أكثر يوميًا في أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر مقارنة بالرجال. ونتيجة لذلك، في ١٢٨ دولة، وجد تقرير WBL ٢٠٢٤ أن النساء قد يفكرن مرتين في الذهاب إلى العمل أثناء وجود أطفالهن في رعايتهن.

أحتاج إلى قانون المساواة في الحقوق (ERA)... الرعاية المدفوعة الأجر حق!

وقد تم إحراز بعض التقدم وإن كان ببطء. على سبيل المثال، في عام ٢٠٢٣، قدمت قبرص ٦ أسابيع من إجازة الأبوة كحق فردي وغير قابل للتحويل لكل والد، وألغت الأردن القيود المفروضة على عمل المرأة في الوظائف الصناعية. أذربيجان وعُمان أزالتا القيود المفروضة على عمل المرأة في الوظائف التي تُعتبر خطرة. كما زادت عُمان إجازة الأمومة المدفوعة الأجر من ٥٠ إلى ٩٨ يومًا، واستحدثت إجازة أبوة مدفوعة الأجر لمدة سبعة أيام، وحظرت فصل العاملات الحوامل.

Credit: JordiStock / iStock

ما الذي يجب أن يتغير؟

لا تزال هناك حاجة إلى إصلاحات قانونية وسياسية صريحة لمعالجة الفجوات بين الجنسين في المساواة الاقتصادية للمرأة، بما في ذلك تنفيذ القوانين الجيدة القائمة ومعايير الالتزامات القانونية الدولية بموجب اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (CEDAW) والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (ICESCR) ومعايير العمل الدولية مثل اتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن القضاء على العنف والتحرش رقم ١٩٠.

وكما صرحت بقوة مجموعة العمل التابعة للأمم المتحدة بشأن التمييز ضد النساء والفتيات، بأن "الفقر هو ظاهرة جنسانية متجذرة بعمق في أشكال أخرى من عدم المساواة والتمييز."، وتوصي بأن تبني الدول جميع قوانينها وسياساتها، ولا سيما في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، على المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان المتمثلة في المساواة وعدم التمييز؛ وضمان الحماية الاجتماعية الشاملة والمستجيبة للمنظور الجنساني؛ وضمان الحقوق المتساوية في الأرض والسكن والملكية، من بين إجراءات أخرى.

والأهم من ذلك، سلط المدافعون عن حقوق الإنسان الضوء أيضًا على الحاجة الملحة إلى وضع ميزانية تراعي المنظور الجنساني، أي إدماج التحليل القائم على النوع الاجتماعي في جميع مجالات تحليل السياسات المالية وصنع القرار المالي، على سبيل المثال، في قانون الضرائب، وتصميم مشاريع البنية التحتية، وتخصيص وتوزيع الأموال العامة لتلبية احتياجاتها، وتوفير المساءلة والشفافية للشركات الخاصة، وضمان عدم تعزيز عدم المساواة بأي شكل من الأشكال. علاوة على ذلك، فإن تخصيص أموال عامة كافية وكبيرة لتلبية الاحتياجات الفريدة والمتنوعة للنساء والفتيات، وتحديداً الحماية الاجتماعية، يمكن أن يعالج الفجوات التاريخية والمنهجية بين الجنسين.

بالإضافة إلى ذلك، ووفقًا للبند ٥٣ من ميثاق المستقبل، ينبغي تطوير إطار يتجاوز الناتج المحلي الإجمالي باعتباره المقياس الوحيد للتنمية والرفاهية، ويجب وضع إطار عمل يأخذ بعين الاعتبار عمل المرأة غير مدفوع الأجر. يجب أن تستمر الحكومات في تحمل مسؤوليتها بصفتها الجهة المسؤولة عن توفير الاحتياجات الاقتصادية الجماعية والفردية للناس، بما في ذلك من خلال ضمان المساواة في القانون.

فيما يلي أمثلة على القوانين التي يجب تعديلها أو إلغاؤها. فهي تنتهك القانون الدولي ومنهاج عمل بيجين وفي معظم الحالات دستور الدولة نفسها.

الإرث والملكية

الكاميرون

القانون المدني لجمهورية الكاميرون:

المادة ١٤٢١. يقوم الزوج وحده بإدارة الممتلكات المشتركة. وله أن يبيعها ويتصرف فيها ويرهنها بدون تعاون الزوجة.

المادة ١٤٢٨. يملك الزوج إدارة جميع الممتلكات الشخصية للزوجة. له وحده أن يتصرف في جميع الحقوق المتعلقة بالممتلكات ودعاوي الملكية الخاصة بالزوجة.

ملاحظة: ديباجة دستور الكاميرون: يتساوى جميع الأشخاص في الحقوق والواجبات. توفر الدولة لجميع مواطنيها الظروف اللازمة لتنميتهم ... تكفل الدولة لجميع المواطنين من الجنسين الحقوق والحريات المنصوص عليها في ديباجة الدستور.

المادة ١: (٢) تكفل جمهورية الكاميرون ... المساواة بين جميع المواطنين أمام القانون.

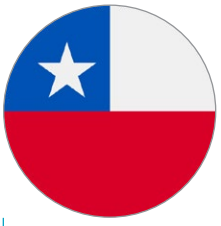

تشيلي

القانون المدني:

المادة ١٧٤٩. يتولى الزوج إدارة الشراكة الزوجية، حيث يدير الممتلكات المشتركة بين الزوجين وكذلك الممتلكات التي تمتلكها زوجته، وفقًا للالتزامات والقيود المنصوص عليها في هذا القسم وتلك المتفق عليها وقت الزواج...

ملاحظة: أصدرت تشيلي دستورًا جديدًا في عام ٢٠٢١ واحتفظت بأحكامها السابقة بشأن المساواة. المادة ١٩ (٢) من دستور تشيلي: ... **الرجال والنساء متساوون أمام القانون.**

سري لانكا

مرسوم الحقوق الزوجية والميراث (جافنا)، المرسوم رقم ١ لعام ١٩١١

القسم ٦. جميع الممتلكات المنقولة أو غير المنقولة التي يحق لأي امرأة متزوجة بعد بدء سريان هذا المرسوم الحصول عليها وقت زواجها، أو التي قد تكتسبها أو تصبح مستحقة لها أثناء قيام الزواج عن طريق الهبة أو الميراث أو بتحويل أي ممتلكات كانت تستحقها أو قد تكتسبها أو تصبح مستحقة لها، رهناً ودون المساس بثقة أي وصية أو تسوية تؤثر عليها، تكون ملكًا للمرأة كملكية منفصلة لها... يكون لهذه المرأة، رهناً ودون المساس بأي ثقة من هذا القبيل، السلطة الكاملة في التخلص من هذه الممتلكات والتعامل معها بأي عمل قانوني بين الأحياء دون موافقة الزوج في حالة المنقولات، أو بموافقته الخطية في حالة غير المنقولات، ولكن ليس بخلاف ذلك، أو بوصية أخيرة دون موافقة، كما لو كانت غير متزوجة.

ملاحظة: لا تنطبق أحكام قانون الحقوق الزوجية والميراث (جافنا)، بما في ذلك المادة ٦ التمييزية المشار إليها أعلاه، إلا على مجتمع التاميل الذين ينطبق عليهم قانون

تساوالامي العرفي.

المادة ١٢ من دستور سريلانكا: (١) جميع الأشخاص متساوون أمام القانون ويحق لهم التمتع بحماية القانون على قدم المساواة. (٢) لا يجوز التمييز ضد أي مواطن على أساس العرق، أو الدين أو اللغة أو الطبقة الاجتماعية أو الجنس أو الرأي السياسي أو مكان الميلاد أو أي من هذه الأسباب.

ومع ذلك، فإن ضمان المساواة الوارد في المادة ١٢ لا ينطبق على قانون الحقوق الزوجية والميراث لأن القانون دخل حيز التنفيذ قبل الدستور، حيث تنص المادة ١٦ منه على ما يلي: (١) تكون جميع القوانين المكتوبة وغير المكتوبة القائمة سارية ونافذة بصرف النظر عن أي تعارض مع الأحكام السابقة من هذا الفصل (والتي تشمل المادة ١٢).

تونس

قانون الأحوال الشخصية لعام ١٩٥٦:

القسم ١٠٣. هناك ثلاث حالات تنطبق على الإبنة/البنات المباشرة /المباشرات :

١. ترث الابنة الوحيدة نصف التركة؛

٢. ترث ابنتان أو أكثر ثلثي التركة؛

٣. **وفي حالة وجود أبناء فإن للذكر مثل حظ الأنثيين.**

ملاحظة: في عام ٢٠٢٢، اعتمدت تونس دستورًا جديدًا واحتفظت بمادته الخاصة بالمساواة في المادة ٢٣، التي تنص على: "المواطنون متساوون في الحقوق والواجبات. هم متساوون أمام القانون دون أي تمييز."

الإمارات العربية المتحدة

تم التعديل جزئيًا!

تنص المادة ٣٣٤ من القانون الفيدرالي رقم ٢٨ لسنة ٢٠٠٥ في قانون الأحوال الشخصية الإماراتي على أن يرث الذكور ضعف ما ترثه الإناث عندما يكون هناك ورثة ذكورًا وإناثًا.

غيّر مرسوم بقانون فيدرالي رقم ٤١ لسنة ٢٠٢٢ قوانين الميراث للمواطنين غير المسلمين، وكذلك لأي شخص غير مسلم يعيش في الإمارات، ما لم يقرروا خلاف ذلك كأجانب. القانون الآن ينص على أن الزوج يحق له نصف التركة عند وفاة زوجته، ولا يوجد تمييز بين الورثة الذكور والإناث فيما يتعلق بوراثة النصف الآخر من التركة.

القانون الاتحادي رقم ٢٨ لسنة ٢٠٠٥ بشأن قانون الأحوال الشخصية الإماراتي:

المادة ٣٣٤. ١. حيث يوجد جمع من الورثة الذكور والإناث:

(أ) عندما يكون للمتوفى بنت أو أكثر وولد أو أكثر؛

(ب) عندما يكون لدى المتوفى حفيدة واحدة أو أكثر وحفيد واحد أو أكثر من نفس درجة النسب أو أقل، إذا لزم الأمر لدرء استبعادها؛ ومع ذلك، فإن ذكرًا من نسب أعلى سيستبعدها؛

(ج) إذا كان للمتوفى أخت شقيقة واحدة أو أكثر وأخ شقيق واحد أو أكثر؛

(د) عندما يكون للمتوفى أخت شقيقة واحدة أو أكثر وأخ غير شقيق واحد أو أكثر.

٢. في مثل هذه الحالات، يرث الذكر ضعف ما ترثه الأنثى.

ملاحظة: المادة ٢٥ من دستور دولة الإمارات العربية المتحدة: جميع الأفراد لدى القانون سواء.

التوظيف

البرازيل

دستور جمهورية البرازيل الاتحادية، بصيغته المعدلة في عام ٢٠١٩:

المادة. ٤٠. يجب أن يكون نظام الضمان الاجتماعي الخاص للموظفين الذين يشغلون منصبًا فعالًا ذا أساس تشاركي وتضامني، مع مساهمات من الكيان الفيدرالي المعني، من الموظفين الحاليين، والموظفين المتقاعدين ، مع مراعاة المعايير التي تحافظ على التوازن المالي والاكتواري.

الفقرة ١. يجب أن يتقاعد الموظفون المشمولون بنظام الضمان الاجتماعي الخاص المنصوص عليه في هذا المادة:

ثالثاً - داخل الاتحاد، في سن ٦٢ (اثنين وستين)، إذا كانت أنثى، وفي سن ٦٥ (خمسة وستين)، إذا كان ذكراً، وداخل الولايات والمقاطعة الفيدرالية والبلديات، عند الحد الأدنى للسن الذي تحدده التعديلات الدستورية والقوانين العضوية ذات الصلة، مع مراعاة مدة المساهمة والمتطلبات الأخرى التي يحددها القانون التكميلي للكيان الفيدرالي المعني.

(CA ١٠٣، ٢٠١٩)

ملاحظة: ظاهريًا، يبدو أن هذا القانون يميز ضد الرجال الذين يجب عليهم الانتظار لفترة أطول لتلقي مزايا الضمان الاجتماعي. ومع ذلك، مع الأخذ في الاعتبار أن النساء يقمن بمعظم أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر، فإن هذا القانون يمكن أن يوفر بالفعل بعض الراحة للنساء ويساوي بين الجنسين. من الناحية المثالية، سيضطلع الرجال والنساء بأعمال الرعاية على قدم المساواة وسيتمكنون من الحصول على المزايا في نفس العمر.

المادة ٥ من دستور البرازيل: الجميع متساوون أمام القانون دون أي تمييز على الإطلاق، مع ضمان حرمة الحق في الحياة والحرية والمساواة والأمن والملكية للبرازيليين والأجانب المقيمين في البلاد، وذلك بالشروط التالية: I. الرجال والنساء متساوون في الحقوق والواجبات بموجب أحكام هذا الدستور...

الكاميرون

سجل الحالة المدنية (الأمر رقم ٨١-٠٢ المؤرخ ٢٩ يونية ١٩٨١):

المادة ٧٤. (١) يجوز للمرأة المتزوجة أن تمارس تجارة مختلفة عن زوجها.

(٢) يمكن للزوج الاعتراض على ممارسة مثل هذه المهنة إذا كان ذلك لصالح الزواج أو أبنائهما.

(٣) يُصدر رئيس المحكمة المختصة قرارًا بشأن هذا الاعتراض المقدم من قبل الزوج في غضون عشرة أيام من إحالته إليه. ويصدر قراره مجاناً ولا يتخذ قراره إلا بعد الاستماع إلى كافة الأطراف.

ملاحظة: ديباجة دستور الكاميرون: يتساوى جميع الأشخاص في الحقوق والواجبات. توفر الدولة لجميع مواطنيها الظروف اللازمة لتنميتهم. . . تكفل الدولة لجميع المواطنين من الجنسين الحقوق والحريات المنصوص عليها في ديباجة الدستور.

المادة ١ من دستور جمهورية الكاميرون، ١٩٧٢: (٢) تكون جمهورية الكاميرون دولة وحدوية لا مركزية .... يجب أن تكفل المساواة بين جميع المواطنين أمام القانون.

الصين

قانون العمل (١٩٩٤):

الفصل السابع حماية خاصة للعاملات والعمال الأحداث

القسم ٥٩. يحظر تكليف العاملات بالعمل في المناجم، أو الأعمال الشاقة من الدرجة الرابعة كما هو منصوص عليه من قبل الدولة أو غيرها من الأعمال التي يجب على العاملات تجنبها.

ملاحظة: المادة ٤٨ من دستور الصين: النساء في جمهورية الصين الشعبية تتمتع بحقوق متساوية مع الرجل في كل مجال من مجالات الحياة السياسية والاقتصادية، والثقافية والاجتماعية والأسرية. وتحمي الدولة حقوق المرأة ومصالحها، وتطبق مبدأ الأجر المتساوي عن العمل المتساوي على الرجال والنساء على حد سواء، وتقوم بتدريب واختيار الكوادر من بين النساء.

أيرلندا

قانون إجازة الأبوة ومزاياها لعام ٢٠١٦

القسم ٦. الحق في إجازة الأبوة:

(١) مع مراعاة أحكام هذا الجزء، يحق للموظف الذي يكون أحد الوالدين المعنيين بطفل الحصول على إجازة لمدة أسبوعين من عمله، تعرف (ويشار إليها في هذا القانون) باسم "إجازة الأبوة"، لتمكينه من تقديم الرعاية للطفل أو المساعدة في تقديمها أو لتقديم الدعم للوالد المتبني أو والدة الطفل، حسب الحالة، أو كليهما.

ملاحظة: تنص المادة ٦ من قانون إجازة الأبوة ومزاياها لعام ٢٠١٦ على إجازة أبوة لمدة أسبوعين فقط. سبق أن نصت المادة ٤٧ (٥) من قانون الرفاه الاجتماعي الموحد في أيرلندا لعام ٢٠٠٥ (رقم ٢٦ لعام ٢٠٠٥) على أن الأب لا يمكنه الحصول على دعم مالي إضافي للأبوين إلا إذا توفيت الأم في غضون فترة زمنية معينة بعد الولادة. يجب توفير إجازة أبوة أو إجازة أبوة إضافية مدفوعة الأجر بحيث يتم معاملة جميع الآباء والأمهات على قدم المساواة.

المادة ٤٠ من دستور أيرلندا: (١) يجب على جميع المواطنين، بوصفهم بشراً، متساوون أمام القانون.

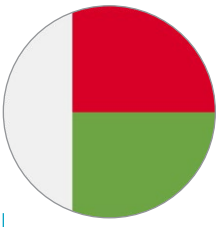

مدغشقر

قانون العمل (القانون رقم ٢٠٠٣-٤٤ المؤرخ ٢٨ يوليه ٢٠٠٤):

المادة ٨٥. . .. لا يجوز تشغيل النساء مهما كانت أعمارهن ليلاً في أية منشأة صناعية من أي نوع، عامة كانت أو خاصة، علمانية أو دينية، ولا في أي ملحق لإحدى هذه المنشآت ولو كانت هذه المنشآت ذات طابع مهني أو خيري، ما عدا المنشآت التي لا يعمل فيها إلا أفراد الأسرة الواحدة.

ملاحظة: المادة ٦ من دستور مدغشقر: جميع الأفراد متساوون بموجب القانون ويتمتعون بنفس الحريات الأساسية التي يحميها القانون دون تمييز على أساس الجنس، أو التعليم، أو الثروة، أو الأصل، أو المعتقد الديني أو الرأي.

قيرغيزستان

قانون العمل في قيرغيزستان

المادة ٢١٨. القيود المفروضة على أداء الأعمال الشاقة والعمل في ظروف عمل ضارة أو خطرة

يحظر توظيف النساء والأفراد الذين تقل أعمارهم عن ١٨ عامًا وكذلك أولئك الذين تمنعهم ظروفهم الصحية من القيام بهذا العمل، في الأعمال الشاقة والأعمال ذات ظروف العمل الضارة أو الخطرة.

تُقر الحكومة في جمهورية قيرغيزستان قوائم الأعمال الشاقة والأعمال ذات الظروف

الضارة أو الخطرة، والتي يُمنع فيها تشغيل النساء والأفراد الذين تقل أعمارهم عن ١٨ عاماً.

المادة ٣٠٣. الأعمال المحظورة على النساء

يحظر تشغيل النساء في الأعمال الشاقة، والأعمال ذات ظروف العمل الضارة و/أو الخطرة، وكذلك الأعمال تحت الأرض، باستثناء الأعمال غير البدنية أو الأعمال المتعلقة بالخدمات الصحية والمنزلية، والأعمال التي تنطوي على رفع الأحمال يدوياً ونقلها التي تتجاوز الحد الأقصى المسموح به بالنسبة لهن.

قائمة الصناعات، والأعمال، والمهن، والوظائف ذات الظروف الضارة و/أو الخطرة التي يُحظر فيها تشغيل النساء، بالإضافة إلى الحدود القصوى المسموح بها للأوزان التي يمكن للنساء رفعها ونقلها يدويًا، تُقر وفقًا للإجراءات التي تحددها حكومة جمهورية قيرغيزستان.

قرار حكومة جمهورية قيرغيزستان المؤرخ ٢٤ مارس ٢٠٠٠، رقم ١٥٨ "بشأن قائمة الأعمال الشاقة والأعمال ذات ظروف العمل الضارة، التي يحظر فيها تشغيل النساء"

ملاحظة: على الرغم من أن المحكمة الدستورية في قيرغيزستان في عام ٢٠٢٣ حكمت أن هذه الأحكام ليست غير دستورية، إلا أنها ذكرت أن القائمة "تمت الموافقة عليها في عام ٢٠٠٠ ولم يطرأ عليها أي تغييرات جوهرية"، ولذلك، وجهت مجلس الوزراء إلى ضمان التبرير المنهجي لإدراج أنواع الصناعات والأعمال والمهن والمناصب في القائمة.

المادة ٢٤ من دستور قيرغيزستان: تضمن جمهورية قيرغيزستان تمتع جميع الأشخاص الموجودين داخل أراضيها والخاضعين لولايتها القضائية بحماية حقوقهم وحرياتهم. لا يجوز تعريض أي شخص للتمييز على أساس الجنس أو العرق، أو اللغة، أو الإعاقة، أو العرق، أو الدين، أو السن، أو الرأي السياسي أو غيره، أو التعليم، أو الأصل، أو الملكية، أو أي وضع آخر، أو أي ظروف أخرى.

الاتحاد الروسي

القرار رقم ١٦٢ المؤرخ ٢٥ فبراير ٢٠٠٠:

قائمة بالأعمال الشاقة والعمل في الظروف الضارة أو الخطرة التي يحظر تشغيل النساء فيها.

الأمر رقم ٥١٢H الصادر عن وزارة العمل والحماية الاجتماعية في الاتحاد الروسي بتاريخ ١٨ يوليو ٢٠١٩:

قائمة بالمنتجات والأعمال والوظائف ذات ظروف العمل الضارة و(أو) الخطرة التي يتم فيها تقييد استخدام عمالة النساء.

قانون العمل - القانون الفيدرالي رقم FZ-١٩٧ لعام ٢٠٠١:

المادة ٢٥٣. عمل الإناث في المهن الشاقة والخطرة و/أو غير الصحية وكذلك العمل تحت الأرض باستثناء الأعمال غير البدنية أو الخدمات الصحية والمنزلية ممنوع.
عمل الإناث في الأعمال المتعلقة برفع الأثقال يدويًا بأوزان تتجاوز الحد الأقصى المسموح به [ممنوع]. قوائم الصناعات والمهن والوظائف ذات ظروف العمل غير الصحية و/أو الخطرة التي تُقيّد فيها عمالة النساء، بالإضافة إلى الحدود

القصوى المسموح بها للأوزان التي يمكن رفعها ونقلها يدويًا بواسطة النساء، يتم اعتمادها وفقًا للإجراءات التي تحددها حكومة الاتحاد الروسي مع مراعاة رأي اللجنة الثلاثية الروسية للعلاقات الاجتماعية والعمالية.

ملاحظة: يسرد القرار رقم ١٦٢ قائمة بـ ٤٥٦ نوعًا من الأعمال التي لا يجوز للمرأة أن تمارسها. في يوليو ٢٠١٩، أصدرت وزارة العمل والحماية الاجتماعية الأمر رقم ٥١٢H، والذي حرر القائمة - ولكن لا يزال هناك ١٠٠ نوع من الأعمال والمناصب التي لا يجوز للمرأة الاشتغال بها، بما في ذلك إنتاج أو استخدام الفوسفور الأصفر، قيادة المركبات ذاتية الدفع في التعدين المفتوح، أو إعداد الطين البني يدويًا. ودخلت القائمة حيز التنفيذ في ١ يناير ٢٠٢١.

المادة ١٩ من دستور الاتحاد الروسي: (١) جميع الناس متساوون أمام القانون والمحكمة (٢) تكفل الدولة المساواة في الحقوق والحريات للإنسان والمواطن، بغض النظر عن الجنس، أو العرق، أو الجنسية، أو اللغة، أو الأصل، أو الوضع المالي، أو الرسمي، أو مكان الإقامة، أو الدين، أو المعتقدات أو الانتماء إلى الجمعيات العامة، أو أي ظروف أخرى... (٣) يتمتع الرجل والمرأة بحقوق وحريات متساوية ويتمتعان بإمكانيات متساوية في ممارستها.

سويسرا

القانون الاتحادي المكمل للقانون المدني السويسري الصادر في ٣٠ مارس ١٩١١:

المادة ٣٢٩ (و). التزامات صاحب العمل / ثامناً. أيام الإجازة من العمل والعطلات وإجازة عمل الشباب وإجازة الأمومة.... ٤. إجازة الأمومة: بعد الولادة، يحق للموظفة الحصول على إجازة أمومة لمدة ١٤ أسبوعًا على الأقل.

ملاحظة: صوتت سويسرا في استفتاء أجري في ٢٧ سبتمبر ٢٠٢٠، وأسفر عن الموافقة على إجازة أبوة مدتها ١٠ أيام تبدأ في يناير ٢٠٢١. لقد شجعنا الحكومة على مواصلة مراجعة هذه المسألة والنظر في منح إجازة أبوة إضافية مدفوعة الأجر حتى تتم معاملة جميع الآباء والأمهات على قدم المساواة. وفي رد رئيس سويسرا على رسالتنا التي تشجع على إجراء المزيد من الإصلاحات، قال: "بالإضافة إلى ذلك، تقوم الحكومة بوضع استراتيجية وطنية للمساواة بين المرأة والرجل. وأخيراً، ستجري الحكومة مراجعة عامة لأوجه عدم المساواة بين المرأة والرجل في القانون الاتحادي السويسري".

المادة ٨ من الدستور الاتحادي للاتحاد السويسري: (٣) الرجل والمرأة متساويان في الحقوق. ويكفل القانون المساواة القانونية والفعلية بينهما خاصة في الأسرة والتعليم والعمل. ولكل من الرجل والمرأة الحق في نفس الأجر عن نفس العمل.

كوريا الجنوبية

قانون الخدمة العسكرية، رقم ١١٠٤٢ (ترجمة غير رسمية)

المادة ٣. يجب على كل فرد من الجنس الذكري لجمهورية كوريا أن يؤدي الخدمة العسكرية بإخلاص، على النحو المنصوص عليه في دستور جمهورية كوريا وهذا القانون. يجوز للجنس الأنثوي أداء الخدمة الفعلية فقط أو الخدمة الاحتياطية من خلال التطوع.

ملاحظة: تنص المادة ١١ من دستور جمهورية كوريا الجنوبية على ما يلي: (١) جميع المواطنين سواسية أمام القانون، ولا يجوز التفرقة في الحياة السياسية، أو الاجتماعية، أو الثقافية بسبب الجنس، أو الدين أو الوضع الاجتماعي.. وعلاوة على ذلك، تنص المادة ٣٩ على ما يلي: (١) يؤدي جميع المواطنين واجب الدفاع الوطني بالشروط التي يحددها القانون؛ (٢) لا يجوز معاملة أي مواطن معاملة مجحفة بسبب أدائه واجب الخدمة العسكرية.

الحالة الشخصية

منهاج عمل بيجين

الهدف الاستراتيجي ١,٢. ضمان المساواة وعدم التمييز بموجب القانون وفي الممارسة العملية الإجراءات التي يتعين على الحكومات اتخاذها:

٢٣٢(د) - مراجعة القوانين الوطنية، بما في ذلك القوانين العرفية والممارسات القانونية في مجالات قانون الأسرة والقانون المدني والجنائي وقانون العمل والقانون التجاري من أجل ضمان تنفيذ مبادئ وإجراءات جميع الصكوك الدولية لحقوق الإنسان ذات الصلة عن طريق التشريعات الوطنية، وإلغاء أي قوانين متبقية تميز على أساس الجنس إزالة أي انحياز قائم على النوع الاجتماعي في إقامة العدالة؛

٢٣٢(ب) - توفير الضمانات الدستورية و/أو سن التشريعات المناسبة لحظر التمييز على أساس الجنس لجميع النساء والفتيات من جميع الأعمار وضمان تمتّع النساء من جميع الأعمار بحقوق متساوية وكاملة.

Credit: miodrag ignjatovic / iStock

ما هي المشكلة؟

بعد مرور ثلاثين عامًا على منهاج عمل بيجين والعديد من المعاهدات والالتزامات بعد ذلك، لا تزال الدول تطبق قوانين تبقي الوضع المدني والسياسي للمرأة دون وضع الرجل. تنبع هذه القوانين من ممارسات أبوية ثقافية واجتماعية واقتصادية ودينية أو تقليدية عميقة الجذور، وتؤثر على مكانة المرأة في المجتمع والمؤسسات وتؤثر على وضعها في نظام العدالة. كما يتم نسج هذا التمييز بشكل منهجي في القانون، على سبيل المثال، في الإجراءات القانونية التي تقل فيها قيمة المرأة التي تدلي بشهادتها في المحكمة عن شهادة الرجل. لا تزال هذه القوانين التي تعود في كثير من الأحيان إلى الحقبة الاستعمارية موجودة في الأنظمة التي تؤثر على حياة المرأة كل يوم وبعمق وبطرق متعددة.

على سبيل المثال، في عام ٢٠٢٢، قامت المملكة العربية السعودية لأول مرة بترسيخ قانون الأحوال الشخصية، مما أدى إلى التمييز الجنسي الصريح والمكتوب في القانون. وكما ذكرنا سابقًا، تنص القوانين الجديدة على أنه إذا رفضت المرأة بدون "عذر شرعي" معاشرة زوجها أو السفر معه فإنها تفقد حقها في النفقة الزوجية من زوجها. علاوة على ذلك، لا يُسمح للنساء بالسفر مع أطفالهن خارج المملكة العربية السعودية لأكثر من ٩٠ يومًا، وأي سفر يتجاوز هذه الفترة يتطلب موافقة ولي أمر ذكر. في الولايات المتحدة، هناك حملة قمعية على الحقوق الجنسية والإنجابية مع محاولات تشريعية لفرض حظر على السفر إلى ولايات أخرى للحصول على رعاية صحية آمنة والإجهاض. هذه الأفعال التي تقوم بها الحكومات تهاجم أهم الحقوق الأساسية للنساء، مما يؤدي إلى معاملة تجاربهن وحياتهن على أنها أقل من الرجال ويعرض صحتهن وحياتهن للخطر.

كما تتمسك الدول أيضًا بالقوانين التي تربط بين الجنسية أو الوضع الوطني للنساء بالرجال، وكذلك تدابير تُقيد سلوكهن العام وتحدّ من حرياتهن الشخصية في السفر أو التعبير عن أنفسهن بحرية. على الرغم من الاتجاه العام نحو انخفاض القوانين التي تميز بشكل صريح على أساس الجنس على الصعيد العالمي منذ منهاج عمل بيجين، فإنه حتى تاريخ كتابة هذا النص، لا تزال ٢٤ دولة تمنع النساء من نقل جنسيتهن إلى أطفالهن بنفس الطريقة التي يسمح بها للرجال. في ٤٧ دولة، لا تستطيع النساء منح الجنسية لأزواجهن الأجانب بنفس الطريقة التي يستطيع بها الرجال.

ومع ذلك، هناك دول تقدمت نحو قوانين أكثر عدالة فيما يتعلق بالجنسية في السنوات القليلة الماضية. على سبيل المثال، في عام ٢٠٢٢، سنّت ليبيريا قانون الأجانب والجنسية، الذي ألغى الحكم التمييزي الذي حرم الأمهات من حق منح الجنسية الليبيرية لأطفالهن المولودين في الخارج على قدم المساواة مع الآباء. وفي عام ٢٠٢٢، عدلت بنين قانون الجنسية الخاص بها، وحققت المساواة الكاملة، بما في ذلك في منح الجنسية للأزواج. نيبال، من ناحية أخرى، لم تغتنم الفرصة في عام ٢٠٢٣ لتعديل أحكام الجنسية التمييزية على أساس الجنس بشكل شامل من خلال قانون الجنسية النيبالية (مشروع قانون التعديل الأول)، ولا تزال هناك حاجة أيضًا إلى إصلاح الدستور.

وفي ماليزيا، لا تزال أحكام الدستور الماليزي لا تسمح للمرأة الماليزية بمنح الجنسية لزوجها الأجنبي أو للأمهات الماليزيات بمنح الجنسية تلقائيًا للأطفال المولودين في الخارج (يسمح للآباء الماليزيين فقط بذلك بالنسبة للأطفال المولودين في إطار الزواج). ومع ذلك، في ديسمبر ٢٠٢٠، رفعت مجموعة من الأمهات اللاتي لديهن أطفال مولودون في الخارج وجماعة حقوق الإنسان Family Frontiers دعوى قضائية ضد هذا الحكم التمييزي. في ٩ سبتمبر ٢٠٢١، أصدرت محكمة كوالالمبور العليا قرارًا تاريخيًا في القضية ومنحت حقوق

مواطنة متساوية للنساء الماليزيات واعترفت بأطفالهن المولودين في الخارج باعتبارهم مواطنين ماليزيين. ومع ذلك، طعنت الحكومة الماليزية في هذا الحكم، وفي عام ٢٠٢٢، أصدرت محكمة الاستئناف نقض الحكم، مما حرم الأمهات الماليزيات فعليًا من الحق في منح الجنسية لأطفالهن المولودين في الخارج. بينما لا تزال هذه القضية قيد الاستئناف، في الوقت نفسه، تم تمرير مشروع قانون تعديل الجنسية في مجلس النواب في أكتوبر ٢٠٢٤، والذي سيعالج بعضًا من أشكال التمييز، ولكن ليس كلها.

ما هو الأثر؟

يمكن أن يكون لقوانين الأحوال الشخصية التمييزية على أساس الجنس آثار اقتصادية وصحية وأمنية بعيدة المدى على النساء وأسرهن. إن عدم إنهاء قوانين الجنسية التمييزية بين الجنسين، على سبيل المثال، يمكن أن يؤدي إلى حالات انعدام الجنسية عندما لا تستطيع الأمهات منح جنسيتهن لأطفالهن ولا يستطيع الأطفال اكتساب الجنسية من آبائهم. يمكن أن يحدث هذا في الحالات التي لم يتمكن فيها الآباء من إثبات جنسيتهم أو غير قادرين على المرور بالعملية الإدارية للحصول عليها. دفع هذا النساء إلى البقاء في زيجات مسيئة أو غير سعيدة، والمخاطرة بحضانة أطفالهن، وتعريض الفتيات للخطر من خلال التزويج المبكر أو القسري أو المُجبر للحفاظ على الجنسية أو اكتسابها.

علاوة على ذلك، غالبًا ما يجد أفراد الأسرة من جنسيات مختلفة صعوبة في الحصول على الخدمات العامة، بما في ذلك الخدمات الأساسية مثل الرعاية الصحية والتوظيف والسكن الآمن، مما يؤدي إلى تفاقم آثار القوانين التمييزية مثل الفقر والاستغلال. في الأردن على سبيل المثال، خلال أزمة كوفيد-١٩، استحدثت الحكومة صندوقًا عامًا للمساعدات الأسرية لا يحق إلا للمرأة الأردنية التقدم بطلب للحصول عليه، وليس لزوجها إذا لم يكن أردني الجنسية. وهذا يعني أيضًا أنه في الحالات التي توفيت فيها الأم، لم يتمكن أطفالها من الحصول على تمويل من الدولة.

دراسات الحالات

لا تعتبر زينب، البالغة من العمر ٢٥ عامًا وإبنة أم بحرينية، مواطنة بحرينية لأن والدتها لم تتمكن من منحها جنسيتها. يعيل والدها الذي يعاني من صعوبات مالية أسرتها المكونة من ١٠ أشقاء، وهم يتشاركون المنزل مع خمس أُسر أخرى. على الرغم من تعليمها الجامعي، إلا أنها غير قادرة على العثور على عمل بسبب جنسيتها وتعيش بدون بطاقة هوية وطنية، مما يؤثر على حصولها على الرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية.

لا تستطيع زهرة المتزوجة منذ أكثر من ٤٠ عامًا أن تنقل جنسيتها إلى زوجها وأبنائها، مما يجعل من الصعب على زوجها البقاء في البحرين. يعيشون في خوف من أن يفقد زوجها وابنتها وظيفتهما ويضطرا لمغادرة البلاد. ويجد أبناؤها الآخرون صعوبة في العثور على عمل، وتواجه الإبنة التي تعمل تحديات في الحصول على حقوقها كاملة مثل زيادة الأجور أو القدرة على الحصول على قرض لشراء منزل. تشعر زهرة بالقلق من أنه في حال تعرضها للأذى بأي شكل من الأشكال، فإن عائلتها ستعاني كثيرًا في حال عدم حصولها على جنسية في البلاد.

Credit: 123ArtistImages / iStock

غالبًا ما يشعر بهذه الآثار بشكل أكبر المجموعات المهمشة بالفعل والنساء في تلك المجموعات العرقية الأقلية التي تتعرض للعزل والاستغلال بشكل منهجي في المجتمعات التي يعيشون فيها. حتى في البلدان التي توفر، على سبيل المثال، الاعتراف القانوني بالعلاقات من نفس الجنس، فإن عدم وجود روابط بيولوجية للأطفال بالتبني أو من خلال الأم البديلة قد يؤثر على قدرة الأزواج من نفس الجنس على نقل الجنسية إلى أطفالهم.

تقرير شامل وملحق بقوانين الجنسية التمييزية في جميع أنحاء العالم مع تحديثات التقدم يمكن العثور عليه هنا: - الحالة التي نحن فيها: إنهاء التمييز على أساس الجنس في قوانين الجنسية

تواصل الحملة العالمية للمساواة في حقوق الجنسية في زيادة الزخم بين الحكومات ووكالات الأمم المتحدة والمجتمع المدني لإنهاء التمييز على أساس الجنس في قوانين الجنسية، بما في ذلك قرار مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة المعتمد في عام ٢٠٢٣ والقمة العالمية التي جمعت برلمانيين ووزراء ومنظمات المجتمع المدني الرائدة لوضع استراتيجية للإصلاح.

ما الذي يجب أن يتغير؟

في هذا التقرير، اخترنا أمثلة على القوانين التي تميز صراحةً ضد النساء في مجالات مثل حقهن في الجنسية والمواطنة والسفر والمشاركة في الحياة العامة. يتضمن القسم الخاص بالحالة الاجتماعية في هذا التقرير أمثلة أخرى لقوانين الأحوال الشخصية، خاصة فيما يتعلق بالعلاقات الأسرية.

فيما يلي أمثلة على القوانين التي يجب تعديلها أو إلغاؤها. إنها تنتهك القانون الدولي، ومنهاج عمل بيجين، وفي معظم الحالات، دستور الدولة نفسها.

المواطنة

البحرين

مرسوم بقانون رقم ١٢ بتعديل قانون الجنسية البحرينية لسنة ١٩٦٣:

المادة ٤. يعتبر الشخص بحرينياً في الحالات التالية:

أ. (أ) إذا ولد في البحرين أو خارجها وكان أبوه بحرينياً عند تلك الولادة.

ب. إذا ولد في البحرين أو خارجها وكانت أمه بحرينية عند ولادته على أن يكون مجهول الأب أو لم تثبت نسبته لأبيه قانونياً.

ملاحظة: المادة ١٨ من دستور البحرين: الناس سواسية في الكرامة الإنسانية، ويتساوى المواطنون لدى القانون في الحقوق والواجبات العامة. لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس، أو الأصل، أو اللغة، أو الدين أو العقيدة

بروناي

انون الجنسية في بروناي رقم ٤ لعام ١٩٦١، بصيغته المعدلة بموجب S ٤٣/٠٠ وS ٥٥/٠٢:

القسم ٤. (١) ابتداءً من اليوم المحدد، سيكون الأشخاص التاليون فقط، دون غيرهم، من رعايا جلالة السلطان ويانغ دي-برتوان بحكم القانون.

(أ) أي شخص مولود في بروني دار السلام. . .وأي شخص ولد خارج بروني دار السلام. . كان والده، وقت ولادة هذا الشخص، من رعايا جلالة السلطان ...

القسم ٥. (٦) . المرأة التي - **(أ) لا تكون من رعايا جلالة السلطان ... ؛ و (ب) تكون متزوجة أو كانت متزوجة من أحد رعايا جلالة السلطان ... تكون مؤهلة للتسجيل كرعية من رعايا جلالة السلطان ...**

القسم ٩. (٥) الشخص الذي اكتسب صفة رعية لجلالة السلطان ... يفقد هذه الصفة إذا - (ب) كانت امرأة اكتسبت هذه الصفة عن طريق التسجيل [من خلال الزواج من رعية لجلالة السلطان وبعد ذلك] تكتسب بسبب زواجها اللاحق جنسية أو مواطنة زوجها وهي جنسية أو مواطنة أي دولة أو بلد خارج بروناي دار السلام.

إسواتيني (سوازيلاند سابقًا)

قانون دستور مملكة سوازيلاند لعام ٢٠٠٥:

المادة ٤٣. (١) يعتبر الشخص المولود في سوازيلند بعد بدء نفاذ هذا الدستور مواطناً سوازيلندياً بالميلاد إذا كان والد ذلك الشخص وقت ولادته مواطناً سوازيلندياً بموجب هذا الدستور.

(٢) يعتبر الشخص المولود خارج سوازيلند بعد بدء نفاذ هذا الدستور مواطناً سوازيلندياً إذا كان والد ذلك الشخص وقت ولادته مواطناً سوازيلندياً بموجب هذا الدستور.

(٤) إذا كان الطفل المولود خارج إطار الزواج لم يتبناه أبوه أو يعترف به ذلك الأب وفقاً للقانون والعرف السوازيلندي وكانت أم ذلك الطفل مواطنة سوازيلندية، يكون الطفل مواطناً سوازيلندياً بالميلاد ...

المادة ٤٤. (١) المرأة التي ليست مواطنة سوازيلاندية عند تاريخ زواجها من شخص هو مواطن (وليس عن طريق التسجيل) تصبح مواطنة بتقديم إعلان بالطريقة المحددة إلى الوزير المسؤول عن شؤون المواطنة أو إلى أي بعثة دبلوماسية أو قنصلية لسوازيلاند أو في أي مكتب آخر محدد، إما قبل الزواج أو في أي وقت خلال فترة الزواج، تقبل فيه المواطنة السوازيلاندية.

(٢) تصبح المرأة التي تقدم إعلاناً بموجب البند (١) مواطنة اعتباراً من تاريخ زواجها إذا تم تقديم الإعلان قبل الزواج، أو إذا تم تقديم الإعلان بعد الزواج، اعتباراً من تاريخ تقديمه.

ملاحظة: المادة ٢٠ (١) من قانون دستور مملكة سوازيلاند لعام ٢٠٠٥: جميع الأشخاص متساوون أمام القانون وبموجب القانون في جميع مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وفي جميع النواحي الأخرى، ويتمتعون بحماية القانون على قدم المساواة.

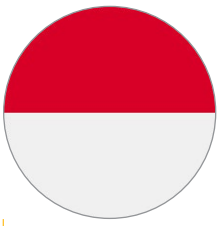

موناكو

القانون رقم ١١٥٥ بشأن الجنسية (١٨ ديسمبر ١٩٩٢) بصيغته المعدلة بالقانون رقم ١٢٧٦ (٢٢ ديسمبر ٢٠٠٣) والقانون رقم ١٣٨٧ (١٩ ديسمبر ٢٠١١) والقانون رقم ١٤٧٠ (١٧ يونيو ٢٠١٩):

المادة ١. يعتبر موناكيًا:

١. كل شخص مولود من أب موناكي إلا إذا اكتسب جنسيته عن طريق تصريح وفقًا لأحكام المادة ٣.

٢. كل شخص مولود من أم موناكية ولا تزال تحمل جنسية موناكو في تاريخ ميلاد هذا الشخص.

٣. كل شخص وُلد من أم موناكية وله أحد الأجداد من جهة الأم مولود في موناكو.

٤. كل شخص مولود من أم موناكية اكتسبت الجنسية الموناكية بالتجنيس أو باستعادة الجنسية أو وفقًا لأحكام الفقرة الثانية من المادة ٦ أو الفقرة الرابعة من المادة ٧ من هذا القانون.

٥. كل شخص مولود من أم اكتسبت الجنسية المواطنة عن طريق التصريح بعد التبني البسيط.

٦. كل شخص يولد في موناكو من أبوين مجهولين.

ملاحظة: على الرغم من تعديل المادة ١ من القانون رقم ١١٥٥ في عام ٢٠٠٣ لتوسيع الفئات التي يمكن للطفل من خلالها الحصول على الجنسية عن طريق الأم، ومرة أخرى في عام ٢٠١٩ لمنح الجنسية للأطفال المولودين في موناكو من أبوين مجهولين، إلا أن المادة ١ لا تزال تمييزية من حيث أن الآباء، على عكس الأمهات، يتمتعون بحقوق غير مشروطة في منح الجنسية لأطفالهم.

المادة ١٧ من دستور موناكو: إن مواطني موناكو يتمتعون بالمساواة أمام القانون. ولا يُمنح أي منهم وضعًا تفضيليًا أو معاملة خاصة.

توغو

الأمر رقم ٧٨-٣٤ المؤرخ في ٧ سبتمبر ١٩٧٨ المتعلق بقانون الجنسية التوغولية:

المادة ٥. ... المرأة الأجنبية التي تتزوج من رجل توغولي تكتسب الجنسية التوغولية وقت الزواج.

المادة ١٢. ... أجنبي ... متزوج من امرأة توغولية [يمكن تجنيسه بموجب المادة ١٠ بموجب مرسوم بعد إجراء تحقيق].

المادة ٢٣. يفقد الجنسية التوغولية: ... (٣) امرأة أجنبية مطلقة من زوجها التوغولي.

ملاحظة: احتفظ الدستور الجديد الذي صدر عام ٢٠٢٤ بالمادة ٢ التي تنص على: تكفل الجمهورية التوغولية المساواة أمام القانون لجميع المواطنين دون تمييز أو تفرقة بسبب الأصل أو العرق أو الجنس أو الإعاقة أو الوضع الاجتماعي أو الدين.

الولايات المتحدة الأمريكية

قانون الهجرة والجنسية (الباب ٨ من مدونة قوانين الولايات المتحدة ١٤٠١):

القسم ٣٠٩. الأطفال المولودون خارج إطار الزواج

(أ) تُطبق أحكام الفقرات (ج)، (د)، (هـ)، و(ز) من المادة ٣٠١ [التي تمنح الجنسية الأمريكية للأشخاص المولودين خارج الولايات المتحدة] اعتبارًا من تاريخ الولادة على أي شخص مولود خارج إطار الزواج إذا:

(١) ثبوت علاقة الدم بين الشخص والأب بأدلة واضحة ومقنعة،

(٢) كان الأب يحمل الجنسية الأمريكية وقت ولادة الشخص،

(٣) أن يكون الأب (ما لم يكن متوفى) قد وافق خطياً على تقديم النفقة المالية للشخص حتى يبلغ الشخص سن ١٨ عاماً، و

(٤) عندما يكون عمر الشخص أقل من ١٨ عامًا -

(أ) يتم إضفاء الشرعية على الشخص بموجب قانون الإقامة أو الموطن،

(ب) يعترف الأب كتابيًا وأمام القسم بأبوته للشخص، أو

(ج) أن تثبت أبوة الشخص بحكم محكمة مختصة.

(ج) بغض النظر عن أحكام الفقرة (أ) من هذه المادة، يُعتبر الشخص المولود بعد ٢٣ ديسمبر ١٩٥٢، خارج الولايات المتحدة وخارج إطار الزواج، قد اكتسب الجنسية عند الولادة من والدته إذا كانت الأم تحمل الجنسية الأمريكية وقت ولادة الشخص....

ملاحظة: في قضية سيشنز ضد مورواليس-سانتانا ١٣٧ س.ك. ١٦٧٨ (٢٠١٧)، قررت المحكمة العليا الأمريكية أنه من الآن فصاعدًا، سيكون للآباء والأمهات الأمريكيين غير المتزوجين نفس متطلبات الإقامة من أجل تمرير الجنسية لأطفالهم المولودين خارج الولايات المتحدة، على الرغم من أن مدة الإقامة سيتم تحديدها من قِبَل الكونغرس. في السابق، كان على الآباء أن يستوفوا فترة إقامة أطول من الأمهات، وهو ما وجدته المحكمة غير دستوري. ينص رأي المحكمة الذي كتبته روث بادر جينسبيرغ على ما يلي:

> "عند سنّ المادة ١٤٠٩ كجزء من قانون الجنسية لعام ١٩٤٠ (قانون ١٩٤٠)، سادت افتراضات قديمة لكنها لم تعد مقبولة، حيث ارتكزت قوانين الجنسية الأمريكية على افتراضين:
>
> في الزواج يكون الزوج قوامًا والزوجة تابعة، والأم غير المتزوجة هي الوصي الوحيد على الطفل غير الشرعي."

لسوء الحظ، لا تزال أجزاء من المادة ٣٠٩ تمييزية لأنها لا تزال تمنح الجنسية لأطفال الآباء غير المتزوجين من مواطنين أمريكيين والأمهات غير المواطنات المولودين خارج الولايات المتحدة فقط إذا استوفوا متطلبات معينة، بما في ذلك ضمان الأب للدعم المالي.

على الرغم من أن القسم ١ من التعديل الرابع عشر لدستور الولايات المتحدة تنص نظريًا لكل شخص "الحماية المتساوية بموجب القانون"، إلا أن الدستور الأمريكي لا يحظر صراحةً التمييز على أساس الجنس. (انظر التركيز الخاص على المساواة الدستورية)

الأدلة

إيران

قانون العقوبات الإسلامي لعام ٢٠١٣، الكتب الأول والثاني والخامس:

المادة ١٩٩. المعيار [للإثبات] في جميع الجرائم هو شاهدين ذكرين؛ إلا في الزنا واللواط والتفخيذ والمساحقة التي تثبت بأربعة شهود ذكور. من أجل إثبات جريمة زنا تستوجب عقوبة الحدّ المتمثلة في الجلد أو الحلق [حلق الرأس] و/أو النفي، تكون شهادة رجلين عادلين وأربع نساء عادلات كافية. وإذا كانت العقوبة المنصوص عليها غير ما تقدم، فيشترط شهادة ثلاثة رجال وامرأتين على الأقل. في مثل هذه الحالات، إذا شهد رجلان عادلان وأربع نساء عادلات على الجريمة، فلا يعاقب إلا بعقوبة الجلد. كما تثبت الجرائم البدنية المعاقب عليها بالدية بشاهد واحد من الرجال وشاهدين من النساء.

المادة ٢٠٩. إذا عجز المدعي الخاص في الدعاوى المالية كالدية في الجنايات البدنية، وكذلك في الدعاوى التي هي عبارة عن المطالبة بمبلغ من المال كجناية الخطأ أو شبه العمد التي يجب تعويضها بالدية، عن تقديم أدلة مقبولة مستوفية للشروط الشرعية، فإنه يمكنه [لا يزال] أن يأتي بشاهد واحد من الرجال أو شاهدين من النساء مع اليمين ويثبت الجزء المالي من دعواه.

المادة ٦٣٨. النساء اللاتي يظهرن في الأماكن العامة بدون اللباس الإسلامي المحدد (الحجاب الشرعي) يعاقبن إما بالحبس لمدة تتراوح بين ١٠ أيام وشهرين أو بغرامة تتراوح بين ٥٠،٠٠٠ و٥٠٠،٠٠٠ ريال.

ملاحظة: يُعرّف الزنا بأنه ممارسة الجنس غير المشروع خارج إطار الزواج. تُعرّف اللواط والتفخيذ والمساحقة بأنها أشكال مختلفة من النشاط الجنسي المثلي، سواء بين الرجال أو النساء. الحد عقوبة على بعض الجرائم المحددة في الشريعة الإسلامية. الدية هي غرامات تفرضها الشريعة الإسلامية على بعض الجرائم.

المادة ٢٠ من الدستور الإيراني: يتمتع جميع مواطني الدولة، رجالاً ونساءً، على قدم المساواة بحماية القانون وبكافة الحقوق الإنسانية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما يتفق مع المعايير الإسلامية. ومع ذلك، يمكن تجاوز جميع أحكام الدستور بالمبادئ الإسلامية وفقًا للمادة ٤ من الدستور: يجب أن تستند جميع القوانين والأنظمة المدنية والجزائية والمالية والاقتصادية والإدارية والثقافية والعسكرية والسياسية وغيرها من القوانين والأنظمة إلى المعايير الإسلامية. وينطبق هذا المبدأ بشكل مطلق وعام على جميع مواد الدستور وجميع القوانين واللوائح الأخرى، ويكون الفقهاء في مجلس صيانة الدستور هم الحكام في هذا الشأن.

باكستان

أمر قانون الشهادات، ١٩٨٤ (قانون الإثبات):

المادة ١٧. الكفاءة وعدد الشهود.

(١) تتحدد أهلية الشخص للإدلاء بشهادته، وعدد الشهود المطلوبين في أي قضية وفقاً لأحكام الإسلام كما وردت في القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة.

(٢) ما لم ينص على خلاف ذلك في أي قانون يتعلق بتنفيذ الحدود أو أي قانون خاص آخر.

(أ) في المسائل المتعلقة بالالتزامات المالية أو الآجلة، إذا تم توثيقها كتابيًا، يجب أن يشهد عليها رجلان، أو رجل وامرأتان، بحيث تذكّر إحداهما الأخرى عند الضرورة، ويجب تقديم الأدلة وفقًا لذلك؛ و

(ب) يجوز للمحكمة، في جميع المسائل الأخرى، أن تقبل شهادة رجل واحد أو امرأة واحدة أو أي دليل آخر حسبما تقتضيه ظروف القضية.

ملاحظة: المادة ٢٥ من دستور باكستان: (١) جميع المواطنين سواسية أمام القانون ولهم حق متساوٍ في الحماية التي يكفلها. (٢) لا يجوز التمييز على أساس الجنس.

السفر

سلطنة عمان

قانون الأحوال الشخصية، ١٩٩٧:

المادة ١٣٤. لا يجوز للحاضن السفر بالمحضون خارج الدولة إلا بموافقة وليه، وإذا امتنع الولي عن ذلك يرفع الأمر إلى القاضي.

المادة ١١. (ب) يشترط في الولي أن يكون ذكراً، عاقلاً، بالغاً غير محرم بحج أو عمرة مسلماً إذا كانت الولاية على مسلم.

ملاحظة: المادة ١٧ من دستور سلطنة عمان: المواطنون جميعهم سواسية أمام القانون، وهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة، ولا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس، أو الأصل، أو اللون، أو اللغة، أو الدين، أو المذهب، أو الموطن أو المركز الاجتماعي.

العنف

توصيات منهاج عمل بيجين

الفصل الرابع الإجراءات والمبادرات

٦٩(أ) - القيام، على سبيل الأولوية، بمراجعة التشريعات وتنقيحها، عند الاقتضاء، بهدف سن تشريعات فعالة، بما في ذلك التشريعات المتعلقة بالعنف ضد المرأة، واتخاذ التدابير الضرورية الأخرى لضمان حماية جميع النساء والبنات من جميع أشكال العنف البدني والنفسي والجنسي، وتوفير سبل اللجوء إلى العدالة؛

ما هي المشكلة؟

إن أعمال العنف ضد المرأة متجذرة في النظام الأبوي والتمييز المنهجي الذي تيسره هياكل المؤسسات القوية التي تفشل في محاسبة الجناة. علاوة على ذلك، فإن عدم تحقيق الحقوق الإنسانية الأساسية الأخرى، مثل الحماية الاجتماعية والاقتصادية للنساء والفتيات، يعزز هذا البيئة الضارة التي تسمح بوقوع العنف واستمراره.

عدد النساء والفتيات اللاتي قُتلن عمدًا في عام ٢٠٢٣ كان **٨٥,٠٠٠**

لا يزال من الصعب الحصول على إحصاءات دقيقة عن الاعتداءات الجنسية والعنف والإيذاء الجنسي وغيرها من أشكال الأذى بسبب عدم إبلاغ الضحايا وعدم قيام الحكومات بتسجيل البيانات وجمعها. إن الخوف من الانتقام، وغياب الحماية القانونية الكافية، وغياب الوعي، وفشل تطبيق القانون بشكل فعال وفساده، والعار الداخلي، والتأخير، وإلقاء اللوم على الضحايا هي الحواجز التي تمنع الوصول إلى النظام القضائي. على الرغم من التحديات في الإبلاغ عن العنف، نعلم أنه خلال حياتهن، فإن ما يقرب من واحدة من كل ثلاث نساء تتعرض للعنف القائم على النوع الاجتماعي في العالم. ظلت هذه الإحصائية ثابتة لأكثر من عقد من الزمان.

واحدة من كل نساء تتعرض للعنف القائم على النوع الاجتماعي في العالم

٦٠٪ من جميع جرائم قتل النساء والفتيات، التي تعرف أحيانًا بالقتل العمد للنساء، يتم ارتكابها على يد الشركاء الحميمين أو أفراد الأسرة الآخرين

في عام ٢٠٢٤، أفادت الأمم المتحدة بأن عدد النساء والفتيات اللاتي قُتلن عمدًا في عام ٢٠٢٣ كان ٨٥,٠٠٠. ١٢٪ من جرائم قتل النساء تحدث داخل الأسرة، بينما ٦٠٪ من جميع جرائم قتل النساء والفتيات، التي تعرف أحيانًا بالقتل العمد للنساء، يتم ارتكابها على يد الشركاء الحميمين أو أفراد الأسرة الآخرين. إن الإفلات من العقاب أو العقوبات الأقل على العنف ضد النساء، بما في ذلك القتل، يكتب أحيانًا في القانون نفسه، كما في حالة مصر المذكورة أدناه.

وفقًا لما ورد في تقرير WBL ٢٠٢٤ فإن المرأة بالكاد تتمتع بثلث الحماية القانونية التي تحتاجها من العنف الأسري والتحرش الجنسي وتزويج الأطفال وقتل الإناث:

- هناك ١٠٤ دولة فقط من أصل ١٩٠ دولة في تقرير WBL لديها قوانين شاملة تعالج العنف الأسري.
- ١٥١ دولة لديها قوانين تعالج التحرش الجنسي في العمل، ولكن عدد الاقتصادات التي لديها قوانين تعالج التحرش الجنسي في التعليم (٧٥) والأماكن العامة (٣٩) وعلى الإنترنت (٧٥) أقل من ذلك. ومن بين هذه الدول، هناك ٩٢ دولة تُجرم قوانينها التحرش الجنسي في قطاعين على الأقل من هذه القطاعات.
- وفقًا لبحثنا، من بين **٩٢** دولة تمارس فيها تشويه الاعضاء التناسلية للإناث(FGM) (العدد الفعلي أكبر، لكن هناك نقص في الإحصاءات الرسمية في بعض أنحاء العالم رغم وجود أدلة أخرى)، فقط **٥٢** دولة قد حظرت تشويه الأعضاء التناسلية للإناث بشكل محدد بموجب قوانينها الوطنية.

العنف الجنسي

في جميع أنحاء العالم، يعتبر الاغتصاب والاعتداء الجنسي من الحوادث العنيفة التي تحدث كل يوم في جميع أنحاء العالم - وهو يؤثر على ما يقرب من مليار إمرأة وفتاة على مدى حياتهن. **ومع ذلك، وعلى الرغم من انتشار هذه الجرائم، إلا أن القوانين غير كافية وغير متسقة ولا يتم تطبيقها بشكل منهجي، وأحيانًا تشجع على العنف.**

تستخدم القوانين في بعض البلدان لغة مجردة أو غامضة فيما يتعلق بما يشكل عملًا من أعمال العنف الجنسي، وغالبًا ما تعتمد على مفاهيم قديمة نمطية عن العنف والجنسانية. على سبيل المثال، هناك حاجة موثقة جيدًا لتعريفات الاغتصاب القائم على التراضي. يجب أن تستند تعاريف الاغتصاب في القوانين إلى مبدأ الموافقة الطوعية والحقيقية والرضا، مع الاعتراف بمجموعة واسعة من الحالات القسرية التي لا يمكن فيها اعتبار الموافقة طوعية أو حقيقية أوعن طيب خاطر، وحيثما تكون الضحية غير قادرة على إعطاء الموافقة.

انظر تقارير Equality Now عقبات أمام العدالة: كيف يخذل القانون الناجيات من العنف الجنسي في أوراسيا و قوانين العنف الجنسي في أوراسيا: نحو تعريف قائم على الموافقة. انظر أيضًا العوائق أمام العدالة الاغتصاب في أفريقيا، القانون والممارسة والوصول إلى العدالة و الفشل في الحماية: كيف تضر القوانين والممارسات التمييزية ضد العنف الجنسي بالنساء والفتيات والمراهقات في الأمريكيتين

نقاط الضعف الإضافية

من المهم أن نلاحظ في ردنا على وباء العنف ضد النساء أن النساء والفتيات المهمشات في مجتمعنا أكثر عرضة لتجربة العنف الجنسي ووجود حواجز للوصول إلى العدالة في النظام القضائي الجنائي. تعرض النساء والفتيات في المجتمعات الأصلية، والمهاجرات، ونساء الأقليات العرقية، والنساء من الطبقة العاملة، ونساء الداليت والأديفاسي، والنساء والفتيات ذوات الإعاقة لأشكال متعددة ومركبة من التمييز، وفي بعض البلدان، غالبًا ما تكون هذه الأشكال أكثر تواترًا وشدة.

على سبيل المثال، في الهند بلغت الإحصائيات الرسمية لحالات الاغتصاب أكثر من ٨٠ حالة اغتصاب يوميًا. أي بمعدل حالة كل ١٦ دقيقة. تعد بيانات العنف الجنسي القائم على الطبقية مثيرة للقلق بشكل خاص وواقع مروع للنساء في الهند. ويواجهن عقبات هائلة في الوصول إلى العدالة، بما في ذلك رفض الشرطة الإبلاغ عن حالات الاغتصاب، واستخدام اختبارات الإصبعين المحظورة على النساء، والضغط من قبل المجتمع الأبوي لتسوية القضايا خارج المحكمة أو قضاء سنوات في نظام قضائي مكلف مع قضاة ليسوا حساسين لقضايا النوع الاجتماعي ويسمحون بثقافة التحيز الجنسي في قاعات المحاكم. إن إلغاء القوانين التمييزية ليس كافيًا، وهناك حاجة ملحة لتنفيذ قوانين وسياسات وإجراءات جيدة لإنهاء العنف والتمييز القائم على النوع الاجتماعي بشكل فعال وتوفير إمكانية الوصول إلى العدالة.

انظر تقارير Equality Now إنكار العدالة العنف الجنسي والتمييز المتعدد الجوانب - العوائق التي تحول دون وصول نساء وبنات الداليت في هاريانا بالهند إلى العدالة والعنف الجنسي في جنوب آسيا: العوائق القانونية وغيرها من العوائق التي تحول دون تحقيق العدالة للناجين ومذكرة مشتركة إلى لجنة حقوق الطفل التابعة للأمم المتحدة بشأن أرمينيا

العنف القائم على النوع الاجتماعي الذي تسهله التكنولوجيا

لا يقتصر العنف على المجال الجسدي؛ فالنساء والفتيات يتعرضن بشكل متزايد للاعتداء والتحرش الجنسي في العالم الرقمي. في المقابل، سهّل استخدام التكنولوجيا بدوره العنف والاستغلال الجنسي في العالم المادي أيضًا. على سبيل المثال، في الولايات المتحدة، ٥٥٪ من حالات الاتجار بالجنس في عام ٢٠٢٠ تضمنت استخدام الإنترنت من قبل المتاجرين بالبشر. في الهند، تضاعف العنف عبر الإنترنت ثلاث مرات خلال جائحة كوفيد-١٩ (من ٢٦٪ إلى ٧٤٪)، وتعرض شخص واحد من كل ٣ أشخاص في أستراليا ونيوزيلندا والمملكة المتحدة لشكل واحد على الأقل من أشكال الاعتداء الجنسي القائم على الصور. مع اعتماد الاتفاق الرقمي العالمي في سبتمبر ٢٠٢٤، نأمل أن يتم اتخاذ مزيد من الإجراءات، بما في ذلك إصدار قوانين للتعامل مع العنف القائم على النوع الاجتماعي الذي تسهله التكنولوجيا على جميع المستويات.

للاطلاع على مزيد من التقارير والموارد حول الإساءة والاستغلال الجنسي المُيسّر بالتكنولوجيا والقوانين ذات الصلة من قبل منظمة Equality Now وتحالف الحقوق الرقمية العالمية (AUDRI).

النزاعات - إدامة العنف الجنسي وعدم المساواة

بالإضافة إلى أشكال العنف "اليومية"، ولأسباب سياسية أو عسكرية أو اقتصادية للسيطرة على الأراضي أو الموارد، يُستخدم العنف الجنسي المرتبط بالصراع (CRSV) بشكل متكرر ومتعمد لاستهداف المدنيين، وخاصة النساء، والفتيات. وتواجه النساء والفتيات هذا الانتهاك لحقوق الإنسان داخل بلدانهن في حالات الأزمات، كما هو الحال أثناء الحروب والإبادة الجماعية والنزاعات المسلحة والهجرة القسرية والنزوح. سنوات من انعدام الأمن والاستقرار المنهجي في دول مثل جمهورية الكونغو الديمقراطية، (DRC) وإسرائيل، وفلسطين، والسودان، وأوكرانيا، أو مناطق مثل مانيبور في الهند، لا توفر ظروفًا خصبة لسيادة القانون والإصلاح القانوني عندما يكون هناك حاجة ماسة إلى العمل الإنساني للاستجابة للاحتياجات الفريدة والمهملة غالبًا للنساء والبنات في هذه الصراعات. ومع ذلك، في جمهورية الكونغو الديمقراطية DRC، تم اتخاذ خطوة صغيرة، ولكنها مهمة نحو تحقيق

العدالة، عندما اعتمدت الجمعية الوطنية في عام ٢٠٢٣ قانونًا يُعفي الناجيات من العنف الجنسي، بما في ذلك الناجيات من العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات (CRSV)، من دفع الرسوم القانونية عند رفع قضايا ضد الجناة.

لمعرفة المزيد عن العنف الجنسي المرتبط بالصراع (CRSV) وتعزيز العدالة بين الجنسين في أوقات الصراع، فإن وضع أساس متين للمساواة القانونية في أوقات "السلام" يمكن أن يشمل تدابير للوقاية والتحقيق الفعال وتوفير أشكال كافية ومناسبة من الانتصاف للعنف الجنسي، وإنهاء التمييز القائم على الجنس في القوانين والقواعد والإجراءات. بدون تحقيق السلام ووجود حكومات فاعلة، لا يمكن تعديل القوانين أو إلغاؤها بسهولة، وستستمر النساء في التعرض لمستويات أكبر من العنف.

ما هو الأثر؟

بدون وجود قوانين تمنع مختلف أشكال العنف، تصبح قدرة النساء والفتيات على تحقيق حقوقهن الأخرى والتمتع بها محدودة بشدة. فعلى سبيل المثال، تؤثر الممارسات الضارة المعترف بها دوليًا كأشكال من العنف القائم على نوع الجنس، مثل تزويج الأطفال أو التزويج القسري أو المبكر وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث على حق الفتاة في التعليم والصحة والأمن الاقتصادي، فضلًا عن الحقوق الجنسية والإنجابية وتترك آثارًا دائمة وأحيانًا دائمة على حياتها. بالإضافة إلى ذلك، بدون قوانين ضد التحرش الجنسي في مكان العمل، تتأثر الحقوق الاقتصادية للنساء، حيث قد يتركن القوى العاملة أو يتعرضن للانتقام إذا قمن بالإبلاغ عن التحرش.

ما الذي يجب تغييره؟

لمنع العنف ضد النساء والفتيات، يُعد الإطار القانوني والسياسي القوي والبيئة السلمية أمرين ضروريين. حدد تقرير صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للقضاء على العنف ضد المرأة والفتاة بعنوان التعلم من الممارسة: تعزيز البيئة القانونية والسياسية لمنع العنف ضد النساء والفتيات فى المجالات الرئيسية لبناء البيئة المناسبة:

١) الدعوة وبناء الأدلة لإصلاحات القوانين والسياسات.
٢) بناء قدرات المؤسسات القضائية ومؤسسات إنفاذ القانون والمؤسسات الحكومية؛
٣) سد الفجوات بين القوانين/السياسات الرسمية والنظم غير الرسمية على مستوى المجتمع المحلي؛
٤) تحسين سبل الوصول إلى العدالة للناجيات من العنف ضد النساء والفتيات، وآليات مساءلة الجناة.

بالإضافة إلى ذلك، يجب على الدول الالتزام بسن وممارسة الولاية القضائية العالمية وأشكال أخرى من الولاية القضائية خارج الإقليم بشأن جرائم الاغتصاب والأشكال الأخرى من العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي التي تُعد جرائم بموجب القانون الدولي؛ وبالاستناد إلى مبادئ الاتفاق الرقمي العالمي، يجب أيضًا تطوير قوانين تعالج الطبيعة متعددة السلطات القضائية للعنف القائم على النوع الاجتماعي الذي تسهله التكنولوجيا، وتحسين التعاون الدولي في التحقيق ومقاضاة هذه الحالات، وتعزيز مساءلة قطاع التكنولوجيا.

فيما يلي أمثلة على القوانين التي يجب تعديلها أو إلغاؤها. إنها تنتهك القانون الدولي، ومنهاج عمل بيجين، وفي معظم الحالات، دستور الدولة نفسها.

الاغتصاب

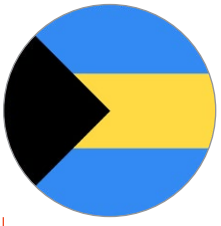

جزر البهاما

قانون الجرائم الجنسية والعنف المنزلي لعام ١٩٩١:

القسم ٣. الاغتصاب هو فعل أي شخص لا يقل عمره عن أربعة عشر عاما للاتصال الجنسي بشخص آخر ليس زوجا له

(أ) بدون موافقة الشخص الآخر

(ب) وبموافقة الشخص الآخر التي تكون قد انتُزعت بالتهديد أو الخوف من الأذى الجسدي.

(ج) بموافقة تم الحصول عليها بانتحال شخصية زوج ذلك الشخص الآخر؛ أو

(د) بموافقة تم الحصول عليها عبر ادعاءات كاذبة ومضللة تتعلق بطبيعة الفعل أو حقيقته.

ملاحظة: لا توجد عقوبات جنائية على الاغتصاب الزوجي. لم يكن هناك أي تحرك على الإطلاق منذ تقديم مسودة قانون تعديل في عام ٢٠٢٢، والتي تم التخلي عنها تمامًا.

المادة ١٥ من دستور كومنولث جزر البهاما: حيث أن لكل شخص في جزر البهاما الحق في التمتع بالحقوق والحريات الأساسية للفرد أي أن له الحق، بغض النظر عن عرقه أو مكان نشأته أو آرائه السياسية أو لونه أو عقيدته أو الجنس، ولكن مع مراعاة حقوق وحريات الآخرين والمصلحة العامة، الحق في التمتع بكل ما يلي: (أ) الحياة والحرية والأمن الشخصي وحماية القانون

الهند

القانون الجنائي الهندي لعام ١٨٦٠، كما تم تعديله بموجب قانون تعديل القانون الجنائي رقم ١٣ لعام ٢٠١٣:

القسم ٣٧٥. يعتبر الرجل مرتكباً لجريمة "الاغتصاب" إذا (أ) أولج عضوه الذكري، بأي درجة، في مهبل المرأة، أو فمها أو مجرى البول أو فتحتها الشرجية... في ظل الظروف الواردة في أي من الأوصاف السبعة التالية ... سادسًا. -برضاها أو بدون رضاها، عندما تكون دون الثامنة عشرة من عمرها.

الاستثناء ٢. الجماع أو الفعل الجنسي من الرجل مع زوجته، [ألا تكون الزوجة دون الخامسة عشرة من العمر،] لا يعد اغتصاباً.

ملاحظة: في عام ٢٠٠٥، أصدرت الهند قانون حماية المرأة من العنف الأسري رقم ٤٣، الذي يتيح للنساء الوصول إلى مجموعة من الوسائل المدنية لحمايتهن من العنف الأسري، بما في ذلك الاعتداء الجنسي. في قضية الفكر المستقل ضد الاتحاد الهندي، قضت المحكمة العليا الهندية في عام ٢٠١٧ بأن الجزء من الاستثناء ٢ من المادة ٣٧٥، الذي يعفي الاغتصاب

الزوجي للقاصرات اللاتي تتراوح أعمارهن بين ١٥ و١٨ عامًا، غير دستوري. ومع ذلك، لا توجد عقوبات جنائية على الاغتصاب الزوجي عندما يكون عمر الزوجة أكثر من ١٨ عامًا.

كما يزداد تفاقم عدم تجريم الاغتصاب الزوجي بسبب المادة ٩ من قانون الزواج الهندوسي لعام ١٩٥٥، التي تسمح للمحكمة بمنح حق "استعادة الحقوق الزوجية" عندما يكون "الزوج أو الزوجة، دون عذر معقول، قد انسحب من معاشرة الآخر". السماح للمحكمة بفرض "الحقوق الزوجية" عندما لا ترغب الزوجة في العيش مع زوجها يجعلها عرضة للعنف الجنسي، خاصة وأن الاغتصاب الزوجي لا يُعتبر جريمة جنائية بموجب القانون الهندي.

المادة ١٤ من دستور الهند: يجب على الدولة أو الولاية ألا تحرم أي شخص من المساواة أمام القانون أو المساواة في حماية القوانين داخل أراضي الهند. المادة ١٥(١): لا تمارس الدولة التمييز ضد أي مواطن على أساس الدين، أو العرق أو الطائفة أو الجنس أو مكان الميلاد، أو أي منها.

تحديث! لا تزال قضية تطعن في استثناء الاغتصاب الزوجي معلقة أمام المحكمة العليا. في هذه الأثناء، قضت محكمة عليا أخرى بعدم جواز المعاقبة على الاغتصاب الزوجي بموجب القانون الحالي. بالإضافة إلى ذلك، تم تقديم مشاريع قوانين جديدة لإصلاح قانون العقوبات في أغسطس ٢٠٢٣، والتي تضمنت عقوبات مشددة على جرائم الاغتصاب وقوانين منفصلة لاغتصاب القُصر ومع ذلك، لا يزال الاغتصاب الزوجي مدرجًا كاستثناء.

الكويت

القانون رقم ١٦ لسنة ١٩٦٠ بشأن إصدار قانون العقوبات:

المادة ١٨٢: إذا تزوج الخاطف بمن خطفها زواجا شرعيا بإذن من وليها، وطلب الولي عدم عقاب الخاطف، لم يحكم عليه بعقوبة ما

ملاحظة: المادة ٢٩ من دستور الكويت: الناس سواسية في الكرامة الإنسانية، وهم متساوون لدى القانون في الحقوق والواجبات العامة.

ليبيا

قانون العقوبات:

المادة ٤٢٤. سقوط الجريمة أو وقف تنفيذ العقوبة: إذا عقد الفاعل زواجه على المعتدي عليها تسقط الجريمة والعقوبة وتنتهي الآثار الجنائية سواء بالنسبة للفاعل أو للشركاء وذلك ما دام قانون الأحوال الشخصية للجاني لا يخول الطلاق أو التطليق.

فإذا كان القانون المذكور يخول الطلاق أو التطليق فلا يترتب على الزواج المعقود إلا إيقاف الإجراءات الجنائية أو إيقاف تنفيذ الحكم لمدة ثلاث سنين. ويزول الإيقاف قبل مضي ثلاث سنوات من تاريخ الجريمة بتطليق الزوجة المعتدي عليها دون سبب معقول أو بصدور حكم بالطلاق لصالح الزوجة المعتدي عليها.

ملاحظة: المادة ٦ من الإعلان الدستوري ٢٠١١ في ليبيا: الليبيون سواء أمام القانون، ومتساوون في التمتع بالحقوق المدنية والسياسية، وفي تكافؤ الفرص، وفيما عليهم من

الواجبات والمسؤوليات العامة، لا تمييز بينهم بسبب الدِّين، أو المذهب، أو اللغة، أو الثروة، أو الجنس، أو النسب، أو الآراء السياسية، أو الوضع الاجتماعي، أو الانتماء القبلي، أو الجهوي أو الأسرى.

باراغواي

قانون العقوبات في باراغواي:

المادة ١٣٧. (١) يعاقب الرجل الذي أقنع امرأة في سن الرابعة عشرة إلى السادسة عشرة من عمرها بمواقعتها خارج نطاق الزواج، بالغرامة.

ملاحظة: وتُعرف المادة ١٣٧ من قانون العقوبات في باراغواي بحكم "الاستوبرو" وهو نص يحدد عقوبة أخف للجرائم الجنسية المرتكبة ضد الفتيات المراهقات اللواتي تتراوح أعمارهن بين ١٤ و١٦ عامًا مقارنةً بجريمة اغتصاب طفل أصغر سنًا أو امرأة. وغالباً ما تؤدي أحكام الإستوبرو في كثير من الأحيان إلى إفلات المغتصبين من العقاب عندما يكون عمر الضحية بين ١٤ و١٦ عاماً. وهي شائعة في العديد من بلدان أمريكا اللاتينية، بما في ذلك بوليفيا.

الفصل الثالث من دستور باراغواي: المادة ٤٧. تضمن الدولة لجميع سكان الجمهورية: ١. المساواة في الوصول للعدالة، وتقوم الدولة بإزالة العوائق التي تحول دون ذلك؛ ٢. المساواة أمام القانون ... المادة ٤٨. للرجال والنساء حقوق مدنية وسياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية متساوية.

سنغافورة

قانون العقوبات:

الفصل السادس عشر. الجرائم التي تؤثر على جسم الإنسان

المادة ٣٧٥. الاغتصاب.

(١) أي رجل يولج في فرج امرأة بقضيبه -

(أ) بدون رضاها أو

(ب) برضاها أو بدون رضاها، عندما تكون دون الرابعة عشرة من العمر،

يكون مذنباً بارتكاب جريمة.

(١ أ) أي رجل (أ) يولج بقضيبه في شرج أو فم شخص آخر (ب) -

(أ) دون رضا (ب)؛ أو

(ب) برضا (ب) أو بدون رضاه، عندما يكون عمر (ب) أقل من ١٤ سنة،

يكون مذنباً بارتكاب جريمة."

....

(٤) لا يكون الرجل مذنبًا بارتكاب جريمة بموجب المادة الفرعية (١) (ب) أو (١ أ) (ب) بسبب إيلاج زوجته برضاها.

المادة ٣٧٦ أ. إيلاج جنسي لقاصر دون سن ١٦ سنة.

(١) أي شخص (أ) يقوم بـ

(أ) إيلاج قضيبه في مهبل أو شرج أو فم، حسب الحالة،

لشخص يقل عمره عن ١٦ سنة (ب)؛...

(٢) كل من يرتكب جريمة بموجب هذا القسم ضد شخص (ب) يبلغ من العمر ١٤ سنة أو أكثر من العمر أو أقل من ١٦ سنة -

(أ) في الحالة التي يكون فيها الجاني في علاقة استغلالية لـ (ب)، يعاقب بالسجن لمدة قد تمتد إلى ٢٠ سنة، ويكون عرضة أيضاً للغرامة أو الضرب بالعصا؛

(ب) في أي حالة أخرى، يعاقب بالسجن لمدة قد تصل إلى ١٠ سنوات أو بالغرامة أو بكليهما.

(٣) كل من يرتكب جريمة بموجب هذا القسم ضد شخص (ب) يقل عمره عن ١٤ سنة يعاقب بالسجن لمدة قد تصل إلى ٢٠ سنة، ويكون عرضة للغرامة أو الضرب بالعصا.

(٤) لا يكون أي شخص مذنبًا بارتكاب جريمة بموجب هذه المادة بسبب فعل الإيلاج ضد زوجه أو زوجته بموافقة ذلك الزوج أو الزوجة

ملاحظة: تم التعديل جزئيًا: رفع قانون إصلاح القانون الجنائي لعام ٢٠١٩ الحصانة عن الاغتصاب الزوجي. والآن، يمكن إدانة الأزواج الذين يغتصبون زوجاتهم بتهمة الاغتصاب بموجب المادتين ٣٧٥ و٣٧٦-أ من قانون العقوبات. ومع ذلك، فإن القانون المعدل يحافظ على الحصانة الزوجية للنشاط الجنسي مع القاصرين الذين تقل أعمارهم عن ١٦ عامًا والذين يقال إنهم "وافقوا." يمكن لهذه الأحكام أن تشجع "تزويج الأطفال" ويمكن أن تؤدي إلى افتراض أن الأطفال، ومعظمهم من الفتيات، يوافقون طواعية على النشاط الجنسي ولا يُكرهون عليه (بغض النظر عن أي اختلاف كبير في السن والسلطة) لمجرد أنهم متزوجون من الجاني. عادةً ما يُعتبر الرجل الذي يمارس الجنس مع فتاة تبلغ من العمر ١٥ عامًا مذنبًا بممارسة الجنس مع قاصر، بغض النظر عن موافقتها الظاهرية، لكن القانون يعتبر هذه الزوجة القاصر قادرة على "الموافقة" على النشاط الجنسي مع زوجها. يجب تعديل القانون لإزالة جميع الاستثناءات الزوجية للجرائم الجنسية.

المادة ١٢ (١) من دستور سنغافورة: جميع الأشخاص سواسية أمام القانون ويحق لهم التمتُّع على قَدم المساواة بحماية القانون

تايلاند

قانون العقوبات، العام ٢٤٩٩ (١٩٥٦)، المعدل حتى عام ٢٠١٩:

القسم ٢٧٧: كل من يجامع طفلة لم تبلغ الخامسة عشرة من عمرها، وليست زوجته أو زوجها، سواء بموافقة تلك الطفلة أم بدونها، يعاقب بالسجن من خمس إلى عشرين سنة وبغرامة من مائة ألف بات إلى أربعمائة ألف بات.

ملاحظة: تضمنت النسخة السابقة من البند بندًا يسمح للمغتصب بتجنب الملاحقة الجنائية إذا تزوج الضحية. ومع ذلك، أعربت حكومة تايلاند، في تقرير الدولة الطرف الذي قدمته إلى اللجنة المعنية بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (CEDAW/C/THA/٨)، عن أنها عدلت قانون العقوبات بتنقيح المادة ٢٧٧. ويشير تقرير الدولة الطرف إلى أن القانون المعدل "يلغي سلطة المحكمة في النظر في القضايا التي تشمل القاصرين والأسر التي تسمح للفرد الذي يقل عمره عن ١٨ عامًا ويرتكب أفعالًا جنسية ضد طفل آخر بالتراضي يزيد عمره عن ١٣ عامًا، ولكن لا يتجاوز ١٥ عامًا بالدخول في الزواج. ومع ذلك، لا يزال الأمر متروكًا لتقدير المحكمة لضمان حماية ورفاهية الطفل المتضرر أو الجاني". وعلاوة على ذلك، على الرغم من أن الحكومة عدلت مواد أخرى من القانون الجنائي، وألغت استثناء الاغتصاب الزوجي، إلا أنه لا يزال استثناءً في المادة ٢٧٧. وتنص المادة ٢٧٧ على عقوبة اغتصاب القاصر ما لم تكن الضحية زوجاً شرعياً للجاني.

القسم ٢٧ من دستور مملكة تايلاند: جميع الأشخاص متساوون أمام القانون ويتمتعون بالحقوق والحريات، كما يتمتعون بالحماية على قدم المساواة بموجب القانون. يتمتع الرجال والنساء بحقوق متساوية.

العنف المنزلي

العراق

قانون العقوبات العراقي رقم ١١١ لسنة ١٩٦٩:

المادة ٤١. لا جريمة إذا وقع الفعل استعمالاً لحق مقرر بمقتضى القانون. ويعتبر استعمالاً للحق: (١) تأديب الزوج زوجته وتأديب الآباء والمعلمين ومن في حكمهم الأولاد القصر في حدود ما هو مقرر شرعا أو قانونا أو عرفًا.

ملاحظة: المادة ١٤ من دستور العراق: العراقيون متساوون أمام القانون دون تمييز بسبب الجنس أو العرق أو القومية أو الأصل أو اللون أو الدين أو المذهب أو المعتقد أو الرأي أو الوضع الاقتصادي أو الاجتماعي.

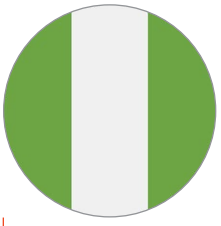

نيجيريا

قانون العقوبات في شمال نيجيريا:

القسم ٥٥. تقويم الطفل، أو التلميذ، أو الخادم أو الزوجة.

(١) لا يُعتبر أي فعل جريمة إذا لم يصل إلى درجة التسبب في أذى جسيم لأي شخص، وكان يُرتكب:

(أ) من قبل أحد الوالدين أو ولي الأمر أو الوصي لغرض تقويم ولده أو من هو تحت وصايته...

(ب) من قبل مدير مدرسة لغرض تقويم الطفل ...

(جـ) من قبل سيد لغرض تقويم خادمه أو متدربه ...

(د) من قبل الزوج لغرض تقويم زوجته، ويكون هذا الزوج والزوجة خاضعين لأي قانون أو عرف محلي يُعترف فيه بشرعية هذا التقويم.

ملاحظة: المادة ٤٢ (١) من دستور نيجيريا: لا يجوز لأي مواطن نيجيري، بسبب انتمائه إلى مجتمع معين أو مجموعة عرقية أو مكان منشأ أو جنسه أو دينه أو آرائه السياسية: -(أ) أن يُخضع لأي حرمان أو قيود، سواء كان ذلك بشكل صريح أو في التطبيق العملي، بموجب أي قانون نافذ في نيجيريا أو أي إجراء تنفيذي أو إداري صادر عن الحكومة، عندما لا يخضع مواطنو نيجيريا من مجتمعات أو مجموعات عرقية أو أماكن منشأ أو جنس أو أديان أو آراء سياسية أخرى لمثل هذه القيود أو الحرمان..

جرائم القتل بدافع "الشرف"

مصر

قانون العقوبات رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧:

المادة ٢٣٧. من فاجأ زوجته حال تلبسها بالزنا فقتلها هي ومن يزنى بها يعاقب بالحبس بدلا من العقوبات المقررة في المادتين ٢٣٤ و٢٣٦.

ملاحظة: تسمح المادة ٢٣٧ من قانون العقوبات المصري بتخفيف عقوبة الرجل الذي يقتل زوجته عن غيره من أشكال القتل الأخرى.

المادة ٥٣ من الدستور المصري: المواطنون لدى القانون سواء. وهم متساوون في الحقوق والحريات والواجبات العامة، لا تمييز بينهم بسبب الدين، أو العقيدة، أو الجنس، أو الأصل، أو العرق، أو اللون، أو اللغة، أو الإعاقة، أو المستوى الاجتماعي، أو الانتماء السياسي أو الجغرافي.

الهوامش

١ المساواة في القانون بين النساء والفتيات بحلول عام ٢٠٣٠: استراتيجية متعددة الأطراف للعمل المتسارع، (هيئة الأمم المتحدة للمرأة، ٢٠١٩)، https://www.unwomen.org/en/digital-library/publications/2019/03/equality-in-law-for-women-and-girls-by-2030

٢ إعلان ومنهاج عمل بيجين، https://www.unwomen.org/en/digital-library/publications/2015/01/beijing-declaration

٣ ميثاق المستقبل والميثاق الرقمي العالمي والإعلان بشأن الأجيال القادمة (الأمم المتحدة، سبتمبر ٢٠٢٤)، https://www.un.org/sites/un2.un.org/files/sotf-pact_for_the_future_adopted.pdf

٤ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ١٩٧٩، https://www.ohchr.org/en/instruments-mechanisms/instruments/convention-elimination-all-forms-discrimination-against-women

٥ جدول أعمال التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، https://sdgs.un.org/2030agenda

٦ لجنة وضع المرأة (CSW) https://www.unwomen.org/en/how-we-work/commission-on-the-status-of-women

٨ *"الجنس" هو المصطلح المستخدم في منصة عمل بيجين ومعظم القوانين الدولية الأخرى. تهدف منظمة Equality Now (المساواة الآن) إلى تحقيق الشمول في التحليلات القانونية وجهود المناصرة التي تقوم بها لمعالجة قوانين التمييز على أساس الجنس، وتستخدم هذا المصطلح على نطاق واسع. نُدرك أنه قد يتعرض الأشخاص للتمييز بسبب كلٍّ من جنسهم وهوية النوع الاجتماعي لديهم. بغضّ النظر عن جنسهم أو هوية النوع الاجتماعي لديهم، يستحق الناس جميعاً المساواة والتمتع بحقوقهم الإنسانية بشكلٍ كامل.

٩ 'الأقوال والأفعال: محاسبة الحكومات في عملية مراجعة إعلان بكين+٢٥'، (المساواة الآن، مارس ٢٠٢٠)، https://equalitynow.org/resource/words_and_deeds_beijing25_report/

١٠ 'الأقوال والأفعال: التمييز على أساس الجنس في قوانين الوضع الاقتصادي' (المساواة الآن، مارس ٢٠٢٤)، https://equalitynow.org/resource/words-and-deeds-sex-discrimination-in-economic-status-laws-2024-update/

١١ 'الأقوال والأفعال: التمييز على أساس الجنس في قوانين الأحوال الشخصية'، (المساواة الآن، مايو ٢٠٢٣)، https://equalitynow.org/resource/words-and-deeds-sex-discrimination-in-personal-status-laws/

١٢ 'الأقوال والأفعال: التمييز على أساس الجنس في قوانين العنف'، (المساواة الآن، نوفمبر ٢٠٢٠)، https://equalitynow.org/resource/words-and-deeds-sex-discrimination-in-violence-laws/

١٣ 'الأقوال والأفعال: التمييز على أساس الجنس في قوانين الحالة الزوجية'، (المساواة الآن، أكتوبر ٢٠٢٢)، https://equalitynow.org/resource/words-and-deeds-sex-discrimination-in-marital-status-laws/

١٤ 'اليابان- القانون المدني'، (المساواة الآن، نوفمبر ٢٠٢١)، https://equalitynow.org/discriminatory_law/japan_the_civil_code/

١٥ 'الفلبين - قانون العقوبات المُنقّح والمُعدّل بموجب القانون رقم ١٠١٥٨ (٢٧ مارس ٢٠١٢)، (المساواة الآن، نوفمبر ٢٠٢١)، https://equalitynow.org/discriminatory_law/philippines_the_revised_penal_code_as_amended_by_act_no_10158_march_27_2012/

١٦ 'كوبا – قانون الأسرة، (المساواة الآن، نوفمبر ٢٠٢١)، https://equalitynow.org/discriminatory_law/cuba_the_family_code/

١٧ 'الإمارات العربية المتحدة – القانون الاتحادي رقم ٢٨ لسنة ٢٠٠٥ بشأن قانون الأحوال الشخصية لدولة الإمارات العربية المتحدة، (المساواة الآن، نوفمبر ٢٠٢١)، https://equalitynow.org/discriminatory_law/uae_federal_law_no_28_of_2005_of_the_uae_personal_affairs_law/

١٨ 'جمهورية الدومينيكان - القانون المدني' (المساواة الآن، نوفمبر ٢٠٢١)، https://equalitynow.org/discriminatory_law/the_dominican_republic_the_civil_code/#:~:text=Article%20144%20of%20the%20Dominican,18%20from%20entering%20into%20marriage.&text=UPDATE%20January%202021%3A%20On%206,below%20the%20age%20of%2018.

١٩ 'الولايات المتحدة - وزارة الدفاع، مذكرة من نوع التوجيه (DTM) - ١٩-٢٠٢١ - الخدمة العسكرية للأشخاص المتحولين جنسياً والأشخاص الذين يعانون من اضطراب الهوية الجنسية، بتاريخ ١٢ مارس ٢٠١٩'، (المساواة الآن، ٢٠٢١)، https://equalitynow.org/discriminatory_law/us_department_of_defense_directive-type_memorandum_dtm_-19-004/

٢٠ 'صحيفة حقائق: إعادة إقرار القانون بشأن العنف ضد المرأة (VAWA)' (البيت الأبيض، مارس ٢٠٢٢)، https://www.whitehouse.gov/briefing-room/statements-releases/2022/03/16/fact-sheet-reauthorization-of-the-violence-against-women-act-vawa/

٢١ 'سوريا – قانون العقوبات'، (المساواة الآن، نوفمبر ٢٠٢١) https://equalitynow.org/discriminatory_law/syria_the_penal_code/

٢٢ 'بناء عالم أكثر عدالة، مكان عمل واحد في كل مرة: مكافحة التمييز والمضايقة من أجل العدالة الاجتماعية في سيراليون'، (سييرالي، فبراير ٢٠٢٤)، https://sierralii.gov.sl/articles/2024-02-16/Dannyy/building-a-fairer-world-one-workplace-at-a-time-combating-discrimination-and-harassment-for-social-justice-in-sierra-leone#:~:text=Sierra%20Leone%27s%20legal%20framework%20provides,%2C%20religion%2C%20and%20political%20opinion.

٢٣ 'فهم القانون الجديد ضد تزويج الأطفال في سيراليون'، (المساواة الآن، يوليو ٢٠٢٤)، https://equalitynow.org/news_and_insights/understanding-the-new-law-against-child-marriage-in-sierra-leone/

٢٤ 'العنف الجنسي في بنغلاديش: كيف أدت سنوات من النشاط من جانب منظمات المجتمع المدني إلى تعديلٍ تاريخي لقانون الأدلة'، (المساواة الآن، مايو ٢٠٢٣)، https://equalitynow.org/news_and_insights/sexual-violence-in-bangladesh-how-years-of-activism-by-csos-led-to-landmark-amendment-to-the-evidence-act/

٢٥ حماية حقوق الأقليات - دليل عملي لتطوير تشريعات شاملة لمكافحة التمييز (مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان واتحاد الحقوق المتساوية، ديسمبر ٢٠٢٢)، https://www.ohchr.org/en/publications/policy-and-methodological-publications/protecting-minority-rights-practical-guide

٢٦ 'خطوات أوزبكستان ضد العنف القائم على النوع الاجتماعي: حماية معزّزة

والطريق إلى المزيد من الإصلاحات'، (المساواة الآن، يونيو/حزيران ٢٠٢٣)، https://equalitynow.org/news_and_insights/uzbekistans-strides-against-gender-based-violence-strengthened-protections-and-the-path-to-further-reforms/

٢٧ 'القوانين الأمريكية ضد تشويه الأعضاء التناسلية للإناث – حسب الولايات (خريطة) (المساواة الآن)، https://equalitynow.org/us-laws-against-fgm-state-by-state-map/

٢٨ 'تزويج الأطفال في الولايات المتحدة' (تحرّر من أغلاله أخيراً) https://www.unchainedatlast.org/child-marriage-in-the-u-s/

٢٩ 'الزواج لمن هم دون سن ١٨ عامًا غير قانوني - زامبيا تُقرّ قانون الزواج التاريخي (المُعدَّل)، ٢٠٢٣'، (المساواة الآن، يناير ٢٠٢٤)، https://equalitynow.org/press_release/illegal-to-marry-below-18-zambia-passes-the-landmark-marriage-amendment-act-2023/

٣٠ 'زامبيا – قانون الزواج' (المساواة الآن، نوفمبر ٢٠٢١) https://equalitynow.org/discriminatory_law/zambia_the_marriage_act/

٣١ قرارات تاريخية: 'المحكمة العليا في المكسيك تُلغي تجريم الإجهاض'، (مركز الحقوق الإنجابية، يوليو ٢٠٢٣)، https://reproductiverights.org/mexico-supreme-court-decriminalizes-abortion-federal/

٣٢ 'قوانين الإجهاض في العالم'، (مركز الحقوق الإنجابية)، https://reproductiverights.org/maps/worlds-abortion-laws/

٣٣ 'المحكمة العليا في كينيا تحكم بأن قانون مكافحة تشويه الاعضاء التناسلية للإناث دستوري: يومٌ بهيجٌ للفتيات والنساء في كينيا'، (المساواة الآن، مارس ٢٠٢١)، https://equalitynow.org/press_release/kenya_fgm_case_response_2021/

٣٤ 'سويسرا – القانون الفيدرالي المُكمِّل للقانون المدني السويسري الصادر في ٣٠ مارس ١٩١١'، (المساواة الآن، سبتمبر ٢٠٢١)، https://equalitynow.org/discriminatory_law/switzerland_federal_law_supplementing_swiss_civil_code_of_30_march_1911-2/

٣٥ 'المفوَّض المعنيّ بالتمييز على أساس الجنس يرحب بتنفيذ التوصية النهائية من تقرير Respect@Work'، (اللجنة الأسترالية لحقوق الإنسان، سبتمبر ٢٠٢٤)، https://humanrights.gov.au/about/news/media-releases/sex-discrimination-commissioner-welcomes-final-recommendation-being

٣٦ المرأة والأعم ال والقانون، (البنك الدولي، ٢٠٢٤)، https://wbl.worldbank.org/en/reports

٣٧ المرأة والأعمال والقانون، (البنك الدولي، ٢٠٢٤)، https://wbl.worldbank.org/en/reports

٣٨ 'يمضي العمل على المسار الصحيح لأقل من خُمس المُستهدفات فقط ومن ثَم يفشل العالم في الوفاء بوعده بتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وفق تحذير أطلقه تقرير جديد للأمم المتحدة'، (إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، الأمم المتحدة، ٢٠٢٤). https://www.un.org/en/with-less-than-one-fifth-of-targets-on-track#:~:text=The%20report%20reveals%20that%20only,one%2Dthird%20stalled%20or%20regressing.

٣٩ تصاعُد ردود الفعل العنيفة ضد المساواة بين الجنسين، والحاجة مُلِحّة إلى إعادة التأكيد على المساواة الجوهرية وحقوق الإنسان للنساء والفتيات - تقرير فريق العمل المعنيّ بالتمييز ضد النساء والفتيات، A/HRC/٥٦/٥١، (١٥ مايو ٢٠٢٤)، https://www.ohchr.org/en/documents/thematic-reports/ahrc5651-escalating-backlash-against-gender-equality-and-urgency

٤٠ 'قوانين الإجهاض في العالم'، (مركز الحقوق الإنجابية)، https://reproductiverights.org/maps/worlds-abortion-laws/

٤١ Dobbs، مسؤول الصحة للولاية بدائرة الصحة في ولاية ميسيسيبي وآخرون ضد منظمة صحة المرأة في جاكسون، ٥٩٧ الولايات المتحدة (٢٠٢٢)، ٢٤ يونيو ٢٠٢٢، https://www.supremecourt.gov/opinions/21pdf/19-1392_6j37.pdf

٤٢ 'وَجدت لجنة الأمم المتحدة أن بولندا انتهكت حقوق المرأة من خلال تقييد الوصول إلى الإجهاض بشكل غير ملائم'، (مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، ٢٦ أغسطس ٢٠٢٤)، https://www.ohchr.org/en/press-releases/2024/08/poland-violated-womens-rights-unduly-restricting-access-abortion-un

٤٣ 'روسيا تسعى إلى حظر "الدعاية" التي تُروِّج لأنماط حياة خالية من الأطفال'، (الغارديان، ١٨ أكتوبر ٢٠٢٤)، https://www.theguardian.com/world/2024/oct/18/russia-ban-propaganda-promoting-childfree-lifestyles

٤٤ الحقوق في تراجُع؟ هجمات دون رادِع على المثليين باسم القانون، (Outright International)، https://outrightinternational.org/insights/rights-retrograde-unchecked-attacks-queerness-name-law

٤٥ 'بيان: قيرغيزستان تستهدف مجتمعات المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي والمتحولين جنسياً والمغايرين جنسهم (LGBTI) في قانون جديد'، (ILGA Europe، ٢٣ أغسطس ٢٠٢٣)، https://www.ilga-europe.org/news/statement-kyrgyzstan-targets-lgbti-law/

٤٦ 'رئيس البرلمان الجورجي يُوقِّع على قانون مناهض للمثليين جنسياً بعد أن رفض الرئيس التوقيع عليه'، (أسوشيتد برس، ٣ أكتوبر ٢٠٢٤). https://apnews.com/article/georgia-lgbtq-rights-crackdown-election-2cac5aea651c0380d6a2829aa28c4697

٤٧ 'مجلس الشيوخ في جمهورية الدومينيكان يؤكد الحظر الكامل للإجهاض في قانون العقوبات'، (هيومن رايتس ووتش، ٣ يوليو ٢٠٢٤)، https://www.hrw.org/es/news/2024/07/03/senado-de-republica-dominicana-reafirma-la-prohibicion-total-del-aborto-en-el

٤٨ 'البرازيل: يجب أن يحمي القانون النساء والفتيات، وليس تجريمهن'، (CIVICUS, IP News، ١٨ يوليو ٢٠٢٤)، https://www.ipsnews.net/2024/07/brazil-law-protect-women-girls-not-criminalise/

٤٩ مشروع القانون PL ٢٤/١٩٠٤ https://www.camara.leg.br/proposicoesWeb/fichadetramitacao?id-Proposicao=2434493

٥٠ 'مُتعقِّب مشاريع القوانين المناهِضة للتحول الجنسي' (مُتعقِّب التشريعات المناهِضة للتحول الجنسي) https://translegislation.com/

٥١ 'خريطة: 'الهجمات على الرعاية الداعمة للنوع الاجتماعي حسب الولاية'، (حملة حقوق الإنسان)، https://www.hrc.org/resources/attacks-on-gender-affirming-care-by-state-map

٥٢ 'أنا بحاجةٍ إلى تعديل الدستور بشأن الحقوق المتساوية (ERA) لأن ... حقوق مجتمع +LGBTQ هي حقوق إنسانية'، (المساواة الآن، يونيو ٢٠٢٣)، https://equalitynow.org/resource/i-need-the-era-because-lgbtq-rights-are-human-rights/

٥٣ 'المنظمات غير الحكومية تتحد لحثّ حكومة غامبيا على دعم القانون التاريخي الذي يحظر تشويه الأعضاء التناسلية للإناث'، (المساواة الآن، أكتوبر ٢٠٢٣)، https://equalitynow.org/press_release/ngos-unite-to-urge-the-gambias-government-to-uphold-landmark-law-banning-female-genital-mutilation/

٥٤ 'بيان منظمة مساواة حول تعديلات البرلمان العراقي على قانون الأحوال الشخصية'، (مساواة، ١٨ سبتمبر ٢٠٢٤)، https://www.musawah.org/press/musawah-statement-on-iraqi-parliaments-amendments-to-personal-status-law/

٥٥ 'خبراء الأمم المتحدة بشأن حقوق الإنسان يَحثُّون الهند على إلغاء القانون الذي يُقيّد وصول المنظمات غير الحكومية إلى التمويل الأجنبي الحيوي'، (مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، ١٦ يونيو ٢٠١٦). https://www.ohchr.org/en/press-releases/2016/06/un-rights-experts-urge-india-repeal-law-restricting-ngos-access-crucial?LangID=E&NewsID=20112

٥٦ 'جورجيا: خبراء الأمم المتحدة يُدينون اعتماد القانون بشأن شفافية النفوذ الأجنبي'، (المفوضية السامية لحقوق الإنسان، ١٥ مايو ٢٠٢٤)، https://www.ohchr.org/en/press-releases/2024/05/georgia-un-experts-condemn-adoption-law-transparency-foreign-influence

٥٧ 'قرغيزستان تعتمد قانونًا يستهدف المنظمات غير الحكومية المُموَّلة من الخارج'، (رويترز، ٣ أبريل ٢٠٢٤)، https://www.reuters.com/world/europe/kyrgyzstan-adopts-law-targeting-foreign-funded-ngos-2024-04-02/

٥٨ 'أفغانستان: خبراء الأمم المتحدة يقولون إن ٢٠ عامًا من التقدم في مجال حقوق المرأة والفتيات قد مُحِيت منذ استيلاء طالبان على السلطة'، (المفوضية السامية

لحقوق الإنسان، ٨ مارس ٢٠٢٣)، https://www.ohchr.org/en/press-releases/2023/03/afghanistan-un-experts-say-20-years-progress-women-and-girls-rights-erased

٥٩ 'النساء يُمحَيْن حرفيًا من الحياة العامة في أفغانستان'، هذا ما قاله رئيس مجلس الأمن حيث دقّ ناقوس الخطر بشأن الوضع المُزري في البلاد، (مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة،SC/١٥١٥٣ ، ٢٠ ديسمبر ٢٠٢٢)، https://press.un.org/en/2022/sc15153.doc.htm

٦٠ 'قانون الأخلاق الجديد يؤكد على أجندة طالبان التراجعية، والخبراء يدعُون إلى اتخاذ إجراءات متضافرة'، (مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، ٣٠ أغسطس ٢٠٢٤)، https://www.ohchr.org/en/press-releases/2024/08/new-morality-law-affirms-talibans-regressive-agenda-experts-call-concerted

٦١ 'إيران - تقرير مقدّم إلى مجلس حقوق الإنسان في الدورة الثامنة والأربعين للاستعراض الدوري الشامل'، يناير ٢٠٢٥، (المساواة الآن، يوليو ٢٠٢٤)، https://equalitynow.org/resource/iran-submission-to-the-human-rights-council-48th-session-upr-july-2024/

٦٢ 'المرأة. الحياة. الحرّية: تكريمًا لنشاط النساء والفتيات الإيرانيات'، (المساواة الآن، نوفمبر ٢٠٢٢)، https://www.youtube.com/watch?v=AHM-Abu762Y

٦٣ 'إيران - تقرير مقدم إلى مجلس حقوق الإنسان في الدورة الثامنة والأربعين للاستعراض الدوري الشامل'، يناير ٢٠٢٥، (المساواة الآن، يوليو ٢٠٢٤)، https://equalitynow.org/resource/iran-submission-to-the-human-rights-council-48th-session-upr-july-2024/

٦٤ 'يمكن لأفغانستان أن تُعزّز الحقوق - أو تتجه إلى مزيد من الفشل، بحسب تُرك'، (المفوضية السامية لحقوق الإنسان، ٩ سبتمبر ٢٠٢٤)، https://www.ohchr.org/en/statements-and-speeches/2024/09/afghanistan-can-advance-rights-or-spiral-deeper-failure-turk-says

٦٥ 'مشروع مواد قوانين بشأن منع الجرائم ضد الإنسانية ومعاقبة مرتكبيها ٢٠١٩'، (لجنة القانون الدولي)، https://legal.un.org/ilc/texts/instruments/english/draft_articles/7_7_2019.pdf

٦٦ 'يجب الاعتراف بالفصل العنصري على أساس الجنس بصفته جريمة ضد الإنسانية، بحسب خبراء الأمم المتحدة' (المفوضية السامية لحقوق الإنسان، ٢٠ فبراير ٢٠٢٤)، https://www.ohchr.org/en/press-releases/2024/02/gender-apartheid-must-be-recognised-crime-against-humanity-un-experts-say#:~:text=%E2%80%9CGender%20apartheid%20is%20not%20merely,%2C%E2%80%9D%20the%20UN%20experts%20said.

٦٧ 'مكافحة العنف المنزلي - بوليفيا: الشرطة البوليفية'، (مركز الموارد)، https://resourcehub.bakermckenzie.com/en/resources/fighting-domestic-violence/latin-america-and-the-caribbean/bolivia/topics/1legal-provisions#:~:text=348%20created%20the%20FELCV%2C%20a,against%20women%20and%20the%20family.

٦٨ 'لجنة الخبراء التابعة لآلية MESECVI تُعرِب عن قلقها إزاء المقترحات الرجعية لتعديل قانون العنف ضد المرأة في أوروغواي'، (OAS MESECVI، ٩ مايو ٢٠٢٤)، https://belemdopara.org/wp-content/uploads/2024/05/Comunique-Uruguay-Comprehensive-Law.pdf

٦٩ 'النسويات في بوليفيا يُحذِّرن من التغييرات التي قد تؤدي إلى انتكاسات في قانون العنف'، (efeminista، ٥ يونيو ٢٠٢٤)، https://efeminista.com/feministas-bolivia-alertan-retrocesos-ley-violencia/

٧٠ 'الإصلاح القانوني أمرٌ عاجل لمعالجة العنف الجنسي في بوليفيا'، (المساواة الآن، مايو ٢٠٢٤)، https://equalitynow.org/news_and_insights/legal-reform-is-urgent-to-address-sexual-violence-in-bolivia/

٧١ 'لجنة الخبراء التابعة لآلية MESECVI تُعرِب عن قلقها إزاء المقترحات الرجعية لتعديل قانون العنف ضد المرأة في أوروغواي'، (OAS MESECVI، ٩مايو ٢٠٢٤)، https://belemdopara.org/wp-content/uploads/2024/05/Comunique-Uruguay-Comprehensive-Law.pdf

٧٢ 'الملاحظات الختامية بشأن التقرير الدوري التاسع لجمهورية كوريا'، (CE-DAW/C/KOR/CO9، ٦ يونيو ٢٠٢٤)، https://documents.un.org/doc/undoc/gen/n24/159/36/pdf/n2415936.pdf

٧٣ 'الأرجنتين تحت حكم ميلي: الـ ١٢٠ يوماً الأولى لحكومةٍ تميّزت بهجمات واسعة النطاق على حقوق المرأة'، (المساواة الآن، مايو ٢٠٢٤)، https://equalitynow.org/news_and_insights/argentina-under-milei-the-first-120-days-of-a-government-marked-by-wide-ranging-attacks-on-womens-rights/

٧٤ 'ارتفاعٌ مثير للقلق في مشاريع القوانين التي تهدف إلى إلغاء الحقوق القانونية للمرأة في دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي'، (المساواة الآن، أغسطس ٢٠٢٤)، https://equalitynow.org/news_and_insights/worrying-surge-in-bills-aiming-to-remove-womens-legal-rights-in-latin-america-and-caribbean-countries/

٧٥ '٧ أكتوبر: خبراء الأمم المتحدة يدعون إلى إنهاء العنف وإلى المساءلة بعد عامٍ من الخسائر البشرية والمعاناة والتجاهل الصارخ للقانون الدولي'، (مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، ٧ أكتوبر ٢٠٢٤)، https://www.ohchr.org/en/press-releases/2024/10/7-october-un-experts-call-end-violence-and-accountability-after-year-human

٧٦ 'بيان منظمة المساواة الآن الذي يُدين العنف ضد المرأة في السودان'، (المساواة الآن، مايو ٢٠٢٤)، https://equalitynow.org/news_and_insights/equality-now-statement-condemning-violence-against-women-in-sudan/#:~:text=Equality%20Now%20Statement%20Condemning%20Violence%20Against%20Women%20in%20Sudan,-News%20and%20Insights&text=Equality%20Now%20strongly%20condemns%20the,over%20the%20past%2013%20months.

٧٧ 'البيان المشترك لجمهورية الكونغو الديمقراطية والأمم المتحدة بشأن معالجة العنف الجنسي المرتبط بالصراعات'، (مكتب الممثل الخاص للأمين العام المعنيّ بالعنف الجنسي في حالات الصراع، ٣٠ مارس ٢٠١٣)، https://www.un.org/sexualviolenceinconflict/joint-communique/with-the-government-of-the-democratic-republic-of-the-congo-30-march-2013/

٧٨ 'دليل بشأن الدفاع عن حقوق المرأة باستخدام آليات حقوق الإنسان الدولية'، (المساواة الآن، نوفمبر ٢٠٢٢)، https://equalitynow.org/resource/a-guide-to-advocating-for-womens-rights/

٧٩ 'عشر سنوات على اتفاقية اسطنبول: مكافحة العنف ضد المرأة في جميع أنحاء أوروبا وخارجها'، (المساواة الآن، مايو ٢٠٢١)، https://equalitynow.org/news_and_insights/10_years_istanbul_convention/

٨٠ 'رئيس الوزراء دونالد توسك: اتفاقية اسطنبول تهدف إلى حماية النساء والأطفال من العنف'، (حكومة بولندا، ٣٠ يناير ٢٠٢٤)، https://www.gov.pl/web/premier/pdt-konwencja-stambulska

٨١ 'كوفيد-١٩: تهديدٌ للتقدم في مكافحة تزويج الأطفال'، (اليونيسف، ٧ مارس ٢٠٢١)، https://data.unicef.org/resources/covid-19-a-threat-to-progress-against-child-marriage/

٨٢ 'محادثات حول كوفيد-١٩: العاملات المُهاجرات في لبنان يتعرّضن للإساءة والإهمال بسبب نظام الكفالة'، (المساواة الآن، أغسطس ٢٠٢٤)، https://equalitynow.org/news_and_insights/covid-19-conversations-women-migrant-workers-in-lebanon-abused-and-abandoned-by-the-kafala-system/

٨٣ 'محادثات حول كوفيد-١٩: أزمة الاستغلال الجنسي للأطفال عبر الإنترنت'، (المساواة الآن، مايو ٢٠٢٠)، https://equalitynow.org/news_and_insights/covid_19_online_exploitation/

٨٤ 'الإغلاق يُعيق إزالة مواد الإساءة للأطفال عبر الإنترنت'، (صحيفة الغارديان، ٢٧ أبريل ٢٠٢٠)، https://www.theguardian.com/society/2020/apr/27/lockdown-hampering-removal-of-child-sexual-abuse-material-online

٨٥ 'تدابير مكافحة كوفيد-١٩ "لا تراعي النوع الاجتماعي"، وتزيد من خطر العنف ضد المرأة، بحسب خبير تابع للأمم المتحدة'، (مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، ١٢ أكتوبر ٢٠٢٠)، https://www.ohchr.org/en/press-releases/2020/10/covid-19-measures-

are-gender-blind-increase-risk-violence-against-women-says

٨٦ ’فيروس كورونا ليس مُحايداً بشأن النوع الاجتماعي، ولا ينبغي لنا أن نتجاهله‘، (مدونات البنك الدولي، ٢٠ أبريل ٢٠٢٠).
https://blogs.worldbank.org/en/voices/coronavirus-not-gender-blind-nor-should-we-be

٨٧ ’محادثات حول كوفيد-١٩: حكومة المكسيك تفشل في مساعدة النساء‘، (المساواة الآن، يوليو ٢٠٢٠)،
https://equalitynow.org/news_and_insights/covid-19-conversations-mexicos-government-is-failing-women/

٨٨ ’المتوسطات العالمية والإقليمية للنساء في البرلمانات الوطنية‘، (الاتحاد البرلماني الدولي (IPU))،
https://data.ipu.org/women-averages/?date_year=2024&date_month=06

٨٩ ’كوفيد-١٩ والقيادة النسائية: من الاستجابة الفعّالة إلى إعادة البناء بشكل أفضل‘، (الموجز السياساتي رقم ١٨، هيئة الأمم المتحدة للمرأة)،
https://www.unwomen.org/sites/default/files/Headquarters/Attachments/Sections/Library/Publications/2020/Policy-brief-COVID-19-and-womens-leadership-en.pdf

٩٠ ’المتوسطات العالمية والإقليمية للنساء في البرلمانات الوطنية‘، (الاتحاد البرلماني الدولي (IPU))،
https://data.ipu.org/women-averages/?date_year=2024&date_month=06

٩١ ’الزخم يتزايد من أجل أمينة عامة امرأة للأمم المتحدة‘، (١ من أصل ٨ مليارات، ٢١ مارس ٢٠٢٤)،
https://1for8billion.org/news/2024/3/21/momentum-growing-for-a-woman-secretary-general

٩٢ ’تعزيز المساواة: كيف يمكن للحقوق الدستورية أن تُحدِث فرقًا في مختلف أنحاء العالم‘، (مركز السياسة العالمية)،
https://www.worldpolicycenter.org/events-launches/advancing-equality-how-constitutional-rights-can-make-a-difference-worldwide

٩٣ ’قد تبدو الصياغة الأصلية للمادة ٤١٫٢ جيدة بالنسبة للنساء، ولكنّ المحاكم لم تنظر إليها بهذه الطريقة أبدًا‘، (صحيفة آيريش تايمز)،
https://www.irishtimes.com/opinion/2024/02/15/original-wording-of-article-412-might-look-good-for-women-but-the-courts-never-saw-it-like-that/

٩٤ B.M. & Anor ضد كبير مسؤولي الاستئناف وآخرين (٢٠٢٣) IEHC ٣٥٩ ، ٢١ يونيو ٢٠٢٣)،
https://www.bailii.org/cgi-bin/format.cgi?doc=/ie/cases/IEHC/2023/2023IEHC359.html&query=(hyland)+AND+(%22carers%27+allowance%22)

٩٥ ’شركاؤنا‘ تحالف تعديل الدستور بشأن الحقوق المتساوية (ERA). متاح على:
https://www.eracoalition.org/partners/

٩٦ التعديل المقترح لدستور الولايات المتحدة، الدورة الثانية للكونغرس الثاني والتسعين. متاح على:
https://www.govinfo.gov/content/pkg/STATUTE-86/pdf/STATUTE-86-Pg1523.pdf

٩٧ رابطة المحامين الأمريكية، تعديل الحقوق المتساوية، متاح على:
https://www.americanbar.org/groups/diversity/women/initiatives_awards/era/

٩٨ المساواة الآن، شرح لتعديل الدستور بشأن الحقوق المتساوية (ERA). متاح على:
https://equalitynow.org/era_explainer/

٩٩ السناتور جيليبراند حول تعديل الدستور بشأن الحقوق المتساوية، قناة C-SPAN (يناير ٢٠٢٥). متاح على:
https://www.c-span.org/program/news-conference/senator-gillibrand-on-equal-rights-amendment/654604

١٠٠ لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، الملاحظات الختامية حول التقرير الدوري الخامس بشأن الولايات المتحدة الأمريكية. (ديسمبر ٢٠٢٣). متاح على:
https://undocs.org/Home/Mobile?FinalSymbol=CCPR%2FC%2FUSA%2FCO%2F5&Language=E&DeviceType=Desktop&LangRequested=False

١٠١ المساواة الآن، نحن بحاجة إلى تعديل الدستور بشأن الحقوق المتساوية. متاح على:
https://equalitynow.org/we-need-the-equal-rights-amendment/#:~:text=Specifically%2C%20the%20ERA%20would%20make,to%20the%20status%20of%20a

١٠٢ ’تقرير المُقرِّر الخاص المعنيّ بحرية الدين والمعتقد، A/HRC/٣٧/٤٩ (٢٨ فبراير ٢٠١٨)،
https://undocs.org/Home/Mobile?FinalSymbol=A%2FHRC%2F37%2F49&Language=E&DeviceType=Desktop&LangRequested=False

١٠٣ ’الزواج لمن هم دون سن ١٨ عامًا غير قانوني - زامبيا تُقرّ قانون الزواج التاريخي (المُعدَّل)، ٢٠٢٣‘، (المساواة الآن، يناير ٢٠٢٤)،
https://equalitynow.org/press_release/illegal-to-marry-below-18-zambia-passes-the-landmark-marriage-amendment-act-2023/

١٠٤ ’الزواج التعدّدي‘، (هيئة الأمم المتحدة للمرأة، ٢٨ يناير ٢٠١١)،
https://www.endvawnow.org/en/articles/625-polygamous-marriages.html

١٠٥ المرأة والأعمال والقانون، (البنك الدولي، ٢٠٢٤)،
https://wbl.worldbank.org/en/wbl

١٠٦ ’البطء في إصلاح قانون الأسرة يُعيق حقوق المرأة‘، (المساواة الآن، يناير ٢٠٢٣)،
https://equalitynow.org/news_and_insights/slow-pace-of-family-law-reform-is-holding-back-womens-rights/

١٠٧ قانون الزواج والطلاق الإسلامي رقم ١٣ لسنة ١٩٥١،
https://www.lawnet.gov.lk/marriage-and-divorce-muslim-4/

١٠٨ مجموعة العمل لإصلاح قانون الأحوال الشخصية للمسلمين (MPLRAG)،
https://www.mmdasrilanka.org/

١٠٩ ’أصوات على وسم #LetHerSign (دعها تُوقّع)‘، (MPLRAG، ٢٦ يوليو ٢٠٢١)،
https://www.youtube.com/watch?v=dhI_ilD_zM0&t=4s

١١٠ ’ولايات فريق العمل المعنيّ بالتمييز ضد النساء والفتيات؛ والمُقرّر الخاص في مجال الحقوق الثقافية؛ والمُقرّر الخاص المعنيّ باستقلال القضاة والمحامين؛ والمُقرّر الخاص المعنيّ ببيع الأطفال والاستغلال والإساءة الجنسيين لهم‘، (٢٣ أكتوبر ٢٠٢٣)،
https://spcommreports.ohchr.org/TMResultsBase/DownLoadPublicCommunicationFile?gId=28377

١١١ ’دراسة حول التأثيرات المتباينة لتدهور الأراضي والتصحّر والجفاف على النساء والرجال‘، (اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحّر، ٢٠٢٢)،
https://www.unccd.int/sites/default/files/2022-05/SDM%20-%20Study%20differentiated%20impacts%20of%20DLDD%20on%20women%20and%20men.pdf

١١٢ ’لماذا يُعدّ تغير المناخ قضية تتعلق بالنوع الاجتماعي؟‘ (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)،
https://www.uncclearn.org/wp-content/uploads/library/unwomen704.pdf

١١٣ ’مع تفاقم أزمة الجفاف، تشهد منطقة القرن الأفريقي تصاعداً في تزويجالأطفال‘، (اليونيسف، ٢٨ يونيو ٢٠٢٢)،
https://www.unicef.org/press-releases/child-marriage-rise-horn-africa-drought-crisis-intensifies

١١٤ ’العدالة المناخية للنساء والفتيات: نهج سيادة القانون في العمل المناخي النسوي‘، (منظمة القانون الإنمائي الدولي، ١٦ مارس ٢٠٢٢)،
https://www.idlo.int/publications/climate-justice-women-and-girls-rule-law-approach-feminist-climate-action

١١٥ ’التعليق العام رقم ٢٨ بشأن اتفاقية الحقوق المدنية والسياسية (CCPR): المادة ٣ (المساواة في الحقوق بين الرجل والمرأة)‘، (لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، ٢٩ مارس ٢٠٠٠)،
https://www.refworld.org/legal/general/hrc/2000/en/38892

١١٦ ’تقدُّم المرأة في العالم‘، (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)،
https://www.unwomen.org/en/digital-library/ progress-of-the-worlds-women

١١٧ ’القوانين التمييزية التي تُقوِّض حقوق المرأة‘، (البرلمان الأوروبي، ٢٠ مايو ٢٠٢٠)،
https://www.europarl.europa.eu/thinktank/en/document/EXPO_IDA(2020)603489

١١٨ ’الحملة العالمية من أجل المساواة في قانون الأسرة‘،
https://equalfamilylaws.org/

١١٩ ’إثارة الحاجة المُلِحّة إلى إصلاح قوانين الأسرة في الدورة السادسة والخمسين لمجلس حقوق الإنسان‘، (GCEFL، ٢٣ يوليو ٢٠٢٤)، https://equalfamilylaws.org/raising-the-urgency-of-reforming-family-laws-at-the-56th-human-rights-council/

١٢٠ ’إئتلاف حُرّة‘, https://equalitynow.org/hurra-coalition/

١٢١ ’إطلاق شبكة قانون الأسرة في أفريقيا‘ (لا نستطيع الانتظار) https://wcw.sihanet.org/launch-of-africa-family-law-network/

١٢٢ ’القرار الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٩ ديسمبر ٢٠٢٣: التحضيرات للذكرى السنوية الثلاثين للسنة الدولية للأسرة والاحتفال بها‘، A/RES/٧٨/١٧٦ (٢٢ ديسمبر ٢٠٢٣)، https://undocs.org/Home/Mobile?FinalSymbol=A%2FRES%2F78%2F176&Language=E&DeviceType=Desktop&LangRequested=False

١٢٣ المرأة والأعمال والقانون، (البنك الدولي، ٢٠٢٤)، https://wbl.worldbank.org/en/wbl

١٢٤ الأقوال والأفعال: ”التمييز على أساس الجنس في قوانين الحالة الزوجية“، (المساواة الآن، أكتوبر ٢٠٢٢)، https://equalitynow.org/resource/words-and-deeds-sex-discrimination-in-marital-status-laws/

١٢٥ المرأة والأعمال والقانون، (البنك الدولي، ٢٠٢٤)، https://wbl.worldbank.org/en/wbl

١٢٦ ’المملكة العربية السعودية: ‘قانون الأحوال الشخصية الجديد يُقنّن التمييز ضد المرأة‘، (منظمة العفو الدولية، ٨ مارس ٢٠٢٣)، https://www.amnesty.be/IMG/pdf/20230308_dp_arabie_saoudite.pdf

١٢٧ ’المملكة العربية السعودية: ‘القانون يكرس ولاية الرجل‘، (هيومن رايتس ووتش، ٨ مارس ٢٠٢٣)، https://www.hrw.org/news/2023/03/08/saudi-arabia-law-enshrines-male-guardianship

١٢٨ ’تزويج الأطفال‘, (اليونيسف)، https://www.unicef.org/protection/child-marriage

١٢٩ ’الملاحظات الختامية بشأن التقرير الدوري التاسع لجمهورية كوريا‘، CCPR/C/USA/CO9، ٧ يونيو ٢٠٢٣)، https://documents.un.org/doc/undoc/gen/n24/159/36/pdf/n2415936.pdf

١٣٠ ’باكستان‘، (فتيات لا عرائس) https://www.girlsnotbrides.org/learning-resources/child-marriage-atlas/regions-and-countries/pakistan/

١٣١ أزكى وحيد ضد ولاية البنجاب وأخرين ٢٠٢٤، لاهور ١٣٩٢، (٦ مايو ٢٠٢٤)، https://sahsol.lums.edu.pk/node/16845

١٣٢ ‘بنغلاديش‘، (فتيات لا عرائس), https://www.girlsnotbrides.org/learning-resources/child-marriage-atlas/regions-and-countries/bangladesh/

١٣٣ ’بنغلاديش‘، (فتيات لا عرائس)، https://www.girlsnotbrides.org/learning-resources/child-marriage-atlas/regions-and-countries/bangladesh/

١٣٤ ’إنهاء تزويجالأطفال في زامبيا: التداعيات والاعتبارات لتسريع التقدم في سياق قانون الزواج (المُعدّل) رقم ١٣ لعام ٢٠٢٣ في زامبيا: موجز سياساتي، (مجلس السكان في زامبيا)، https://zambia.unfpa.org/sites/default/files/pub-pdf/ecm_policy_brief_zambia_2024_1.pdf

١٣٥ ’تزويج الأطفال والزواج القسري، بما في ذلك في الأوضاع الإنسانية: مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان وحقوق الإنسان للمرأة والمساواة بين الجنسين‘، https://www.ohchr.org/en/women/child-and-forced-marriage-including-humanitarian-settings

١٣٦ ’تشريع وإنفاذ الحد الأدنى لسن الزواج: دراسة مقارنة للخبرات والدروس المستفادة في إنهاء تقنين تزويج الأطفال‘، (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، https://www.unwomen.org/en/digital-library/publications/2023/09/legislating-and-enforcing-the-minimum-age-of-marriage

١٣٧ فتيات لا عرائس، https://www.girlsnotbrides.org/learning-resources/child-marriage-atlas/atlas/

١٣٨ ’كسر الحواجز: معالجة تزويج الأطفال والزواج المبكر والقسري في أوراسيا‘، (المساواة الآن، أكتوبر ٢٠٢٤)، https://equalitynow.org/resource/breaking-barriers-addressing-child-early-and-forced-marriage-in-eurasia/

١٣٩ ’إسرائيل: تمديد اختصاص المحاكم الحاخامية لتمكين الطلاق اليهودي عندما لا يتسنّى الحصول على الطلاق في الخارج‘، (مكتبة الكونجرس)، https://www.loc.gov/item/global-legal-monitor/2021-12-26/israel-rabbinical-courts-jurisdiction-extended-to-enable-jewish-divorce-when-a-get-cannot-be-processed-abroad/

١٤٠ ’تحرير النساء المقيّدات (أغونوت) من قيود الزواج في بلدان مختارة‘، (مكتبة الكونجرس، ٣٠ مايو ٢٠١٧) https://perma.cc/QQ52-7YXH

١٤١ ’قانون تعديل القانون المدني (تشريعات الوالدين والطفل)‘، (مكتب الشؤون المدنية، وزارة العدل، أبريل ٢٠٢٣)، https://www.japaneselawtranslation.go.jp/outline/70/905R412.pdf

١٤٢ المرأة والأعمال والقانون، (البنك الدولي، ٢٠٢٤)، https://wbl.worldbank.org/en/wbl

١٤٣ ’حقائق وأرقام التمكين الاقتصادي‘، (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، https://www.unwomen.org/en/what-we-do/economic-empowerment/facts-and-figures#_edn3

١٤٤ ’كل امرأة في تشيلي تحتاج إلى رجل‘ (منظمة humanas)، https://www.humanas.cl/necesito-un-hombre/

١٤٥ أونتاريو (الصحة) ضد جمعية القابلات في أونتاريو، ٢٠٢٢ ONCA ٤٥٨ (١٣ يونيو ٢٠٢٢)، https://www.ontariocourts.ca/decisions/2022/2022ONCA0458.htm

١٤٦ ’التقدم المُحرَز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة: عرض موجز لأوضاع النوع الاجتماعي ٢٠٢٣‘، (هيئة الأمم المتحدة للمرأة وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة، قسم الإحصاء ٢٠٢٣)، https://www.unwomen.org/sites/default/files/2023-09/progress-on-the-sustainable-development-goals-the-gender-snapshot-2023-en.pdf

١٤٧ ’أنا بحاجةٍ إلى تعديل الدستور بشأن الحقوق المتساوية (ERA) لأن ... الرعاية مدفوعة الأجر حق – المساواة بين الجنسين واقتصاد الرعاية‘، (المساواة الآن، يوليو ٢٠٢٤)، https://equalitynow.org/resource/we-need-the-era-because-paid-care-factsheet

١٤٨ ’قبرص‘، (المرأة والأعمال والقانون ٢٠٢٤)، https://wbl.worldbank.org/content/dam/documents/wbl/2024/snapshots/Cyprus.pdf

١٤٩ ’تحديث بيانات – المرأة والأعمال والقانون ٢٠٢٤: الأردن: وزارة التخطيط والتنسيق الدولي‘ (مجموعة البنك الدولي)، https://wbl.worldbank.org/content/dam/sites/wbl/documents/2024/WBL2024-Response-Data-Update-Jordan-MoPIC.pdf

١٥٠ ’أذربيجان‘، (المرأة والأعمال والقانون ٢٠٢٤)، https://wbl.worldbank.org/content/dam/documents/wbl/2024/snapshots/Azerbaijan.pdf

١٥١ ’عُمان‘، (المرأة والأعمال والقانون ٢٠٢٤)، https://wbl.worldbank.org/content/dam/documents/wbl/2024/snapshots/Oman.pdf

١٥٢ ’عدم المساواة بين الجنسين في الفقر: النهج النسوي والنهج القائم على حقوق الإنسان‘، A/HRC/٥٣/٣٩ (٢٦ أبريل ٢٠٢٣)، https://www.ohchr.org/en/documents/thematic-reports/ahrc5339-gendered-inequalities-poverty-feminist-and-human-rights-based

١٥٣ ميثاق المستقبل والميثاق الرقمي العالمي والإعلان بشأن الأجيال القادمة (الأمم المتحدة، سبتمبر ٢٠٢٤)، https://www.un.org/sites/un2.un.org/files/sotf-pact_for_the_future_adopted.pdf

١٥٤ المرسوم بقانون اتحادي رقم ٤١ لسنة ٢٠٢٢، https://perma.cc/6MUG-KLBQ

١٥٥ قانون العمل في قيرغيزستان، https://cbd.minjust.gov.kg/3-22/edition/1220610/ru

١٥٦ قانون العمل في قيرغيزستان، https://cbd.minjust.gov.kg/3-22/edition/1220610/ru

١٥٧ قرار حكومة جمهورية قيرغيزستان رقم ١٥٨ بتاريخ ٢٤ مارس ٢٠٠٠، https://cbd.minjust.gov.kg/7182/edition/404183/ru

https://constsot.kg/wp-content/uploads/2023/12/18-tusucheva.pdf

١٥٩ قانون الخدمة العسكرية رقم ١١٠٤٢، ١٥ سبتمبر ٢٠١١، https://elaw.klri.re.kr/eng_service/lawView.do?lang=ENG&hseq=25744

١٦٠ 'المملكة العربية السعودية: نظرة عامة على قوانين وممارسات الأسرة المسلمة (مساواة)'، https://www.musawah.org/wp-content/uploads/2019/03/SaudiArabia-Overview-Table-2022.pdf

١٦١ 'المملكة العربية السعودية: 'قانون الأحوال الشخصية الجديد يُقنِّن التمييز ضد المرأة'، (منظمة العفو الدولية، ٨ مارس ٢٠٢٣)، https://www.amnesty.be/IMG/pdf/20230308_dp_arabie_saoudite.pdf

١٦٢ Cohen, Adashi & Ziegler، 'التهديد الجديد للسفر الطبي للإجهاض'، ١٣٧ (٤) The American Journal of Medicine (April ٢٠٢٤)، ٢٩٨-٢٩٩، https://www.amjmed.com/article/S0002-9343(23)00759-3/fulltext

١٦٣ 'الحالة التي نحن فيها: إنهاء التحيّز الجنسي في قوانين الجنسية - إصدار ٢٠٢٢ - تحديثٌ لعالَم مُضطرب'، (المساواة الآن، يوليو ٢٠٢٢)، https://equalitynow.org/resource/state/

١٦٤ 'تُشيد المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بليبيريا لنجاحها في إزالة التمييز على أساس الجنس من قانون الجنسية الخاص بها'، (المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ١١ أغسطس ٢٠٢٢)، https://www.unhcr.org/news/press-releases/unhcr-applauds-liberia-removing-gender-discrimination-its-nationality-law

١٦٥ قانون الجنسية، ٢٠ ديسمبر ٢٠٢٢، https://sgg.gouv.bj/doc/loi-2022-32/

١٦٦ 'موقفنا بشأن عدم مصادقة الرئيس على مشروع تعديل قانون المواطنة النيبالي الذي يهدف إلى تحقيق تقدّم بشأن النوع الاجتماعي'، (المساواة الآن، سبتمبر ٢٠٢٤)، https://equalitynow.org/news_and_insights/non-authentication-of-nepals-gender-progressive-citizenship-amendment-bill/

١٦٧ 'حقوق متساوية بين الجنسين بشأن المواطنة'، (آفاق الأسرة)، https://familyfrontiers.org/

١٦٨ 'أمهات ماليزيا يتحدَّين القوانين التمييزية للجنسية'، (المساواة الآن، يوليو ٢٠٢٢)، https://equalitynow.org/stories/malaysian-mothers-challenging-discriminatory-citizenship-laws/

١٦٩ 'في قرار فاز بأغلبية ٢-١، قضت محكمة الاستئناف بعدم جواز نقل الأمهات الماليزيات جنسيتهن إلى أطفالهن المولودين في الخارج'، (مالايمايل، ٥ أغسطس ٢٠٢٢)، https://www.malaymail.com/news/malaysia/2022/08/05/in-2-1-decision-court-of-appeal-rules-malaysian-mums-cannot-pass-citizenship-to-overseas-born-kids/21229

١٧٠ 'محادثات حول كوفيد-١٩: قانون الجنسية التمييزي يضرّ بالأُسر' (المساواة الآن، يونيو ٢٠٢٠)، https://equalitynow.org/news_and_insights/covid_19_jordan_nationality/

١٧١ 'تحديث ٢٠٢٣: التقدم المُحرَز في إنهاء التمييز على أساس الجنس في قوانين الجنسية منذ يوليو ٢٠٢٢'، (المساواة الآن، يوليو ٢٠٢٣)، https://equalitynow.org/resource/nationality-report-update/

١٧٢ الحملة العالمية من أجل حقوق متساوية للجنسية، https://www.equalnationalityrights.org/

١٧٣ 'الحق في الجنسية: المساواة في حقوق الجنسية في القانون والممارسة'، A/HRC/٥٣/٢٨.L.١ ، ١٢ يوليو ٢٠٢٣، https://documents.un.org/doc/undoc/ltd/g23/140/73/pdf/g2314073.pdf?OpenElement

١٧٤ 'منتشرٌ بشكل مدمر: واحدة من كل ثلاث نساء في العالم تتعرض للعنف'، (منظمة الصحة العالمية، ٩ مارس ٢٠٢١)، https://www.who.int/news/item/09-03-2021-devastatingly-pervasive-1-in-3-women-globally-experience-violence#:~:text=Younger%20women%20among%20those%20most%20at%20risk%3A%20WHO&-text=Across%20their%20lifetime%2C%201%20in,unchanged%20over%20the%20past%20decade.

١٧٥ 'جرائم قتل النساء والفتيات على أساس النوع الاجتماعي (قتل الإناث): تقديرات عالمية لجرائم القتل المرتبطة بالشريك الحميم/ الأسرة في عام ٢٠٢٢'، (هيئة الأمم المتحدة للمرأة ومكتب الأمم المتحدة المعنيّ بالمخدرات والجريمة، ٢٠٢٣)، https://www.unwomen.org/sites/default/files/2023-11/gender-related-killings-of-women-and-girls-femicide-feminicide-global-estimates-2022-en.pdf

١٧٦ المرأة والأعمال والقانون، (البنك الدولي، ٢٠٢٤)، https://wbl.worldbank.org/en/wbl

١٧٧ 'تعريفات الاغتصاب القائم على الموافقة'، (المساواة الآن، سبتمبر ٢٠٢١)، https://equalitynow.org/resource/consent-based-rape-definitions/

١٧٨ 'عوائق أمام العدالة: كيف يفشل القانون في مساعدة الناجين من العنف الجنسي في أوراسيا'، (المساواة الآن، ٢٠١٩)، https://equalitynow.org/resource/roadblocks_to_justice/

١٧٩ 'قوانين العنف الجنسي في أوراسيا: نحو تعريفٍ قائم على الموافقة'، (المساواة الآن، يناير ٢٠٢٣)، https://equalitynow.org/resource/sexual-violence-laws-in-eurasia-towards-a-consent-based-definition/

١٨٠ 'عوائق أمام العدالة: الاغتصاب في أفريقيا، القانون والممارسة والوصول إلى العدالة'، (المساواة الآن، نوفمبر ٢٠٢٤)، https://equalitynow.org/resource/barriers-to-justice-rape-in-africa-law-practice-and-access-to-justice/

١٨١ 'الفشل في الحماية: كيف تؤذي القوانين والممارسات التمييزية بشأن العنف الجنسي النساء والفتيات والمراهقات في الأمريكتين'، (المساواة الآن، سبتمبر ٢٠٢١)، https://equalitynow.org/resource/failure-to-protect-how-discriminatory-sexual-violence-laws-and-practices-are-hurting-women-girls-and-adolescents-in-the-americas/

١٨٢ 'اغتصاب النساء والفتيات الداليت في الهند'، (المساواة الآن، نوفمبر ٢٠٢٠)، https://equalitynow.org/news_and_insights/the_rape_of_india_s_dalit_women_and_girls/

١٨٣ 'يتعرّض النساء والفتيات من ذوات الإعاقة لمعدلات أعلى من العنف الجنسي وعقبات أكبر أمام الوصول إلى العدالة'، (المساواة الآن، ديسمبر ٢٠٢٣)، https://equalitynow.org/press_release/women-and-girls-with-disabilities-experience-higher-rates-of-sexual-violence-and-greater-obstacles-to-accessing-justice/

١٨٤ 'نُدين جريمة الاغتصاب والقتل المُروِّعة التي تعرضت لها طبيبة شابة في كلكتا بالهند.

١٨٥ يجب أن تتوقف الآن أعمال العنف الجنسي والاغتصاب والقتل ضد النساء في كل مكان.' (المساواة الآن، أغسطس ٢٠٢٤)، https://equalitynow.org/news_and_insights/we-condemn-the-horrific-rape-and-murder-of-a-young-female-doctor-in-kolkata-india-sexual-violence-rape-and-killing-of-women-everywhere-must-stop-now/

١٨٦ 'يجب على حكومة الهند بذل المزيد من الجهود لإنهاء العنف الجنسي القائم على أساس الطبقة، بحسب ناشطات حقوق المرأة الداليتية'، (المساواة الآن، أغسطس ٢٠٢١). https://equalitynow.org/press_release/indias_government_must_do_more_to_end_caste_based_sexual_violence_say_dalit_womens_rights_activists/

١٨٧ 'اختبار الإصبعين: التأكيد المهم للمحكمة العليا الهندية على الحظر'، (المساواة الآن'، نوفمبر ٢٠٢٤)، https://equalitynow.org/news_and_insights/two-finger-test-the-indian-supreme-courts-important-reiteration-of-ban/

١٨٨ 'الحرمان من العدالة: العنف الجنسي والتمييز التقاطعي - العوائق التي تحول دون وصول النساء والفتيات الداليت إلى العدالة في ولاية هاريانا، الهند'، (المساواة الآن، ٢٠٢٠)، https://equalitynow.org/resource/justicedenied/

١٨٩ 'العنف الجنسي في جنوب آسيا: العوائق القانونية وغيرها أمام تحقيق العدالة للناجين - تحديث ٢٠٢٤'، (المساواة الآن، يونيو ٢٠٢٤)، https://equalitynow.org/resource/sexual-violence-in-south-asia-legal-and-other-barriers-to-justice-for-survivors/

١٩٠ ’أرمينيا - معلومات للنظر فيها من قِبَل لجنة حقوق الطفل في دورتها السابعة والتسعين، أغسطس ٢٠٢٤‘، (المساواة الآن، أغسطس ٢٠٢٤)، https://equalitynow.org/resource/armenia-information-for-consideration-by-the-committee-on-the-rights-of-the-child-at-its-97th-session-august-2024/

١٩١ ’كوفيد-١٩ والعنف عبر الإنترنت في الهند: تقرير الاستخبارات الرقمية: الملخص التنفيذي‘. (ICRW & Quilt.AI، أبريل ٢٠٢١)، https://www.icrw.org/wp-content/uploads/2021/04/Ex-Summary-Online-Violence-during-Covid-in-India.pdf

١٩٢ ’الميثاق الرقمي العالمي‘،A/٧٩/L.٢ ، https://www.un.org/global-digital-compact/sites/default/files/2024-09/Global%20Digital%20Compact%20-%20English_0.pdf

١٩٣ التحالف من أجل الحقوق الرقمية العالمية: الموارد، https://audri.org/resources/

١٩٤ ’النساء كأسلحة حرب: دور الآليات الدولية للقضاء على العنف الجنسي في حالات النزاع‘، (المساواة الآن، يونيو ٢٠٢٤)، https://equalitynow.org/news_and_insights/women-as-weapons-of-war-sexual-violence-in-conflict/

١٩٥ ’ممثل الأمم المتحدة يشعر بالقلق إزاء العنف الجنسي ضد النساء والفتيات في جمهورية الكونغو الديمقراطية‘، (الأمم المتحدة، ٢٥ مايو ٢٠٢٣)، https://news.un.org/en/story/2023/05/1137042

١٩٦ ’العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات: تقرير الأمين العام للأمم المتحدة‘، https://www.un.org/sexualviolenceinconflict/wp-content/uploads/2024/05/SG-2023-annual-reportsmallFINAL.pdf

١٩٧ ’العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات: تقرير الأمين العام للأمم المتحدة‘، https://www.un.org/sexualviolenceinconflict/wp-content/uploads/2024/05/SG-2023-annual-reportsmallFINAL.pdf

١٩٨ ’بيان رضوان نويصر بمناسبة اليوم الدولي للقضاء على العنف الجنسي في حالات الصراع‘، (المفوضية السامية لحقوق الإنسان، ١٩ يونيو ٢٠٢٤)، https://www.ohchr.org/en/statements/2024/06/statement-radhouane-nouicer-international-day-elimination-sexual-violence

١٩٩ ’أوكرانيا: تشعر مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بالقلق إزاء الأنماط المستمرة من انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي‘، (مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ١٥ مارس ٢٠٢٤)، https://www.ohchr.org/en/press-releases/2024/03/ukraine-un-commission-concerned-continuing-patterns-violations-human-rights

٢٠٠ ’الهند: يشعر خبراء الأمم المتحدة بالقلق إزاء الانتهاكات المستمرة في مانيبور‘، (مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، ٤ سبتمبر ٢٠٢٣)، https://www.ohchr.org/en/press-releases/2023/09/india-un-experts-alarmed-continuing-abuses-manipur

٢٠١ ’جمهورية الكونغو الديمقراطية: الجمعية الوطنية تُقرّ قانونًا لإعفاء الناجيات من العنف الجنسي من دفع الرسوم القانونية المرتفعة‘، (JHR، ٢٠ مايو ٢٠٢٣)، https://jhr.ca/drc-national-assembly-passes-law-to-exempt-sexual-violence-survivors-from-paying-legal-fees/

٢٠٢ ’التعلم من الممارسة: تعزيز البيئة القانونية والسياسية لمنع العنف ضد النساء والفتيات‘، (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، https://untf.unwomen.org/en/digital-library/publications/2022/06/learning-from-practice-strengthening-a-legal-and-policy-environment-to-prevent-violence-against-women-and-girls

٢٠٣ ’#Strike5ive: إنها ليست معقدة‘، (المساواة في جزر البهاما)، https://docs.google.com/document/d/1uI_td5Udkf1dFNdCboYolLh-Pyy_ey1qFCVb_kVwWOWA/edit?tab=t.0

٢٠٤ ’تحدّي استثناء الاغتصاب الزوجي: هريشيكيش ساهو ضد ولاية كارناتاكا‘ (مراقب المحكمة العليا)، https://www.scobserver.in/cases/challenge-to-the-marital-rape-exception/

٢٠٥ ’اتُّهمت امرأة هندية زوجها بإجبارها على ممارسة الجنس بشكل "غير طبيعي"، وقال قاضٍ إن هذا ليس جريمةً في إطار الزواج‘، (CNN، ٦ مايو ٢٠٢٤)، https://edition.cnn.com/2024/05/06/india/india-madhya-pradesh-marital-rape-ruling-intl-hnk/index.html#:~:text=Marital%20rape%20has%20not%20been,%2C%E2%80%9D%20the%20court%20order%20said.

٢٠٦ ’تقترح مشاريع قوانين جديدة قوانين أكثر صرامة بشأن الاغتصاب، غير أنّ الاغتصاب الزوجي مازال لا يُعدّ جريمة‘، (إنديا توداي، ١٢ أغسطس ٢٠٢٣). https://www.indiatoday.in/law-today/story/centre-criminal-law-bills-stricter-punishment-rape-marital-rape-not-offence-2419905-2023-08-12

٢٠٧ ’بوليفيا: فجوات الحماية في قوانين وممارسات العنف الجنسي‘، (المساواة الآن، سبتمبر ٢٠٢١): https://equalitynow.org/resource/bolivia-protection-gaps-in-sexual-violence-laws-and-practices/

الملحق

التقدم المحرز لإنهاء التمييز على أساس الجنس في القانون

تم إحراز تقدم في إزالة التمييز القانوني ضد النساء. يسر منظمة Equality Now أن تفيد بأن ما يقرب من ٦٠٪ من البلدان التي تم تسليط الضوء عليها في جميع التقارير الخمسة السابقة "الأقوال والأفعال" قد ألغت القوانين التمييزية المشار إليها أو عدّلتها كلياً أو جزئياً. ومن بين هذه الدول:

الدول	الأحكام القانونية الملغاة أو المعدلة منذ عام ٢٠٠٠
الحالة الزوجية	
الجزائر، جمهورية الكونغو الديمقراطية	لم تعد طاعة الزوجة واجبة بعد الآن
كولومبيا واليابان والمكسيك ورومانيا وتركيا وجمهورية الدومينيكان وكوبا وزامبيا	الحد الأدنى لسن الزواج للرجال والنساء أصبح الآن متساويًا.
جمهورية الكونغو الديمقراطية	لم يعد للزوج الحق في إدارة ممتلكات زوجته ويمكن للزوجة المثول أمام المحكمة المدنية دون إذن الزوج
غينيا	لم يعد للزوج الحق في تحديد مكان الإقامة، أو الاعتراض على مهنة زوجته المنفصلة.
نيكاراغوا، جمهورية كوريا، تركيا	لم يعد الرجال يُعتبرون أربابًا للأسرة.
المكسيك، اليابان	لم تعد المرأة ممنوعة من الزواج مرة أخرى لفترة محددة بعد الطلاق أو الترمل.
الحالة الشخصية	
بنغلاديش، كينيا	يمكن للنساء الآن نقل الجنسية إلى أطفالها على نفس الأسس التي يتمتع بها الرجال.
العراق	يمكن للمرأة الآن الحصول على جواز سفر دون الحاجة إلى الحصول على موافقة ولي الأمر أو الزوج.
كينيا وموناكو وفنزويلا	يمكن للمرأة الآن نقل جنسيتها إلى زوجها الأجنبي على نفس الأسس التي يتبعها الرجل.

الكويت	تتمتع النساء الآن بالحق في التصويت.
باكستان	تم إزالة معايير الإثبات التمييزية التي كانت تطبق لإثبات جريمة الاغتصاب بموجب قانون الزنا.
المملكة العربية السعودية	تتمتع المرأة الآن بالحق في قيادة السيارة، ولكن لا يزال من الممكن اعتقالها بسبب التغيب عن المنزل.
الولايات المتحدة الأمريكية	سيكون لدى الآباء والأمهات الأمريكيين غير المتزوجين نفس متطلبات الإقامة من أجل نقل الجنسية إلى أطفالهم المولودين في الخارج.
الفلبين	لم يعد يتم تجريم النساء كعاهرات.

الوضع الاقتصادي

أستراليا، سويسرا، المملكة المتحدة	يُسمح للنساء الآن بالتقدم لجميع الوظائف في الجيش.
جزر البهاما، الإمارات العربية المتحدة*	أصبحت النساء الآن تتمتعن بحقوق ميراث متساوية مع الرجال.
بوليفيا، فرنسا	لم يعد محظورًا على النساء العمل ليلاً.
أيرلندا، سويسرا	يحق للرجال الآن الحصول على إجازة أبوة.
لاتفيا	لم يعد محظورًا على المرأة العمل الإضافي والسفر للعمل أثناء الحمل وبعد عام واحد من الولادة.
ليسوتو	يمكن الآن تسجيل الملكية باسم المرأة المتزوجة في ملكية مشتركة.
نيبال	تم الآن رفع بعض القيود المفروضة على حقوق الملكية للمرأة.
إي سواتيني (سوازيلاند سابقًا)	يمكن للمرأة المتزوجة في نظام الملكية المشتركة الآن تسجيل الممتلكات باسمها الخاص.
بولندا	لم تعد المرأة ممنوعة من نقل لقبها إلى أبنائها.
روسيا	يمكن للمرأة الآن الانخراط في عدد أكبر من المهن.
الولايات المتحدة الأمريكية	يمكن الآن للأشخاص المتحولين جنسيًا والأشخاص الذين يعانون من اضطراب الهوية الجندرية أن يخدموا في الجيش.

العنف

الأرجنتين	لم يعد المغتصب معفى من العقاب بالموافقة على تسوية مع الضحية.
كوستاريكا، وإثيوبيا، وغواتيمالا، ولبنان، وفلسطين، وبيرو، وأوروغواي، وتايلاند	لم يعد بإمكان المغتصب تجنب العقوبة بالزواج من الضحية.
الهند، ماليزيا***، بابوا غينيا الجديدة، صربيا والجبل الأسود، سنغافورة*****، تونغا**	أصبح الاغتصاب الزوجي جريمة الآن.
هايتي، الأردن، المغرب، سوريا	لم يعد هناك إعفاء من العقوبة بالنسبة للرجال الذين يقتلون زوجاتهم و/أو قريباتهم في ظروف معينة.
مالطا	لم يعد الجاني معفيًا من العقوبة بزواجه من الضحية التي اختطفها.
الولايات المتحدة الأمريكية* **	لم يعد الزواج عذرًا لإغتصاب القُصر.

* عدلت الإمارات العربية المتحدة قوانينها الخاصة بالميراث للنساء غير المسلمات في الدولة.

** على الرغم من أن قانون العنف الأسري في الهند لعام ٢٠٠٦ يمنح المرأة خيار رفع دعوى مدنية عن الاغتصاب الزوجي، إلا أن الهند لا تزال تستثني الاغتصاب الزوجي من قانونها الجنائي عندما تكون الزوجة فوق سن ١٨ عامًا.

*** أضافت ماليزيا حكمًا جديدًا إلى قانون العقوبات يجرم الزوج الذي "يسبب الأذى أو الخوف من الموت أو الأذى لزوجته" من أجل ممارسة الجنس معها، وهي خطوة إيجابية نحو معالجة الاغتصاب الزوجي. إلا أنه لم يحذف الاستثناء الخاص بـ "مجامعة الرجل لزوجته" في الحكم الخاص بالاغتصاب ولم يجرم فعل الاغتصاب نفسه الذي يرتكبه الرجل ضد زوجته. وهذا لا يوفر للمرأة الحماية الكاملة من الاغتصاب الزوجي.

****تم تعديل القانون الفيدرالي ١٨ القسم ٢٢٤٣ بموجب قانون إعادة تفويض قانون مكافحة العنف ضد المرأة لعام ٢٠٢٢ لإلغاء هذا الدفاع القانوني عن الاغتصاب، ولكن لا يزال هناك دفاع مشابهًا في القانون العسكري الأمريكي بموجب الباب ١٠ من مدونة قوانين الولايات المتحدة القسم ٩٢٠ ب.

***** حسب عمر الضحية.

اتصل بمنظمة المساواة الآن (EQUALITY NOW)

info@equalitynow.org

www.equalitynow.org

@equality-now

@equalitynow

@equalitynoworg

@equalitynoworg

Equality Now
A just world for women and girls.